



ليبيا
المحكمة العليا

مجلة المحكمة العليا

السنة الثالثة ولأربعون
العدد الثالث
التصميم والتجهيز الفني
المكتب الفني

مجلة المحكمة العليا

العدد الثالث

مجلة المحكمة العليا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ

صدق الله العظيم

قرآن كريم

السنة الثالثة والأربعون

العدد الثالث

المكتب الفني

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
القضاء الدستوري والدوائر مجتمعة	33 - 9
القضاء الادارى	79 - 37
القضاء المدنى	182 - 83
القضاء الجنائى	251 - 185
فهرس هجائى للمبادئ القانونية	264 - 255

أحكام المحكمة العليا

القضاء الدستوري والدوائر مجتمعة

طعن دستوري رقم 5 لسنة 55 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الأربعاء 24 من ذي القعدة الموافق 11.11.2009 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الدكتور:- عبدالرحمن محمد أبوتوتة. "رئيس المحكمة"
وعضوية المستشارين الأساتذة :-

- يوسف مولود الحنيش. :- د. خليفة سعيد القاضي.
- محمد إبراهيم الورفلي. :- فرج يوسف الصلابي.
- المقطوف بلعيد إشكال. :- عزام علي الديب.
- جمعة صالح الفيتوري. :- د. صالح مصطفى البرغثي.
- الطاهر خليفة الواعر. :- صالح عبد القادر أبوزيد.
- الهاشمي علي الطربان. :- د. جمعة محمود الزريقي.
- رجب أبو راوي عقيل. :- المبروك عبد الله الفاخري.
- د. سعد سالم العسبلي. :- د. حميد محمد القماطي.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ :- محمد القمودي الحافي.
ومدير إدارة التسجيل الأخ :- ونيس أحمد الجدي.

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن الدستوري المقيد بالسجل العام تحت رقم 55/5 ق ،
بعدم دستورية المادة 93 من القانون رقم 6 بشأن نظام القضاء

انه ولئن كان الأصل في القرارات	مجلس القضاء -
الإدارية المشروعية والصحة، وأن	القرارات التي
رقابة القضاء عليها يجب أن تستند	يصدرها في
إلى نص صريح في القانون ، الا أن	الدعوى التأديبية

، عدم جواز الطعن
فيها - اعتمادا على
عجز المادة 93 من
قانون نظام القضاء
رقم 6 لسنة 2006 -
غير صحيح -
سببه .

هذه الرقابة لا يجوز تقييدها او الحد
منها اذا تعلق الامر بحق من الحقوق
الاساسية المكفولة في الدستور.
وللقضاء ان يناقش كل قيد تضمنه أى
قانون يقرر ما اذا كانت هناك
ضرورة، او مصالح عليا ، أو
اعتبارات تتعلق بالنظام العام وتسمح
باسباغ الحصانة على تلك القرارات.
ولما كان القضاء ضمن فئات المجتمع
فانه يكون من حقهم اللجوء الى
القضاء لدرا أى مساس بحقوقهم ،
وليس من العدل اتاحة الحق لغيرهم
من فئات المجتمع الآخرين في الطعن
في القرارات التي تصدر ضدهم من
مجالس التأديب وحرمان القضاء من
هذا الحق خاصة وأنه لا يستشف من
نص المادة 93 من قانون نظام القضاء
رقم 6 لسنة 2006 محل الطعن أن
هناك ضرورة ، أو ظروف استثنائية
او مصلحة عليا أو نظاما عاما يستند
اليه في تحصين قرارات مجلس
القضاء من الطعن مما يتعين معه
القضاء بعدم دستورية المادة 93 من
قانون نظام القضاء رقم 6 لسنة 2006
فيما تضمنته من عدم جواز الطعن في
الاحكام التي يصدرها المجلس الاعلى

للهيئات القضائية فى الدعاوى التأديبية
بوصفه مجلساً للتأديب .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة ورأى نيابة النقص ، وبعد المداولة قانوناً .

الوقائع

أحيل الطاعن بصفته قاضياً بمحكمة شمال بنغازي الابتدائية
على المجلس الأعلى للهيئات القضائية بوصفه مجلساً للتأديب
وصدر فى حقه بتاريخ 2007.01.01 ف ، قرار عن المجلس
المذكور يقضى بنقله إلى وظيفة غير قضائية ولما كان القرار
المذكور وفقاً لنص المادة (93) من قانون نظام القضاء لا يجوز
الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن فإنه ينتهي إلى طلب الحكم
بعدم دستورية نص المادة (93) المشار إليه .

الإجراءات

بتاريخ 2008.5.21 ف ، قرر محامي الطاعن أمام قلم كتاب
المحكمة العليا الطعن بعدم دستورية المادة (93) من قانون نظام
القضاء رقم 2006/6 مختصاً أمين وأمانة مؤتمر الشعب العام
وأمين اللجنة الشعبية العامة ، وأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل
ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية بصفاتهم ، وسدد الرسم
وأودع الكفالة وسند وكالته ومستندات أخرى ، وأودع بتاريخ
2008.5.22 ف ، أصل ورقة إعلان معلنه إلى المطعون ضدهم
بذات التاريخ - وبتاريخ 2008.6.07 ف ، أودع أحد أعضاء إدارة
القضايا مذكرة بدفاع الجهات المطعون ضدها انتهى فيها إلى عدم
قبول الطعن لعدم المصلحة وعدم اتباع الإجراءات المقررة قانوناً

لرفع الدعوى ، وأودعت نيابة النقض مذكرة بالرأي انتهت فيها إلى طلب قبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بعدم دستورية المادة (93) محل الطعن .

نظرت المحكمة بدوائرها مجتمعة الطعن بجلاسة 2009.6.29م ، وتم حجز القضية للحكم بجلاسة اليوم .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً .

وحيث ينعى الطاعن على النص محل الطعن مخالفته للدستور والإعلانات والوثائق الدستورية المعمول بها ولأحكام الشريعة الإسلامية ، ذلك أن الإعلان الدستوري الصادر سنة (1969) قرر حماية واسعة للحقوق والحريات وتلاه صدور إعلان قيام سلطة الشعب في شهر مارس (1977) والذي أكد على أن القرآن الكريم شريعة المجتمع وأن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي بالجمهورية ثم صدرت الوثيقة الخضراء الكبرى سنة (1988) التي كرست حق كل فرد في اللجوء إلى القضاء لإنصافه من أي مساس بحقوقه وحرياته ، وصدر قانون تعزيز الحرية رقم 20 لسنة 1991 مؤكداً على المبادئ ذات الصلة بحقوق الأفراد وحرياتهم والتي بينها المشرع بإصداره القانون رقم 1991/5 بشأن تطبيق مبادئ الوثيقة الخضراء وبالتالي فإن كلمة دستور تنصرف إلى جملة الإعلانات الدستورية المشار إليها وإلى العرف وقواعد الشريعة .

ولما كان نص المادة 93 من قانون نظام القضاء - محل الطعن - فيما تضمنه من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر عن مجلس القضاء في الدعوى التأديبية هو نص مخالف للدستور لحرمانه الطاعن من حق التقاضي وإهداره كافة الحقوق المنصوص

عليها في الوثائق الدستورية التي كفلت حق المساواة أمام القانون وحق اللجوء إلى القضاء وتقييده للسلطة القضائية في مباشرة ولايتها وكان المشرع الدستوري وإن أجاز للمشرع العادي تنظيم ممارسة حق التقاضي بقانون فإنه لا يقصد تفويضه في نقض هذا الحق والانتقاص منه فإن فعل يكون قد خرج عن أحكام الدستور ويتضح من قضاء المحكمة العليا كما ذكر الطاعن وأورد بعض المبادئ أنه استقر على أن النصوص المانعة من التقاضي تخالف الدستور وهو قضاء يتفق وصحيح القانون لأن النصوص المانعة من التقاضي تعد انتهاكا صارخا لحقوق الأفراد وإخلالا بمبدأ المساواة بين المواطنين وهو ما أجمع عليه الفقه أيضاً.

وحيث إن نص المادة (93) المطعون بعدم دستوريته جاء ترديداً لما ورد بالتشريعات المانعة من التقاضي والتي عرضت على المحكمة العليا وقضت بعدم دستوريته فإنه يتعين الحكم بعدم دستورية هذا النص لأنه أضفى حصانة على قرارات مجلس التأديب وهي قرارات إدارية من الطعن فيها بأي وجه .

وحيث إن جميع هذه المناعي تدور حول مدى دستورية نص المادة 93 من القانون رقم 2006/6 بشأن نظام القضاء فيما تضمنه من عدم جواز الطعن بأي طريق في الحكم الصادر في الدعاوي التأديبية عن المجلس الأعلى للهيئات القضائية بوصفه مجلساً للتأديب ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل في القرارات الإدارية المشروعية والصحة ويجب أن تستند رقابة القضاء عليها بالإلغاء إلى نص صريح في القانون فلا تلغى إلا بتصريح من المشرع إلا أن هذه الرقابة لا يجوز تقييدها أو الحد منها إذا تعلق الأمر بحق من الحقوق الأساسية المكفولة في الدستور فإذا ما صدر قانون متضمناً نصاً مانعاً من اللجوء إلى القضاء صاحب الولاية العامة يصح أن يكون محل نظر

القضاء الدستوري ، فللقضاء أن يناقش كل قانون يتضمن هذا القيد لكي يقدر ما إذا كانت هناك ضرورة معينة أو ظروف استثنائية أو مصالح عليا أو اعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام تسمح بإسباغ الحصانة على مثل هذه القرارات الإدارية القابلة بطبيعتها للإلغاء والتي تمس حقاً أصيلاً مقررأ في الدستور ؛ ومهمة القضاء الدستوري في هذا المقام أن يزن كل قانون بظروفه واعتباراتهِ فإذا وجد القضاء وهو يمارس الرقابة الدستورية جدية الأسباب التي تبرر التقييد من الطعن أو حصانة القرارات الإدارية كان القانون الذي تستند إليه بمنجاة من أي طعن وإذا لم تكن هناك جدية تبرر هذا التقييد كان القانون محلاً للطعن بعدم الدستورية .

لما كان ذلك وكان القانون رقم 2006/6 بشأن نظام القضاء نص في المادة (93) منه على أن "تتظر الدعوى التأديبية ويحكم فيها في جلسات سرية ويجب أن يكون الحكم في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي يبني عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به - ويكون الحكم نهائياً ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق " .

وكانت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير قد نصت في عجز البند (26) من المبادئ التي أوردتها " ولكل فرد الحق في اللجوء إلى القضاء لإنصافه من أي مساس بحقوقه وحياته الواردة فيها " ، كما ردد القانون رقم 1991/20 بشأن تعزيز الحرية هذا المبدأ في المادة (الثلاثين) منه والتي جاء فيها " لكل شخص الحق في الالتجاء إلى القضاء وفقاً للقانون وتؤمن له المحكمة كافة الضمانات اللازمة ... " .

وورد بالمادة الخامسة والثلاثين من ذات القانون أن " أحكام هذا القانون أساسية ولا يجوز أن يصدر ما يخالفها ويعدل كل ما يتعارض معها من تشريعات " .

ومفاد ذلك أن القضاة وهم من ضمن فئات المجتمع يكون من حقهم كباقي الأفراد اللجوء إلى المحاكم لدرء أي مساس بحقوقهم ولا يسوغ القول بغير ذلك لما ينطوي عليه ذلك من إخلال بمبدأ المساواة ومساس بوظيفة القاضي الذي يجب أن يقضي بين الناس بالحق والعدل وهو يعلم أنه محروم من هذا الحق إذا حدث مساس بحقوقه .

وحيث انه لا يستشف من نص المادة (93) محل الطعن بعدم جواز الطعن في قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية باعتباره مجلساً للتأديب أن هناك ضرورة أو ظرفاً استثنائياً أو مصلحة عليا أو اعتباراً للأمن أو النظام العام يستند إليها هذا المنع، بما يكون معه قرار المجلس في هذا الشأن وان وصفه المشرع بأنه حكم هو قرار إداري تسري بشأنه الأحكام المنظمة للقرارات الإدارية من حيث إصدارها أو سحبها أو إلغاؤها أو الطعن فيها أمام المحكمة القضائية المختصة ويكون ما ينعي به الطاعن في هذا الشأن في محله ، ويتعين بالتالي الحكم بعدم دستورية عجز المادة (93) من القانون رقم 2006/6 بشأن نظام القضاء فيما تضمنه من عدم جواز الطعن فيما يصدره المجلس الأعلى للهيئات القضائية بوصفه مجلساً للتأديب من أحكام في الدعاوى التأديبية دون إخلال باختصاص المجلس بنظر الدعاوى التأديبية وفقاً للنصوص المنظمة لذلك بقانون نظام القضاء رقم 2006/6 .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بدوائرها مجتمعة بقبول الطعن شكلاً وبعدم دستورية نص المادة (93) من القانون رقم 2006/6 بشأن نظام القضاء فيما تضمنه من عدم جواز الطعن في الأحكام التي يصدرها المجلس الأعلى للهيئات القضائية في الدعاوى التأديبية بوصفه مجلساً للتأديب بأي طريق .

طعن دستوري رقم 5 لسنة 59 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الخميس 24 رجب 1433
هجري الموافق 2012.6.14 ميلادي بمقر المحكمة العليا بمدينة
طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ:- كمال بشير دهان. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:-

- : يوسف مولود الحنيش . -: د. خليفة سعيد القاضي.
- : عبدالعظيم محمود سعود. -: المقطوف بلعيد اشكال.
- : عزام علي الديب. -: جمعه صالح الفيتوري.
- : الطاهر عبدالرحمن القلاي. -: حسن محمد احميدة.
- : صالح عبدالقادر أبوزيد . -: أحمد السنوسي الضبيع.
- : التواتي حمد أبوشاح. -: الهاشمي علي الطربان.
- : د. جمعه محمود الزريقي. -: المبروك عبدالله الفاخري.
- : د. سعد سالم العسيلي. -: جبريل الفيتوري بن صالح.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ :- د. علي مسعود محمد.
ومدير إدارة التسجيل السيد :- أسامة علي المدهوني.

أصدرت الحكم الآتي

في قضية الطعن الدستوري رقم 59/5 ق - في القانون رقم 37
لسنة 2012 بشأن تمجيد رأس النظام السابق (معمر القذافي)
المقدم من :-

1- الممثل القانوني للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق
الإنسان بصفته.

2- الممثل القانوني لجمعية المجموعة الليبية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان بصفته

3- المحامي الدكتور / جمعة أحمد عتيقه.

4- المحامي الدكتور / صلاح بشير المرغني عن نفسه وبصفته.

يمثلهم المحامي صلاح المرغني

ضد :-

1. رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بصفته

2. رئيس مجلس الوزراء بصفته

3. وزير العدل بصفته

تنوب عنهم / إدارة القضايا

ان مقتضى نص المادة 23 من قانون المحكمة العليا ان للمصلحة في الطعون الدستورية مفهوما خاصا ، فهي تتحقق في جانب الطاعن ، متى كان القانون محل الطعن واجب التطبيق عليه ولو لم يطبق عليه بالفعل بشرط ان يخص الفئة التي ينتمي اليها الطاعن.

واذ كان ذلك ، وكان القانون المطعون بعدم دستوريته قد تضمن تجريما لأفعال معينة ، وفرض عقوبات على مرتكبيها ، وكان الطاعنان الثالث ، والرابع يدخلان في هذا العموم فان

1) مصلحة - تحققها
- في الطعون
الدستورية .

المصلحة في حقهما تكون محققة سواء طبق عليهما القانون محل الطعن أم لا مما يتعين معه رفض الدفع المبدى من نيابة النقض بعدم قبول الطعن لعدم مصلحتهما فيه .

ان الاعلان الدستوري ، وقد كفل للفرد والجماعة الجهر بأرائهم حول أوجه القصور في تسيير الدولة ، والتعبير عما يعتقدونه من آراء ، وما يعتنقونه من أفكار ، فان القانون المطعون فيه وقد جرم افعالا تدخل في ابداء الرأي في شخص أو فكر بما يفيد الرضا عنه أو تحييده أو عكس ذلك بما لا يخرج عن النقد المباح ، فانه يكون قد خالف أحكام الدستور مما يتعين معه القضاء بعدم دستوريته.

2) قانون - تجريمه لأفعال وأقوال تدخلان في ابداء الرأي - مخالفة لاحكام الدستور - اثر ذلك .

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ، وسماع المرافعة الشفهية ، ورأي نيابة النقض ، وبعد المداولة .

الوقائع

أقام الطاعنون دعواهم أمام المحكمة العليا على الجهات المطعون ضدها طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم 37 لسنة

2012 م بشأن تجريم تمجيد الطاغية الذي ينص في مادته الأولى على أن (يعاقب بالسجن كل من أذاع أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة في أثناء الحرب أو ما في حكمها أو قام بدعاية مثيرة ، وكان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو إلقاء الرعب بين الناس أو إضعاف الروح المعنوية للمواطنين)، وينص في مادته الثانية على أن (يعاقب بالسجن كل من صدر عنه ما يشكل مساساً بثورة السابع عشر من فبراير ، ويعاقب بذات العقوبة كل من أهان الدين الإسلامي أو هيئة الدولة ومؤسساتها النظامية والقضائية أو أهان الشعب الليبي أو شعار الدولة أو علمها) .

الإجراءات

بتاريخ 2012.5.12 م قرّر محامي الطاعنين الطعن في القانون المذكور لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسدداً الرّسم ومودعا الكفالة ومذكرة بأسباب الطعن ، ومذكرة شارحة، وسندات وكالته ، وصورة من القانون المطعون بعدم دستوريته ، ثم أودع بتاريخ 2012.5.19 م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى الجهات المطعون ضدها عن طريق إدارة القضايا بتاريخ 2012.5.12 م . وبتاريخ 2012.6.2 م أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع الجهات المطعون ضدها .

وأودعت نيابة النّقض مذكرة أبدت فيها رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع ، وبقبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنين الأول والثاني ، وفي موضوع الطعن الحكم بعدم دستورية القانون محل الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إن نيابة النقض أسست رأيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع على انتفاء مصلحتهما الشخصية المباشرة في الطعن .

وحيث إن هذا الرأي في غير محله ، ذلك أن للمصلحة في الطعن الدستوري مفهوماً خاصاً ، فهي تتحقق في جانب الطاعن متى كان القانون موضوع الطعن واجب التطبيق عليه، ولا تنتمي المصلحة في الطعن على أي قانون ، إلا إذا كان تطبيقه ينحصر على فئة لا ينتمي إليها .

وينبني على ذلك أنه بموجب نص المادة 1/23 من قانون المحكمة العليا يجوز لكل فرد أن يطعن بدعوى مباشرة بعدم دستورية القانون إذا كان من بين المشمولين بتطبيق أحكامه ، ولا يسوغ القول بأن عليه أن ينتظر إلى أن يتم تطبيق القانون عليه، لأن في ذلك إهداراً للهدف الذي توخاه المشرع من نص المادة المشار إليها ، وهو فسخ المجال لتصحيح ما يلحق بالقانون من عوار دستورية .

وحيث إن القانون المطعون بعدم دستوريته يتضمن تجريماً لأفعال معينة ويفرض عقوبات جنائية في حالة ارتكابها من أي شخص ، فإن للطاعنين الثالث والرابع مصلحة شخصية مباشرة في الطعن فيه .

لما كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفي أوضاعه القانونية بالنسبة لجميع الطاعنين ، فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على القانون المطعون بعدم دستوريته أنه خالف نص المادة 14 من الإعلان الدستوري التي تنص على أن تضمن الدولة حرية الرأي والتعبير ، وتوسع بشكل

غير معقول ولا مقبول في موجبات النصوص الجنائية ، بحيث جعل أجهزة الدولة في حصن حصين من النقد المباح ، ومتى تدخل المشرع بوضع قيود على هذه الحقوق والحريات في إطار ما يلزم لحفظها والموازنة بينها في حالة تعارضها ، فإن هذه القيود يجب أن تخضع لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وأن تكون نصوص التجريم واضحة ومحددة للسلوك المجرم وبعيدة عن الغموض .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن قاعدة تدرج التشريعات تقتضي أن يلتزم الأدنى منها بالأعلى . وبالنظر إلى أن الدستور هو أعلى مراتب التشريع ، فإن ذلك يستوجب ألا يخالف القانون أحكامه أو يخرج عليها بأي وجه ، بأن يعارض حكمه أو يقيد مطلقه أو يخصص عامه.

وحيث إن الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2011.8.3 م والمعمول به من تاريخ صدوره قد نص في المادة الرابعة عشرة على أن تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر ، فإن أي تشريع يهدر هذه الحريات أو يضع قيوداً على ممارستها بشكل يحول دون استعمالها يعتبر مخالفاً للإعلان الدستوري المشار إليه . ويرجع حرص المشرع الدستوري على ضمان حرية الرأي والتعبير إلى أنها كما وصفتها هذه المحكمة في أحد أحكامها أداة إرشاد تنشد الحقيقة وتستهدف الخير ويستطيع بها الفرد أو الجماعة أن يقدموا النصيحة في الشؤون العامة، وأن يوجهوا المجتمع إلى مواضع النقص في النظم والقائمين عليه، وأن يحذروا مما يعتقدون أنه يهدد مصالحهم أو يكون مصدر خطر عليها .

ومن جانب آخر ، فإن النصوص التي تجرم أفعالاً وتحدد لها عقوبات يجب أن تكون محددة لهذه الأفعال تحديداً حصرياً يعبر عنها بعبارة واضحة تؤدي إلى تعريفها مباشرة دون أن تختلط

بغيرها أو يدخل فيها ما لم تنتج إرادة المشرع إلى تجريمه ، فإن هي وردت بعبارات عامة مجملة غير محددة تكون قد خرجت عن مفهوم الصياغة الجنائية ، وقررت تجريم أفعال قد تكون مباحة بحكم الدستور .

وحيث إنه بالرجوع إلى القانون المطعون بعدم دستوريته يبين أنه جرم أفعالا تدخل في إطار إبداء الرأي في شخص أو فكر بما يفيد الرضا عنه أو تحبيذه ، كما جرم أفعالا يمكن أن تشمل مجرد النقد المباح لمسيرة ثورة السابع عشر من فبراير والقائمين عليها والمسؤولين في مؤسسات الدولة ، وهو ما يعني حجراً على ممارسة الرأي والتعبير ، وإلغاءً للحق الذي كفله الإعلان الدستوري للفرد والجماعة في الجهر بآرائهم حول ما يلاحظونه من أوجه القصور في تسيير شؤون الدولة والتعبير عما يعتقدونه من آراء وما يعتقونه من أفكار، الأمر الذي يصم القانون المذكور بمخالفة ذلك الإعلان ، ويستوجب الحكم بعدم دستوريته .

وغنى عن البيان أن قضاء هذه المحكمة على هذا النحو يقتصر أثره على القانون المطعون بعدم دستوريته دون أن يمتد هذا الأثر إلى أية نصوص مشابهة واردة في قانون آخر .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبعدم دستورية القانون رقم 37 لسنة 2012 م .

قضاء دوائر المحكمة مجتمعة في طلب الدائرة المختصة بنظر
الطعن رقم 34 لسنة 53 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الأربعاء 14 من ذي القعدة
الموافق 11.12. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الدكتور:- عبدالرحمن محمد أبوتوتة. رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين الأساتذة:-

- يوسف مولود الحنيش. - محمد إبراهيم الورفلي.
 - فرج يوسف الصلابي. - المقطوف بلعيد إشكال.
 - جمعة صالح الفيتوري. - د. صالح مصطفى البرغثي.
 - الطاهر خليفة الواعر. - علي مختار الصقر.
 - التواتي حمد أبو شاح. - الهاشمي علي الطربان.
 - د. جمعة محمود الزريقي. - رجب أبو راوي عقيل.
 - المبروك عبد الله الفاخري. - د. سعد سالم العسلي.
 - د. حميد محمد القماطي. - فرج أحمد معروف.
- وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ:- محمد القمودي الحافي.
ومدير إدارة التسجيل الأخ:- ونيس أحمد الجدي.

أصدرت القرار الآتي

في طلب الدائرة المختصة بنظر الطعن رقم 53/34 ق ،
أحوال شخصية المحال على دوائر المحكمة مجتمعة لتقرير مدى
العدول عن المبدأ الذي قرره دائرة الأحوال الشخصية في أحكام
سابقة بعدم لزوم إعداد تقرير التلخيص ، وتلاوته في قضايا
الأحوال الشخصية .

تقرير التلخيص في
دعاوى الاحوال
الشخصية -مدى
وجوب اعداده
وتلاوته في الجلسة-
العدول عن المبادئ
التي لا توجب
ذلك وضرورة
اعداده وتلاوته في
الجلسة -أساس ذلك
- اثره.

انه ولئن كانت المادة التاسعة من
القانون رقم 87 لسنة 1973 بتوحيد
القضاء قد نصت على أن القانون
الواجب التطبيق في دعاوى الاحوال
الشخصية فيما يتعلق برفع الدعوى
والسير فيها هو قانون الاجراءات
الشرعية ، وكان هذا القانون قد خلا
من اى نص يوجب اعداد
تقرير التلخيص ، في هذه الدعاوى
، مما دعا دائرة الاحوال الشخصية
في هذه المحكمة الى اصدار عدة
احكام في عدة طعون قضت فيها
بعدم وجوب اعداد تقرير التلخيص ،
وكان من المقرر أنه اذا خلا اى
قانون خاص من أى إجراء نص
عليه في قانون المرافعات المدنية
والتجارية تعين الأخذ بقانون
المرافعات المذكور.

واذ كان ذلك ، وكان قضاء هذه
المحكمة قد استقر على أن اعداد
تقرير التلخيص وتلاوته اجراء
جوهرى يترتب على اغفاله بطلان
الحكم فإنه يتعين العدول عن المبادئ
التي قررتها دوائر الاحوال الشخصية
بخصوص عدم اعداد تقرير التلخيص
وتلاوته والأخذ بمبدأ لزوم اعداده

وتلاوته في قضايا الأحوال
الشخصية ، وفق نصوص قانون
المرافعات.

بعد الإطلاع على الأوراق، وتلاوة تقرير التلخيص، وسماع
رأي نيابة النقض، وبعد المداولة .

الوقائع

تجمل الوقائع كما حصلها الحكم المطعون فيه ، وما يستفاد
من أوراق الطعن في أنّ الطاعنين أقاموا الدّعى رقم 31 لسنة
2003م ، أمام محكمة العجيلات الجزئية على المطعون ضدهم قالوا
شرحاً لها: إنّ جدّهم لأبيهم المدعو (...) كان قد نزلهم منزلة أبيهم
المتوفى قبله ليرثوا فيه مع أعمامهم، وعمّاتهم كما لو كان والدهم
حيّاً ... وانتهوا إلى طلب الحكم لهم بثبوت هذا التنزيل، وصحته،
وبثبوت وفاة جدّهم لأبيهم سالف الذكر، وحصر ورثته فيمن وردت
أسماءهم بصحيفة الدّعى، وفي الطّاعنين باعتبارهم منزّلين منزلة
أبيهم المتوفى قبل جدّهم المذكور .

والمحكمة قضت برفض الدّعى ، فاستأنف الطاعنون هذا
الحكم بالاستئناف رقم 24 لسنة 2004م، أمام محكمة العجيلات
الابتدائية التي قضت فيه بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلاً،
ورفضه موضوعاً .

صدر هذا الحكم بتاريخ 2006.04.29م ، ولا يوجد بالأوراق
ما يفيد إعلانه .

وبتاريخ 2006.06.28م ، قرّر محامي الطاعنين الطعن فيه
بالنقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسدداً الرسم ، ومودعاً
الكفالة والوكالة ، وصورة من الحكم المطعون فيه ، وأخرى من

حكم محكمة أول درجة ، كما أودع مذكرة بأسباب الطعن جاء فيها أنه من بين ما ينعى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه خلا مما يفيد أن الهيئة الاستئنافية بالمحكمة التي أصدرته قد أعدت تقرير التلخيص في الدعوى بالرغم من أنه إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم .

وأودعت نيابة النقص مذكرة برأيها انتهت فيها إلى قبول الطعن شكلاً ، ورفضه موضوعاً .

حددت دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة العليا جلسة 2007.02.22م ، لنظر الطعن الذي قيد تحت رقم 53/34 ق ، وفيها تمسكت نيابة النقص برأيها ، وتم حجز الطعن للحكم بجلسة 2007.03.22م .

وحيث إن الدائرة المختصة وهي بصدد مناقشة سبب الطعن المذكور سلفاً تبين لها أن دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة قرّرت في أحكام سابقة عدم لزوم إعداد تقرير التلخيص ، وتلاوته في قضايا الأحوال الشخصية تأسيساً على أن قانون الإجراءات الشرعية لا يوجد فيه نصّ يوجب ذلك في حين أنها أصدرت أحكاماً أخرى في عدة طعون قرّرت فيها أنه إذا خلا قانون الإجراءات الشرعية من النصّ على الحكم الذي ينطبق على المسألة وجب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتباره القانون العام الواجب التطبيق عند عدم وجود النص في القانون الخاص ممّا حدا بدائرة الأحوال الشخصية إلى أن تطلب عرض الأمر على المحكمة العليا بدوائرها مجتمعة للنظر في مدى العدول عن المبدأ الذي يقرّر عدم لزوم إعداد تقرير التلخيص وتلاوته في قضايا الأحوال الشخصية ، وإقرار مبدأ جديد يوجب ذلك .

وقدّمت نيابة النّقض مذكرة انتهت فيها إلى الرّأي بإقرار مبدأ يوجب إعداد تقرير التلخيص في هذه القضايا .
وبجلسة 2008.06.19م ، المحدّدة لنظر الطالب تلا المستشار المقرّر تقرير التلخيص، وتمسّكت نيابة النّقض برأيها، وقرّرت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة 2008.11.12م .

الأسباب

حيث إنّهُ وفق نص المادة التّاسعة من القانون رقم 87 لسنة 1973م ، بتوحيد القضاء فإنّ القانون الواجب التطبيق في دعاوى الأحوال الشخصية فيما يتعلّق برفعها ، والسير فيها هو قانون الإجراءات الشرعيّة، وأنّ هذا القانون خلا من أي نص يوجب إعداد تقرير التلخيص في قضايا الأحوال الشخصية ، وتأسيساً على ذلك أصدرت دائرة الأحوال الشخصية بهذه المحكمة أحكاماً في عدّة طعون قرّرت فيها مبدأ قانونياً يقضى بعدم لزوم إعداد تقرير التلخيص في هذه القضايا .

وكان من المقرّر أنّه إذا خلا القانون الخاص من أيّ إجراء نصّ عليه قانون المرافعات المدنيّة والتجاريّة تعيّن الأخذ بقانون المرافعات الذي نص في المادة 325 منه على أنّه يجب على المستشار المحقق ، وقاضي المحكمة الابتدائيّة أن يقدّم تقريراً عن الدّعى في مرحلة الاستئناف يشرح فيه وقائعها ، وأوجه النزاع قبل أن يُسمَح للخصوم بالمرافعة ، وذلك بغية الاستيثاق من وقوف المحكمة بكامل هيئتها على فحوى الخصومة باعتبار أن هذا القانون هو الأصل والشرعية العامّة لجميع القوانين الإجرائيّة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقرّ على أنّ إعداد تقرير التلخيص وتلاوته إجراء جوهريّ يترتب على إغفاله بطلان الحكم ، ومن ثمّ يتعيّن الأخذ بأحكام قانون المرافعات المدنيّة والتجاريّة ، والعدول عن المبدأ الذي قرّرتّه دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة العليا في

أحكامها السابقة بعدم لزوم إعداد تقرير التلخيص في قضايا الأحوال الشخصية، وإقرار مبدأ جديد يوجب ذلك .

فلهذه الأسباب

قررت المحكمة بدوائرها مجتمعة العدول عن المبدأ الذي لا يوجب إعداد تقرير التلخيص، وتلاوته في قضايا الأحوال الشخصية، وإقرار مبدأ جديد يوجب ذلك .

قضاء دوائر المحكمة مجتمعة في طلب النيابة العامة

رقم 1 لسنة 55 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الأربعاء 14 من ذي القعدة الموافق 11.12.2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الدكتور: -عبدالرحمن محمد أبوتوتة. رئيس المحكمة " وعضوية المستشارين الأساتذة:-

- يوسف مولود الحنيش. :- محمد إبراهيم الورفلي.
- فرج يوسف الصلابي. :- المقطوف بلعيد إشكال.
- جمعة صالح الفيتوري. :- د. صالح مصطفى البرغثي.
- الطاهر خليفة الواعر. :- علي مختار الصقر.
- التواتي حمد أبو شاح. :- الهاشمي علي الطربان.
- د. جمعة محمود الزريقي. :- رجب أبو راوي عقيل.
- المبروك عبد الله الفاخري. :- د. سعد سالم العسبلي.
- د. حميد محمد القماطي. :- فرج أحمد معروف.

وبحضور المحامي العام

بنياية النقض الأستاذ :- محمد القمودي الحافي.
ومدير إدارة التسجيل الأخ :- ونيس أحمد الجدي.

أصدرت القرار الآتي

في الطلب رقم 55/1 ق

المقدم من رئيس نيابة إجدابيا الكلية بتعيين المحكمة المختصة بالنظر في القضية رقم 2004/1271 سجل عام ، 2004/360 إجدابيا المتهم فيها : 1 (...) ، 2 (...).

الحصول على نفع
غير مشروع -
اضرارا بالدولة -
التنازع السلبي بشأنه
، تعيين المحكمة
المختصة بنظر
الدعوى - اساس
ذلك - اثره .

لما كان الواقع في الدعوى ان الدائرة
الجنائية بمحكمة استئناف بنغازي
نظرت تهمة الحصول على نفع غير
مشروع اضرارا بالدولة بوضع
لوحات معدنية على مركبة لا تخصها
،وقضت فيها بعدم الاختصاص على
اعتبار ان الفعل يكون جنحة تختص
بنظرها دائرة الجنح والمخالفات
بالمحكمة الجزئية ،ولما أحيلت
الدعوى إلى دائرة الجنح والمخالفات
بمحكمة البريقة الجزئية قضت فيها
هي الاخرى بعدم الاختصاص على
اعتبار أن الفعل المنسوب إلى المتهم
يكون جنائية عملا بأحكام المادة 2/461
من قانون العقوبات .

ولما كانت المادة 2/461 عقوبات
تقضى بأن كل من حصل على نفع
غير مشروع لنفسه او لغيره اضرار
بالدولة يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد
على خمس سنين فان محكمة الجنايات
تضحى هي المختصة بنظر التهمة
المذكورة والفصل فيها لكون الفعل اذا
ما ثبت في حق المتهم يكون جنائية لا
جنحة ، مما يتعين معه إلغاء حكم
محكمة جنايات بنغازي القاضي بعدم

الاختصاص وتعيينها محكمة مختصة
بنظر الدعوى .

بعد الإطلاع على الأوراق، وتلاوة تقرير التلخيص ، وسماع
المرافعة ورأي نيابة النقص ، والمدولة قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : 1. (...) ، 2. (...) .

لأنهما بتاريخ 2004.03.30 ف بدائرة مركز شرطة إجابيا :

1. حصلا على نفع غير مشروع لنفسيهما إضراراً بآخرين
باستعمال طرق احتيالية بالتصرف في مال منقول ليس ملكاً لهما
ولا لهما حق التصرف فيه ، وذلك بأن قاما بوضع لوحات معدنية
تحمل رقم 179416-5-2 على المركبة الآلية الموصوفة بالأوراق،
حالة كون الفعل وقع أضراراً بالدولة، على النحو الوارد بالأوراق.
2. المتهم الأول وحده قاد المركبة الآلية الموصوفة بالأوراق بدون
وضع لوحات معدنية تخصه ، وذلك بأن قام بوضع لوحات معدنية
تخص مركبة آلية أخرى ، وعلى النحو الثابت بالأوراق .

وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة إجابيا الابتدائية إحالتهما
إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد 2/461 عقوبات ، 19 ، 20
من القانون رقم 84/11 بشأن المرور على الطرق العامة المعدل
بالقانون رقم 1371/10 . وغرفة الاتهام قررت ذلك .

ودائرة الجنايات بمحكمة استئناف بنغازي قضت بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة القضية إلى محكمة البريقة
الجزئية باعتبار أن الواقعة جنحة والمحكمة المذكورة بعد أن
نظرت الدعوى قضت غيابياً بعدم اختصاصها بنظرها باعتبار أن
الواقعة جنائية معاقب عليها بالمادة 2/461 من قانون العقوبات

استناداً إلى الطعن الجنائي رقم 52/97 ق ، الذي قرر أن قيام الطاعن بنزع لوحات تجول المركبة الآلية التي سرقها واستبدل لوحات أخرى بها ليتمكن من التجول بالسيارة من غير أن يتعرض للضبط من قبل رجال المرور ، يعتبر نفعاً غير مشروع للتصرف في تلك اللوحات المملوكة لإحدى إدارات الدولة المتمثلة في سلطة ترخيص المركبات ، تتحقق به جريمة النصب المنصوص عليها في الفقرة الثانية في المادة 461 عقوبات .

وإزاء هذا التنازع السلبي في الاختصاص بين محكمة البريقة الجزئية ومحكمة جنابات بنغازي عرضت النيابة العامة الأمر على المحكمة العليا بدوائرها مجتمعة لتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

وقد تمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطلب وتعيين محكمة البريقة الجزئية محكمة مختصة بنظر الدعوى ، وبالجلسة المحددة لنظر الطلب أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إنه وإن كان التنازع السلبي بين محكمة تابعة لمحكمة ابتدائية وبين محكمة من محاكم الجنابات لا يشمل صراحة نص المادة 200 من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أن قضاء هذه المحكمة استقر على اعتباره من حالات التنازع التي يتسع لها النص المذكور استناداً إلى أن بيانه لحالات التنازع لا يعني ورودها على سبيل الحصر وإنما بيان لبعض الحالات الخارجة عن نطاق تطبيق المادة 199 من قانون الإجراءات الجنائية ، وإلى أن إخضاع الحالة المعروضة للمادة 200 المشار إليها يحول دون بقاء الدعوى من غير فصل وهو أمر تأباه العدالة لما يترتب عليه من إفلات جان من العقاب أو إلصاق اتهام ببرىء ، ومن ثم فإن طلب تعيين المحكمة المعروض على هذه المحكمة يكون مقبولا .

وحيث ان المادة 1/20 من القانون رقم 11 لسنة 84 بشأن المرور على الطرق العامة المعدل بالقانون رقم 1371/10 تنص على أن : " تعتبر اللوحات المعدنية علامات رسمية تختص الدولة بإعدادها ودمغها ويعتبر استعمال مالك المركبة لها على سبيل الانتفاع بها مقابل سداد الرسم الذي تحدده اللجنة الشعبية العامة للعدل " .

لما كان ذلك وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي استعمال اللوحتين المعدنيتين الموصوفتين بالأوراق في التجول بمركبة آلية غير الخاصتين بها والمدفوع رسم إصدارهما من أجل استعمالهما ، وهو مال منقول مملوك للدولة ذلك أن قيادة مركبة آلية بلوحات لا تخصصها يمثل احتيالا وحصولا على منفعة مقومة بمال دون وجه حق وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة 2/461 من قانون العقوبات ، التي تقضى بأن كل من حصل على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير أضرارا بآخرين باستعمال طرق احتيالية بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تجاوز خمس سنوات إذا وقع الفعل اضرارا بالدولة أو بأية هيئة عمومية .
الأمر الذي تكون معه الواقعة جناية تختص بها محكمة الجنايات بما يتعين معه إلغاء حكمها وتعيينها محكمة بنظر الدعوى .

باسم الشعب

قررت المحكمة بدوائرها مجتمعة إلغاء الحكم الصادر من محكمة استئناف بنغازي دائرة الجنايات في الدعوى 2004/360 إجدايبا ، القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتعيينها محكمة مختصة بالفصل فيها .

القضاء الإداري

طعن إداري رقم 53/123 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 28 ذي الحجة الموافق: - 1.6. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ: - الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة
وعضوية المستشارين الأستاذين: - فوزي خليفة العابد.
- علي محمد البوسيفي.

وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ: - ناصر المهدي حمزه

(1) تدخل
انضمامي -
طبيعته - عدم
اعتبار المتدخل
انضماميا
خصما أصيلا في
الدعوى - أساس
ذلك - أثره .

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن
المتدخل الانضمامي في الدعوى ليس له
الحق في الطعن في الحكم الصادر فيها
لأنه ليس خصما أصيلاً ، وإن أجاز له
القانون استثناء أن ينضم إلى أحد أطراف
الخصومة فإنه لم يقصد أن يضاف عليه
صفة طرف من أطرافها ولا أن يعتبره
خصما لمن لم ينضم إليه من الخصوم .

(2) ترخيص بناء
- سحبه من
الجهة التي
أصدرته لاكتشافها
انه فاقد لأحد
الشروط المطلوبة
- صحيح قانونا
- أساس ذلك.

لما كان الترخيص الذي تمنحه جهة الإدارة
تصرفاً مؤقتاً بطبيعته ورهيناً بتوافر
شروطه فإن القرار بمنح صدور الترخيص
لا يكسبه حجية ، ولا حصانة مهما مضى
عليه من مدة .
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
ألغى القرار المطعون فيه بمقولة انه الغى

قراراً تحصن عن الإلغاء بمضي المدة فإنه
يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه.

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى الإدارية رقم 31/91 ق أمام
دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف مصراته طالباً بإلغاء قرار
جهة الإدارة الذي ألغت فيه ترخيص البناء رقم 99/5/45 م وبصفة
مستعجلة وقف تنفيذه ، قال شرحاً لها إنه استصدر من جهة
الإدارة ترخيص بناء سكن يوم 1999.1.25 م وتم تجديده في
2004.3.22 م ، بعد ذلك ألغت جهة الإدارة هذا الترخيص بموجب
قرارها المطعون فيه الذي خالف القانون ولم يستهدف المصلحة
العامة .

وانشاءً نظر الدعوى تدخل انضمامياً إلى جانب جهة الإدارة
الطاعن في الطعن الإداري رقم 54/30 ق .
قضت المحكمة في الشق المستعجل بقبول الطعن شكلاً وبقبول
تدخل المتدخل انضمامياً إلى جانب جهة الإدارة وبوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه ، ثم نظرت موضوع الطعن وقضت فيه بإلغاء القرار
المطعون فيه .

والحكم الأخير هو محل الطعن بالنقض

الإجراءات

بتاريخ 3.16. 2006 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ
7.22 . 2006 م أعلن لجهة الإدارة ، ولم يعلن للطاعن في الطعن
الإداري رقم 54/30 ق .

إجراءات الطعن الإداري رقم 53/123 ق :

بتاريخ 8.21.2006 م قررت إدارة القضايا الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة العليا وارفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 9.10.2006 م أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنة في 9.2.2006 م .
ولا يوجد في الأوراق ما يفيد تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه مع الإعادة .

إجراءات الطعن الإداري رقم 54/30 ق:

بتاريخ 12.4.2006 م قرر محامي الطاعن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لدى قلم كتاب المحكمة العليا مودعاً الكفالة وسند وكالته ومذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه ، مسدداً الرسم ، وبتاريخ 12.16.2006 م أودع أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنة لشخصه يوم 12.10.2006م

وبتاريخ 1.21.2007 م أودع محامي المطعون ضده سند وكالته ومذكرة بدفاعه .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه مع الإعادة .

الأسباب

حيث انه عن شكل الطعن الإداري رقم 54/30 ق فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المتدخل الانضمامي في الدعوى ليس له الحق في الطعن في الحكم الصادر فيها لأنه ليس خصماً أصلياً، وإن أجاز له القانون استثناء أن ينضم إلى أحد أطراف الخصومة ،

فإنه لم يقصد أن يضيف عليه صفة طرف من أطرافها ولا أن يعتبره خصماً لمن لم ينضم إليه من الخصوم .

ولما كان الطاعن متدخلاً انضمامياً في الدعوى الماثلة وليس خصماً أصلياً فيها ، فإن طعنه بالنقض في الحكم الصادر فيها يكون غير مقبول شكلاً ، وهذا مما نقضي به المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الطعن الإداري رقم 53/123 ق استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الجهة الطاعنة تتعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بمقولة إن القرار المطعون فيه بسحب قرار ترخيص البناء لأنه لم يستوف الشروط المنصوص عليها في المادتين 41 ، 42 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2001 م وهي تقديم شهادة عقارية وخريطة معتمدة من اللجنة المعمارية ، ولأن المطعون ضده لم يقدم هاتين الشهادتين تم سحب الترخيص المذكور ، ويكون الحكم المطعون فيه بإلغائه القرار المطعون فيه تأسيساً على أن قرار ترخيص البناء قد تحصن من الإلغاء بمرور ستين يوماً دون أن تلغيه أو تسحبه جهة الإدارة التي أصدرته ، مخالفاً للقانون وللعديد من أحكام المحكمة العليا التي اعتبرت قرارات الترخيص قابلة للتعديل أو السحب في أي وقت ولا تتحصن بفوات الميعاد.

وحيث إن هذا النعي في مجمله شديد ذلك أن ترخيص البناء يخول للمرخص له مركزاً قانونياً مؤقتاً يرتبط بها حقه في التمتع به وجوداً و عدماً بشروط الترخيص وما يطرأ عليها من تعديل أو تغيير ، أو بانقضاء الأجل المحدد له وما قد يترتب على منحه أو تجديده على حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض محل الترخيص،

فإذا أصدرت جهة الإدارة ترخيص بناء مخالفاً لشروط الترخيص
جاز لها سحبه في أي وقت .

ولما كانت جهة الإدارة قد أصدرت للمطعون ضده ترخيص
بناء واكتشفت أن بعض شروط الترخيص لم تكن مستوفاة ، فإن
هذا القرار لا يكتسب حصانة بعد مضي ستين يوماً على صدوره
تحول دون سحبه أو إلغائه ، ويكون من الجائز لها سحبه او إلغاؤه
في أي وقت لأنه تصرف مؤقت بطبيعته رهين بتوافر شروطه
المنصوص عليها وقت صدوره أو في وقت لا حق له . ولما وكان
الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وألغى القرار المطعون فيه
بحجة أنه ورد على قرار تحصن من الإلغاء ، فإنه يكون قد خالف
القانون ، حرياً بالنقض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:-

أولاً: بعدم قبول الطعن 54/30 ق شكلاً .

ثانياً: بقبول الطعن 53/123 ق شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه
وفي الدعوى الإدارية رقم 31/91 ق استئناف مصراته برفضها
وإلزام رافعها المصروفات .

طعن إداري رقم 54/18 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 5 محرم الموافق:-

1.13. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر "رئيس الدائرة"

وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد

:- علي محمد البوسيفي

وبحضور المحامي العام

بنياية النقض الأستاذ :- ناصر المهدي حمزة

إن احقية عضو هيئة الشرطة الذي أحيل على التقاعد في المطالبة ببدل إجازاته المتراكمة التي حفظت له لأسباب تتعلق بمصلحة العمل لا ينشأ إلا من الوقت الذي تنتهي فيه خدمته بهيئة الشرطة وأن القانون الذي يحكم هذه المطالبة هو القانون الساري وقت انتهاء الخدمة.

وحيث إن الثابت أن المطعون ضده وهو عضو بهيئة الشرطة بلغ سن التقاعد ، وقام برفع دعوى للمطالبة ببدل إجازاته في ظل سريان القانون رقم 10/1992م بشأن الأمن والشرطة .

وكانت المادة 56/2 من رقم 10/1992 المشار اليه تنص على أن : يستحق عضو الشرطة عند انتهاء خدمته تعويضا نقديا عن إجازاته المتراكمة على ألا يتعدى التعويض مرتب سنة

تقاعد - احقية عضو هيئة الشرطة في مقابل إجازاته التي احتفظ له بها - القانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص .

بشرط أن يكون قد احتفظ له بها لأسباب تتعلق بمصلحة العمل، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الدعوى على ضوء احكام القانون رقم 6 لسنة 1972 فإنه يكون قد خالف القانون .

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ، وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى الإدارية رقم 34/126 ق أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي طالباً إلزام جهة الإدارة المدعي عليها بصرف بدل الإجازات السنوية المستحقة له عن مدة 490 يوماً قال شرحاً لذلك إنه كان يعمل بهيئة الشرطة من تاريخ 1962.7.9 م ، وبتاريخ 2001.6.31 م أحيل على التقاعد لبلوغه السن القانونية وكان قد احتفظ له بإجازاته السنوية لمصلحة العمل ولمدة 690 يوماً صرف له منها عند إحالته على التقاعد ما يعادل مرتب 300 يوم ولما طالب جهة الإدارة بدفع بدل باقي هذه الإجازات رفضت ذلك .

نظرت المحكمة الدعوى وقضت بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإستحقاق الطاعن للبدل النقدي عن الإجازات السنوية المتراكمة ومدتها 390 يوماً وإلزام جهة الإدارة بأدائها مع المصاريف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 2.28.2006 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 9.4.2006 م أعلن لجهة الإدارة، وبتاريخ 10.31.2006 م قررت إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به أمام قلم كتاب المحكمة العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 11.11.2006 م أودعت حافظة مستندات دونت محتوياتها على غلافها ، وبتاريخ 11.8.2006 م أودعت أصل ورقة الإعلان معلنة للمطعون ضده شخصياً بتاريخ 11.7.2006 م .

بتاريخ 11.23.2006 م أودعت إدارة المحاماة الشعبية سند إنابتها عن المطعون ضده ومذكرة بدفاعه .
قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً مع نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وبالجلسة تمسكت برأيها وحجز الطعن للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.
تنعى الجهة الإدارية الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وآية ذلك أن المحكمة مصدرته قضت بإلزام الجهة المدعي عليها باداء البدل النقدي عن إجازات المطعون ضده السنوية ومدتها 390 يوماً وفقاً للقانون رقم 6 لسنة 1972 م بشأن الشرطة مخالفة بذلك ما ورد بنص المادة 2/56 من قانون الأمن والشرطة رقم 10 لسنة 1992 م الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والتي تنص على أن " يستحق عضو هيئة الشرطة عند انتهاء خدمته تعويضاً عن إجازاته السنوية المتراكمة على ألا يتعدى التعويض مرتب سنة بشرط أن يكون قد احتفظ له بها لأسباب تتعلق بمصلحة العمل " .

ولما كان هذا النص هو الواجب التطبيق بإعتبار أن حق المطعون ضده في المطالبة ببطل إجازاته لم ينشأ إلا من الوقت الذي انتهت فيه خدمته بهيئة الشرطة والذي كان بتاريخ 2001.6.31 م بحسب ما أورده بصحيفة دعواه ، فإن تطبيق المحكمة لأحكام القانون رقم 6 لسنة 1972 م المشار إليه كان في غير محله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن حق عضو هيئة الشرطة الذي أحيل على التقاعد في المطالبة ببطل إجازاته المترجمة التي حفظت له لأسباب تتعلق بمصلحة العمل لا ينشأ إلا من الوقت الذي تنتهي فيه خدمته بهيئة الشرطة وأن القانون الذي يحكم هذه المطالبة هو القانون الساري وقت انتهاء الخدمة .

وحيث إن الثابت بالأوراق أن المطعون ضده وهو عضو بهيئة الشرطة بلغ سن التقاعد وقام برفع دعوى المطالبة ببطل إجازاته في ظل سريان القانون رقم 1992/10 م بشأن الأمن والشرطة .

وحيث إن المادة 2/56 من القانون رقم 1992/10 م المشار إليه تنص على أن " يستحق عضو هيئة الشرطة عند انتهاء خدمته تعويضاً نقدياً عن إجازاته المترجمة على ألا يتعدى التعويض مرتب سنة بشرط أن يكون قد احتفظ له بها لأسباب تتعلق بمصلحة العمل " .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم حدود هذا النص وقضى في الدعوى مؤسساً قضاءه على أحكام القانون رقم 72/6 بشأن الشرطة الملغى وعلى أحكام القانون رقم 1992/10 م بشأن الأمن والشرطة ، باعتبار أن الجزء الأول من الإجازة المطالب بالتعويض عنها قد نشأ في ظل أحكام القانون رقم 72/6 الملغى فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه .

ولما كان مبنى النقض مخالفة القانون ، وان الدعوى صالحة
للفصل فيها فإن المحكمة تقضي فيها عملاً بالمادة 358 من قانون
المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم
المطعون فيه وفي الدعوى الإدارية رقم 34/126 ق استئناف
بنغازي باستحقاق المدعي مرتب سنة واحدة كتعويض عن متراكم
إجازاته السنوية المحتفظ له بها لمصلحة العمل .

طعن إداري رقم 54/26 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 26 محرم الموافق

2008. 2.3 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة

وعضوية المستشارين الأستاذين :- فوزي خليفة العابد.

:- علي محمد البوسيفي.

وبحضور رئيس النيابة

بنياضة النقض الأستاذ :- صلاح الدين أحمد الديب

إن جهة الإدارة التي يربطها عقد عمل مع	ضمان اجتماعي
أجنبي تكون هي حلقة الوصل بين هذا	- عامل أجنبي -
الأجنبي وبين صندوق الضمان	طريقة الوفاء
الاقتصادي، وعن طريقها يكون الوفاء لهذا	لصندوق الضمان
الصندوق بحقوقه المالية مقابل ما يقدمه	- مقابل ما يقدمه
من منافع ضمانية نقدية أو عينية	للأجنبي من
للمضمون ، وهو ما يحملها عبء إثبات	منافع - اثر ذلك.
أن ذلك الموظف من المنفعين بأنظمة	
الضمان الاجتماعي وأنها لهذا السبب	
امتنعت عن الوفاء بمكافأة نهاية الخدمة .	

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتসাوة تقرير التلخيص ،

وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى الإدارية رقم 33/158 ق أمام دائرة
القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي طالبا إلزام جهة الإدارة
أن تصرف له مكافأة نهاية الخدمة على أساس آخر مرتب تقاضاه

وفروق مرتباته المستحقة له وأن تدفع له تعويضاً تقدره المحكمة عما لحقه من ضرر مادي ومعنوي ، قال شرحاً لها انه تعاقد مع اللجنة الشعبية للصحة بشعبية بنغازي للعمل معها كطبيب جراح وبأجر عمله اعتباراً من 1998.7.18 وجدد عقد عمله حتى تاريخ قبول استقالته في 2002.7.17 ووجد أن جهة الإدارة لم تلتزم بصرف مستحقاته المنصوص عليها في لائحة استخدام الموظفين بعقود من ذوي المهن الطبية والطبية المساعدة من غير الليبيين وبسبب انتهاء مدة إقامته غادر البلاد قبل تسلم تلك المستحقات .

نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها بإلزام جهة الإدارة أن تؤدي للمدعي ما يستحقه من فروق ومرتبات ومكافأة نهاية الخدمة وقيمة الإجازات المستحقة له وفقاً للوائح المعمول بها والعقد المبرم معه في ضوء ما ورد بتقرير الخبير الحسابي المرفق بالأوراق بمبلغ إجمالي قدره ثمانية آلاف وأربعمائة واثان وثمانون ديناراً ومائة وستة وثمانون درهماً .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 7.25 . 2006 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 10.15 . 2006 م أعلن لجهة الإدارة ، وبتاريخ 11.26 . 2006 م قررت إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه وحافظة مستندات أشارت إلى محتوياتها على غلافها ، وبتاريخ 11.28 . 2006 م أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنه لدى موطنه المختار - مكتب المحامي (...) يوم 11.27 . 2006 م لا يوجد في الأوراق ما يفيد تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وحددت جلسة 1.20 2006 م لنظر الطعن ، وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها ، وحجزت للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً. تنعى الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبب من ثلاثة أوجه :-

1- ارتبط المطعون ضده مع جهة الإدارة بعقد عمل مغترب وقضت له المحكمة بمكافأة نهاية الخدمة دون تقديم ما يفيد انتفاعه أو عدم انتفاعه بأنظمة الضمان الاجتماعي وأن الأوراق خلو من شهادة رئيس قسم التفتيش والاشتراكات والتسجيل بصندوق الضمان الاجتماعي بما يفيد ذلك ، وفي هذا مخالفة لما هو منصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم 7 لسنة 1983 .

2- أعرض الحكم المطعون فيه عن بحث دفاع جهة الإدارة دون مبرر رغم احتوائه على دفعات جوهرية ، واعتمد في قضائه على ما استخلصه من ادعاءات المطعون ضده وعلى ما توصل إليه الخبير في تقريره .

3- انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن " جهة الإدارة لم تطعن على الكيفية التي تم على أساسها احتساب المستحقات المطالب بها وفقاً لما أورده الخبير المنتدب وبالتالي يعتمد الحكم النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره ومن ثم فإنه يتعين إلزام جهة الإدارة بأن تؤدي للمدعي ما يستحقه من فروق المرتبات ومكافأة نهاية الخدمة وقيمة الإيجارات المستحقة له وفقاً للوائح المعمول بها والعقد المبرم معه " ، وهذا غير صحيح لأن خضوع المطعون ضده لأحكام قانون

الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية يكون فيما لا يتعارض مع ما هو منصوص عليه في عقد استخدامه فالموظف بعقد مغترب يلتزم بالواجبات المقررة في القوانين واللوائح ولا يستفيد من المزايا الواردة فيها إلا في الحدود المنصوص عليها في عقد استخدامه ، وأن جهة الإدارة التزمت بهذا وسوت جميع مستحقات المطعون ضده على أساسه .

وحيث ان جميع هذه المناعي في غير محلها ، ذلك أن جهة الإدارة التي يربطها عقد عمل مع أجنبي تكون هي حاقلة الوصل بين هذا الأجنبي وبين صندوق الضمان الاجتماعي وعن طريقها يكون الوفاء لهذا الصندوق بحقوقه المالية مقابل ما يقدمه من منافع ضمانية نقدية أو عينية للمضمون وهذا ما يحملها عبء إثبات ان ذلك الموظف من المنتفعين بأنظمة الضمان الاجتماعي وأنها لهذا السبب امتنعت عن الوفاء له بمكافأة نهاية الخدمة .

ولما كانت جهة الإدارة لم تدفع أمام المحكمة المطعون في قضائها أن عدم صرفها لمكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده راجع لكونه من المنتفعين بأنظمة الضمان الاجتماعي وتقدم ما يثبت ادعاءها ، فإنه لا يقبل منها تحميل المطعون ضده هذا العبء ، ولما كان الحكم المطعون لم يخرج عن هذا النظر فإن الوجه الأول من النعي عليه يكون قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

وحيث ان الدفع أو الدفاع الجوهرى المنصب على مقطع النزاع في الدعوى بما قد يغير ، ان صح ، وجه الرأي فيها ، هو الذي تلتزم محكمة الموضوع الرد عليه ، ولما كانت الجهة الطاعنة لم تبين ماهية دفاعها أو دفعوها التي تدعى إثارتها أمام المحكمة المطعون في قضائها وعدم رد الحكم الطعين عليها ، فإن وجه نعيها الثاني يكون قائماً على غير أساس لأن القصور في التسبيب

يطال الحكم عند عدم الرد على الدفع أو الدفاع الجوهري وهو ما لم يكشف عنه هذا الوجه من النعي .

وحيث انه مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبرة الذي تطمئن إليه متى كان هذا التقرير مبنياً على أسس سليمة لها أصلها الثابت في الأوراق وموصلاً إلى النتيجة التي انتهى إليها حكمها ، وأن الدفع بأن ذلك التقرير غير موصل إلى هذه النتيجة وغير قائم على تلك الأسس يلزم إثارته أمام محكمة الموضوع ولا يقبل إثارته ابتداء أمام المحكمة العليا باعتباره من الدفوع الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق وهو مما يخرج عن وظيفة المحكمة العليا باعتبارها محكمة قانون .

ولما كانت الجهة الطاعنة لم تقدم ما يفيد أنها أثارت أمام المحكمة المطعون في قضائها أية مطاعن على تقرير الخبير الذي اطمأن إليه الحكم الطعين ، ولم تكشف عن ماهية الحقوق والالتزامات التي نص عليها عقد عمل المطعون ضده وراعتها جهة عمله وخارج عنها الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يقبل منها إثارة كل هذا ابتداء أمام هذه المحكمة باعتباره من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق وهو مما يخرج عن وظيفة المحكمة العليا باعتبارها محكمة قانون ، ويكون بالتالي الوجه الثالث من النعي قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

طعن إداري رقم 53/62 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 3 صفر الموافق: 2.10. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد.
:- علي محمد البوسيفي.
وبحضور رئيس النيابة
بنيابة النقض الأستاذ:- صلاح الدين الديب.

- | | |
|--|--|
| 1- لما كان كل من القانون رقم 6 لسنة 1982 م باعادة تنظيم المحكمة العليا والقانون رقم 6 لسنة 2006 بشأن قانون نظام القضاء والقانون رقم 88 لسنة 2003 بشأن القضاء الاداري لم يتعرض أى منها لتعريف لآعمال السيادة ، فان القضاء والحالة هذه هو الذي يتصدى لوصف العمل المطروح في الدعوى ويبين ما اذا كان هذا العمل يتميز عن غيره من الاعمال العادية بكونه يتصف بالصفة السياسية البارزة وأن له من الاعتبارات ما لا يتصف بها العمل العادي . مما يجيز للسلطة التنفيذية سلطة الحق في اتخاذ ما ترى أنه يحقق للمواطن الامن والسلام والمصلحة العامة، دون تعقيب من القضاء. | أعمال السيادة -
مفهومها -
خروجها عن اختصاص القضاء
- أساس ذلك -
أثره. |
|--|--|

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضدهم الدعوى الإدارية رقم 31/18 ق أمام
دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف مصراته طالبين إلغاء
قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 213 لسنة 2003 م بشأن تحديد
أسس وضوابط التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناشئة
عن حوادث المركبات الآلية ، قالوا شرحاً لها ان القرار الطعين لم
يراع التناسب بين حجم الضرر ومبلغ التعويض المستحق عنه حيث
قلل من التعويض بما لا يتناسب مع حجم الضرر ، غير مراعاة
لقيمة الإنسان ومشاعره ، منحازاً لشركات التأمين مع جعل مندوب
عنها من بين أعضاء لجنة تقدير العجز .
نظرت المحكمة الدعوى وقضت بقبولها شكلاً وبإلغاء القرار
المطعون فيه .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 2.16 . 2006 م صدر الحكم المطعون فيه، وبتاريخ
4.2 . 2006 م أعلن لجهة الإدارة، وبتاريخ 5.29 . 2006 م قررت
إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة
العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من
الحكم المطعون فيه وحافطة مستندات أشارت إلى محتوياتها على
غلافها ، وبتاريخ 6.12 . 2006 م أودعت أصل ورقة إعلان
المطعون ضدهم معلنة يوم 6.5 . 2006 م .
لا يوجد في الأوراق ما يفيد تقديم أي من المطعون ضدهم
مذكرة بدفاعه أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه مع الإعادة .
أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضرها وحجزت للحكم لجلسة اليوم .
الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.
تنعى الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب من خمسة أوجه:-

1- صدر القرار المطعون فيه من اللجنة الشعبية العامة ليس بوصفها جهة تنفيذية بل باعتبارها مفوضة من المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وهي جهة تشريعية بموجب القانون رقم 8 لسنة 2003 م بشأن تعديل حكم في القانون رقم 28 لسنة 1971 بشأن التأمين الإجباري ، ومن ثم يكون عملاً من أعمال السيادة الذي لا يدخل في اختصاص القضاء الإداري.

2- لم يورد الحكم المطعون فيه في مدوناته بياناً جوهرياً وهو رقم القرار الطعين وتاريخ صدوره ، ولا يغنى عن هذا أن تكون صحيفة الطعن قد تضمنت هذا البيان وان حافظة مستندات المطعون ضدهم تحتوي على صورة منه .

3- قدمت إدارة القضايا للمحكمة المطعون في قضائها مستنداً منتجاً في الدعوى تضمن الرد على أوجه الطعن، وهو كتاب أمين اللجنة الشعبية لشركة ليبيا للتأمين الموجه إلى إدارة القضايا فرع مصراته، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على النقاط المثارة فيه وذهب إلى أن جهة الإدارة لم تقدم أي دفع ، ومن ثم يكون قاصر التسبيب.

4- أدخل القرار المطعون فيه في عضوية تشكيل لجنة تقدير العجز الناشئ عن المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات الآلية واثبات

درجته ، مندوبا عن شركة من شركات التأمين ، وذهب الحكم المطعون فيه إلى عدم صحة تشكيل تلك اللجنة بحجة أن ذلك العضو خصم وسيكون له الرأي الفعال في تقدير نسبة العجز وإلى احتمال أن يكون هو رئيس اللجنة ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح فالعضو المذكور يمثل الطرف الثاني في سبب انعقاد اللجنة والمؤمن الذي يقوم بدفع التعويض وأن الطرف الآخر وهو المضرور لا تتعد اللجنة إلا بوجوده وهو المستفيد من التعويض ، وأن اللجنة تضم في تشكيلها أربعة أطباء أخصائيين لا نقل خبرة كل واحد منهم عن عشر سنوات .

5- ان من تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة وتكون لهم دخول فعلية ثابتة ومستمرة حالات نادرة واستثنائية ولا يتصور منطقياً وواقعياً أنهم وحدهم يعولون أسرهم ولهذا نص القرار الطعين على عدم استحقاق التعويض المادي عنه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، وكانت هذه المخالفة من بين الأسس التي أقام عليها قضاءه .

وحيث ان أوجه النعي الأول والثاني والثالث في غير محلها، ذلك أن عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة نص عليه القانون رقم 6 لسنة 1982م بإعادة تنظيم المحكمة العليا في مادته السادسة والعشرون ، والقانون رقم 6 لسنة 2003 م بشأن نظام القضاء في مادته العشرون ، والقانون رقم 88 لسنة 1971 م بشأن القضاء الإداري في مادته السادسة ، ولم يتصد أي من هذه القوانين لتعريف أعمال السيادة أو تحديدها ، ويكون بالتالي منوطاً بالقضاء وصف العمل المطروح في الدعوى وبيان ما إذا كان يعد أو لا يعد من أعمال السيادة لكي يتسنى له الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن .

ولما كانت أعمال السيادة تتميز عن الأعمال العادية بالصفة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية ، فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينقذ لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسير على احترام تشريعها الأساسي والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج ، فالأعمال التي تصدر في هذا النطاق غير قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضي لما يكتنفها من اعتبار سياسي يبرر تخويل السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ ما ترى فيه صلاحاً للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه .

ولما كانت المسائل التي عالجها القرار المطعون فيه هي تحديد قيمة تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث المركبات الآلية المؤمن عليها تأميناً إجبارياً ، وهي قابلة بطبيعتها لأن تكون محلاً للتقاضي لأنها مجرد قرارات إدارية تنظيمية عامة وليست عملاً من أعمال السيادة سالفة البيان ، ومن ثم يكون الوجه الأول من النعي قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

وحيث انه يكفي في بيان القرار المطعون فيه إيراد الحكم ما يحول دون التجهيل به ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في صفحته الأولى ، بعد بيان الخصم المطعون ضده ، رقم القرار الطعين وهو 213 لسنة 2003 م ، وتاريخ صدوره وهو 9.13 . 2003 م ، بما يكفي لعدم التجهيل به ، فإن الوجه الثاني من النعي عليه يكون قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

وحيث أن الدفاع أو الدفع الجوهري المنصب على مقطع النزاع في الدعوى الذي ان صح ، قد يتغير به وجه الرأي فيها ، هو الذي تلتزم محكمة الموضوع الرد عليه ، ولما كانت الجهة

الطاعنة لم تبين ماهية الدفاع الذي تضمنه كتاب أمين اللجنة الشعبية لشركة ليبيا للتأمين إلى إدارة القضايا فرع مصراته ، ليبين ما إذا كان جوهرياً فيكون الحكم معيباً بالقصور في التسبب لعدم الرد عليه ، أو ليس كذلك فلا يكون ملزماً بالرد ، فإنه يكون عصياً على هذه المحكمة تغليب أحد هذين الفرضين علي الآخر ، ويكون الوجه الثالث من النعي قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دلل على عدم مشروعية إدخال مندوب عن شركة من شركات التأمين في تشكيل اللجنة الفنية المختصة بتقدير العجز واثبات درجته المنصوص عليها في المادة التاسعة من القرار المطعون فيه على الحجة التي أوردها في قوله " ان القرار المطعون فيه قد نص في مادته التاسعة على أن تشكل في كل فرع من فروع صندوق الضمان الاجتماعي لجنة طبية من أربعة أطباء اخصائيين ومندوباً عن إحدى شركات التأمين وذلك لتقدير العجز الناجم عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات الآلية واثبات درجته وان يتضمن قرار اللجنة تعيين رئيس لها من بين أعضائها ، وحيث أن مقدار التعويض المستحق للمضرورين بسبب حوادث المركبات الآلية يتوقف على نسبة العجز التي تقدرها هذه اللجان ، فعلى ضوء نسبة العجز ودرجته تتحدد قيمة التعويض التي سيحكم بها لصالح المضرور على شركات التأمين باعتبارها هي الجهة المعنية بدفع قيمة التعويض ، وبذلك فإنه يكون لهذه الشركات التي تعتبر مدعى عليها في دعاوى التعويض رأياً في تقدير نسبة العجز للمضرور عن طريق مندوبيها في هذه اللجان الذين يعتبرون بموجب هذا القرار أعضاء فاعلين ولهم صوت ورأي يعتد به عند تقدير العجز وليس هذا فحسب بل انه ربما يكون مندوب شركات التأمين هو رئيس اللجنة لأن المادة التاسعة المشار إليها قد تضمنت ما يفيد ان رئيس اللجنة يتم تعيينه

من بين أعضائها بدون استثناء ، وبذلك فإن شركات التأمين تكون خصماً ولها مصلحة في الدعوى التي ترفع عليها للمطالبة بالتعويض وفي نفس الوقت يكون لها رأياً في تقدير نسبة العجز الذي سيتحدد على ضوءه مقدار التعويض الذي سيجرم به على هذه الشركات ، ولما كان دور هذه اللجان يعتبر بمثابة دور الخبير في الدعوى وكان قانون المرافعات قد بين في المادتين 1/202 ، 2/217 انه للخبير أن يمتنع عن الإدلاء برأيه إذا كان طرفاً في الخصومة أو الدفاع ، وعليه فإنه لا يستقيم أن تكون شركات التأمين خصماً في الدعوى وفي نفس الوقت يكون لها رأي في قرار اللجنة الذي ستعتمد عليه المحكمة في تقدير قيمة التعويض " ، وانه دلل على عدم مشروعية عدم استحقاق التعويض المادي المستحق عن حالات الوفاة الناشئة عن حوادث المركبات الآلية على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة ممن كانت لهم دخول فعلية ثابتة ومستمرة على ما أورده في قوله " ان القرار المطعون فيه قد قصر التعويض عن الضرر المادي المستحق عن حالات الوفاة الناشئة عن حوادث المركبات الآلية على الأشخاص الذين بلغت أعمارهم ثماني عشرة سنة فما فوق ولهم دخول فعلية ثابتة ومستمرة حال وقوع الحادث المسبب للضرر ، وحرّم من هذا التعويض من تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة وساوى في ذلك بين من كانت لهم دخول فعلية ثابتة من ضمن هؤلاء وبين من ليس لهم دخول وجاء هذا الحرمان على أساس السن وليس على أساس وجود دخل من عدمه في حين انه ليس هناك ما يمنع من وجود العديد من الأشخاص ممن تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة ولديهم دخول ثابتة ومستمرة وخير دليل على ذلك ما تضمنه قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 الذي أباح في مادته 91 وما بعدها تشغيل الأحداث متى بلغوا سن الخامسة عشرة ، وهذا يعنى أن القرار المطعون فيه قد

وضع تفرقة بين الأشخاص ليس على أساس وجود دخل فعلي وقت حصول الحادث ولكن على أساس السن ، وهذه التفرقة مجافية للعدالة وتخل إخلالاً جسيماً بقاعدة المساواة بين الأفراد وكان الأجدر بالجهة مصدرة القرار أن يكون معيارها في استحقاق التعويض مستنداً على أساس وجود دخل فعلي من عدمه وليس على أساس السن . " ورتب الحكم على هاتين الحجتين فقط إلغاء كل القرار المطعون فيه .

ولما كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يكفي لحمل قضائه لأنه ألغى القرار الإداري الطعين كله تأسيساً على عدم مشروعية قاعدتين فقط من قواعده التنظيمية العامة ، والصحيح انه متى تضمن القرار الإداري الطعين عدة قواعد تنظيمية عامة فلا يقبل من الحكم أن يلغيه كله تأسيساً على عدم مشروعية قاعدة أو أكثر من قواعده ، بل عليه التصدي لكل قواعده وإقامة الدليل السائغ على عدم مشروعيتها ، ما لم يكن الإلغاء بسبب عدم الاختصاص أو فيما يدخل القرار في حكم المعدوم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة وجهي الطعن الرابع والخامس .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف مصراته " الدائرة الإدارية" لنظرها مجدداً من هيئة أخرى .

طعن إداري رقم 54/47 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 3 صفر الموافق

2.10. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة

وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد.

:- علي محمد البوسيفي.

وبحضور رئيس النيابة

بنيابة النقض الأستاذ:- صلاح الدين الديب.

إن مقابل الإجازات التي لم يتمتع بها الموظف يستحق له بعد انتهاء خدمته لا يعد من الحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في المادة 362 من القانون المدني ومن ثم ينطبق عليه التقادم الطويل المنصوص عليه في المادة 1/361 .

1- تقادم - مقابل الإجازات التي لم يتمتع بها الموظف - عدم خضوعها لاحكام الحقوق الدورية المتجددة .

إن الإجازة حق للموظف لا يمكن لجهة الإدارة حرمانه منها ، وأنه متى اختار الموظف الاستمرار في العمل ولم تمنع جهة الإدارة فإن ذلك يعني ضمناً انها احتفظت له بإجازته، وليس بالازم ان يكون الاحتفاظ مكتوباً.

2- إجازة - من حق الموظف المتمتع بها بمقابل او الاحتفاظ بها ولا يشترط أن يكون الاحتفاظ بقرار مكتوب - أثر ذلك .

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى الإدارية رقم 34/282 ق أمام
دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي طالباً إلزام جهة
الإدارة أن تدفع له المقابل النقدي لإجازاته المستحقة ، قال شرحاً
لها انه كان يعمل بجهاز الأمن الداخلي برتبة مقدم وأحيل إلى
التقاعد لبلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة وبلغ رصيده في
الإجازات السنوية (224) يوماً والتي لم يتمتع بها في حينها لظروف
العمل غير أن الجهة التابع لها لم تصدر قراراً بحفظها رغم إحالة
طلباته المتعلقة بذلك من قبل رؤسائه ولم تدفع له ما يستحقه من
مقابل نقدي .

نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها بإستحقاق المطعون
ضده للمقابل النقدي عن إجازاته المستحقة له ومدتها مائة وأربعون
يوماً .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

بتاريخ 6.27.2006 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ
11.13.2006 م أعلن لجهة الإدارة ، وبتاريخ 7.1.2007 م قررت
إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة
العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن ، وبتاريخ 10.1.2007 م
أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنة بذات التاريخ لدى
موطنه المختار - مكتب المحامي (...) - وبتاريخ 24.1.2007 م
أودعت صورة من الحكم المطعون فيه ومذكرة شارحة .
لا يوجد بالأوراق ما يفيد تقديم المطعون ضده مذكرة دفاع
أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه مع الإعادة .
أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها وحجرت للحكم لجلسة اليوم .
الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.
وحيث تنعى الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين :-

الأول: قضى الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون ضده للمقابل النقدي رغم سقوط الحق في ذلك بالتقادم الخمسي لأنه من الحقوق الدورية المتجددة وتم الدفع بذلك أمام المحكمة المطعون في قضائها إلا أن الحكم ذهب إلى خلاف ذلك .

الثاني: أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على سند من القول إن عدم صدور قرار صريح بحفظ إجازات المطعون ضده رغم المكاتبات المحالة إلى الجهة المختصة يعتبر قراراً ضمناً بحفظ هذه الإجازات وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف للقانون ذلك أن المادة 2/56 من القانون رقم 10 لسنة 1992 بشأن الأمن والشرطة تنص علي أن " يستحق عضو هيئة الشرطة عند إنتهاء خدمته تعويضاً نقدياً عن إجازاته المتراكمة على ألا يتعدى التعويض مرتب سنة بشرط أن يكون احتفظ له بها لأسباب تتعلق بمصلحة العمل " وخالف الحكم كذلك قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 281 لسنة 23 بالخصوص الأمر الذي يتعين معه نقضه .

وحيث ان الوجه الأول من النعي غير سديد ذلك أن مقابل الإجازات التي لم يتمتع بها الموظف يستحق له بعد إنتهاء خدمته ولا يكون بهذا من الحقوق الدورية المتجددة المنصوص عليها في

المادة 1/362 من القانون المدني وينطبق عليه بالتالي التقادم الطويل المنصوص عليه في هذا القانون في مادته 1/361 .

وحيث إن الثابت في الدعوى أن المطعون ضده كان يعمل بجهاز الأمن الداخلي وأحيل إلى التقاعد عام 1996 م ورفع دعواه عام 2005 م فإن حقه في المطالبة بمقابل إجازاته التي لم يتمتع بها لم يسقط بالتقادم الطويل ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر فإن ما انتهى إليه يوافق صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الوجه قائماً على غير أساس حرياً بالرفض .

وحيث إن الوجه الثاني من النعي في غير محله ذلك أن الإجازة حق للموظف لا يمكن لجهة الإدارة حرمانه منه ، وأنه متى اختار الموظف العمل ولم تمنع جهة الإدارة في ذلك فهذا يعني ضمناً احتفاظها له بإجازاته ولا يشترط أن يرد هذا الاحتفاظ في قرار مكتوب .

ولما كان الثابت من أوراق الدعوى محل الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يعمل بجهاز الأمن الداخلي وأنه أحيل إلى التقاعد لبلوغه سن الشيخوخة وبلغ رصيده من الإجازات (224) يوماً وأن جهة الإدارة لم تتازع في ذلك ، فإن القضاء له بمقابل تلك الإجازات لا مخالفة فيه للقانون ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير قائم على أساس جديراً بالرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

طعن إداري رقم 54/58 ق

بالجاسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 3 صفر
الموافق: 2.10. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد.
:- علي محمد البوسيفي.

وبحضور رئيس النيابة

بنياية النقض الأستاذ:- صلاح الدين الديب

مقابل العمل	إن لائحة العمل الإضافي للعاملين
الإضافي في	بالوحدات الادارية الصادرة بتاريخ
الوحدات الادارية	1977/11/9م تشترط لجواز العمل
-شرطه- تخلفه-	الاضافي ان يكون بناء على موافقة كتابية
اثره.	من الرئيس المباشر واعتماد من الامين
	المختص بناء على مذكرة القسم أو الإدارة
	المختصة تتضمن بيانات عن العمل
	الاضافي المطلوب انجازه ومدته وأسبابه.

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام الطاعن الدعوى الإدارية رقم 34/89 ق أمام دائرة
القضاء الإداري بمحكمة استئناف طرابلس طالباً إلزام المدعي
عليهم بدفع مرتباته عن المدة من 1998.11.1 م وحتى 2001.4.30 م
بالإضافة إلى ما يستحقه من مقابل مالي عن شهري خدمة ومدة

الإذار مع تعويضه بمبلغ عشرة آلاف دينار عما لحقه من ضرر في هذا الشأن قال شرحاً لذلك : إنه كان يعمل لدى المكتب الوطني للاستشارات والدراسات الزراعية الذي ضم إلى جهاز منظومة جبل الجسونة في 24.10.1999 م ، وقد أبرم معه عقد استخدام منذ 1.11.1998 م حتى 30.4.2001 م تاريخ انتهاء هذا العقد إلا أن المطعون ضدهم لم يصرفوا له مرتباته وما يستحقه عن تلك المدة .

نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها بقبول الطعن شكلاً وبالإزام الجهات المطعون ضدها أن تدفع للطاعن مبلغ اثنين وأربعين ألفاً وخمسمائة وواحد وسبعين ديناراً ، وبرفض ما عدا ذلك من طلبات .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 30.5.2006 م- صدر الحكم المطعون فيه، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد إعلانه ، وبتاريخ 25.1.2007 م قرر محامي الطاعن الطعن عليه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة العليا أرفق به سند وكالته ومذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وحافطة مستندات دونت مضامينها على غلافها مسدداً الرسم ومودعاً الكفالة ولم يودع مذكرة شارحة .

بتاريخ 7.2.2007 م أعلن الطعن للمطعون ضدهم لدى إدارة القضايا وأعيد أصل الإعلان قلم كتاب المحكمة العليا بتاريخ 14.2.2007 م

بتاريخ 5.3.1375 و.ر أودعت إدارة القضايا مذكرة دفاع . قدمت نيابة النقص مذكرة رأت فيها قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وبالجلسة تمسكت برأيها وحجز الطعن للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .
وحيث ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والقصور في التسبيب على النحو التالي:-

1- أسس الحكم قضاءه برفض طلب التعويض على أن القضاء
للطاعن بمستحقاقه يكفي كتعويض له عما أصابه من ضرر رغم
أن المعاناة التي تعرض لها الطاعن والمذكورة بصحيفة الدعوى
المقدمة تكفي للقضاء له بالتعويض .

2- أسس الحكم قضاءه برفض طلب الطاعن المتعلق بالعمل
الإضافي على أن الأوراق خلت من بيان نوع ومدة وطبيعة العمل
الإضافي للتحقق من مدى ملاءمته للوائح التي حددتها اللجنة
الشعبية العامة رغم إيرادته بتقرير الخبرة المقدم في الدعوى والذي
اتخذته المحكمة أساساً لحكمها .

وحيث ان الوجه الأول من النعي غير سديد ذلك أن
القضاء أو عدم القضاء بالتعويض مما يدخل في نطاق سلطة
محكمة الموضوع متى كان قائماً على حجج سائغة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب التعويض
على ما أورده في قوله " وحيث انه عن طلب التعويض فإنه يكفي
الحكم للطاعن بمستحقاقه المدونة بالمنطوق " .

ولما كان هذا الذي أورده الحكم يصلح لما أقامه عليه وليس
فيه ما يجافي العقل والمنطق فإن النعي عليه يكون قائماً على غير
أساس متعين الرفض .

وحيث ان الوجه الثاني من النعي غير سديد أيضاً ذلك أن
لائحة العمل الإضافي للعاملين بالوحدات الإدارية الصادرة بتاريخ
1977.11.9 م نصت في مادتيها الثالثة والرابعة على أن يكون
التشغيل الإضافي بناء على موافقة كتابية من الرئيس المباشر

واعتماد من الأمين المختص بناء على مذكرة القسم أو الإدارة المختصة تتضمن بيانات عن العمل الإضافي المطلوب إنجازه والإدارة أو القسم المطلوب تشغيله فيه ومدة التشغيل وأسبابه ، وعلى عدم جواز التشغيل على نحو يخالف ما جرى اعتماده في هذا الشأن ، ومفاد هذين النصين انه لاستحقاق الموظف مقابل ساعات العمل الإضافي يتعين مراعاة عدد من الإجراءات والضوابط السابقة على القيام بالعمل الإضافي .

ولما كان الحكم المطعون فيه استند في قضائه بعدم استحقاق الطاعن مقابل ساعات العمل الإضافي بما أورده في قوله " وحيث انه عن العمل الإضافي فإنه لما كانت الأوراق قد خلت من بيان نوعه ومدته وطبيعته الأمر الذي يتعذر معه على المحكمة أن تقضي به لصعوبة التحقق من مدى ملاءمته للوائح التي حددتها اللجنة الشعبية العامة مما يتعين معه رفض هذا الطلب " . ولما كان هذا الذي أورده الحكم يصلح لما أقامه عليه وتطبيقاً صحيحاً لشروط استحقاق مقابل العمل الإضافي سالف البيان ، فإن النعي عليه يكون قائماً على غير أساس جدير بالرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

طعن إداري رقم 54/87 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 9 ربيع الأول الموافق 3.16.2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر .رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد .
:- علي محمد البوسيفي .

وبحضور المحامي العام
بنياابة النقض الأستاذ :- نصر الدين محمد العاقل .

طعن إداري -	إن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد
الدفع بعدم قبوله	الميعاد من الدفوع الجوهرية التي يتعين
- من الدفوع	على محكمة القضاء الإداري ، الرد عليها
الجوهرية - أثر	قبل الفصل في طلب وقف التنفيذ ، ولا يعد
ذلك .	من قبيل الرد الصحيح مجرد القول إن
	الطعن رفع في الميعاد .

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص،
وسماع المرافعة، ورأي نيابة النقض ، والمداولة .
الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى الإدارية رقم 36/37 ق أمام
دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف طرابلس طالباً إلغاء قرار
أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام رقم 865 لسنة 2005 م
وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه ، قال شرحاً لها أنه تم عزله من هيئة
الشرطة بموجب القرار المطعون فيه الذي جاء خلواً من ركن
السبب .

نظرت المحكمة الشق المستعجل من الطعن وقضت فيه بقبول الطعن شكلاً وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى حين الفصل في الطعن .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 1.30 . 2007 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 2.5 . 2007 م أعلن لجهة الإدارة ، وبتاريخ 4.5 . 2007 م قررت إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب المحكمة العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه، بتاريخ 4.18 . 2007 م أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنه لدى موطنه المختار - مكتب المحامي (...) يوم 4.11 . 2007 م .

لا يوجد في الأوراق ما يفيد تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف طرابلس لنظرها مجدداً من هيئة أخرى .

أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وحددت جلسة 2.24 . 2008 م لنظر الطعن ، وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها وحجزت للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً .
وحيث ان من بين ما تنعى به الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب بمقولة إن القرار المطعون فيه صدر يوم 12.31 . 2005 م وطعن المطعون ضده فيه بالإلغاء يوم 10.28 . 2006 م وأثارت الجهة الطاعنة أمام المحكمة المطعون

في قضائها الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد وأقامت الدليل على علم المطعون ضده علماً يقيناً بالقرار الطعين ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع الجوهرى ، ومن ثم يكون قاصر التسبب حرياً بالنقض .

وحيث ان هذا النعي شديد ذلك أن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة القضاء الإداري الرد عليها قبل الفصل في طلب وقف التنفيذ ، ولا يعد من قبيل الرد الصحيح على هذا الدفع مجرد القول إن الطعن رفع في الميعاد ، فمن الضروري أن يورد الحكم أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق تكشف عن هذا القول .

وحيث ان جهة الإدارة قد أثارت أمام المحكمة المطعون في قضائها الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد وقدمت لها أدلتها على ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقبل هذا الدفع الجوهرى ولم يورد حججاً سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق تكشف ان الطعن رفع في الميعاد فما أورده في مدوناته مجرد القول إن الطعن رفع في الميعاد ، فإن النعي عليه بالقصور في التسبب يكون قائماً على أساس صحيح بما يوجب نقضه دون حاجة لمناقشة الوجه الآخر من النعي .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف طرابلس "الدائرة الإدارية" لنظر طلب وقف التنفيذ مجدداً من هيئة أخرى .

طعن إداري رقم 54/122 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 28 ربيع الآخر الموافق: 5.4. 2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- الطاهر خليفة الواعر. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأستاذين:- فوزي خليفة العابد.
:- علي محمد البوسيفي.

وبحضور رئيس النيابة

بنياية النقض الأستاذ :- صلاح الدين أحمد الذيب

إذا كانت جهة الادارة قد عينت المطعون	موظف - تعيينه وفق
ضده استنادا الى ما قدمه اليها من	ما قدمه من مستندات
مستندات ثم تمت ترقيته الى الدرجة	- توالى ترقياته -
التي تلي الدرجة التي عين عليها فإن	الطعن في قرار تعيينه
مركزه القانوني يكون قد تحدد بالقرار	- غير صحيح -
الاخير وهو الذي ينبغي ان يكون محلا	سببه - أثره.
للطعن بالالغاء . ولما كان الحكم	
المطعون فيه قد تصدى لقرار تعيين	
المطعون هذه الذي تخص عن الالغاء	
بقرار الترقية اللاحق فإنه يكون قد	
خالف القانون ومن تم يتعين نقضه.	

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام الطاعن الدعوى الإدارية رقم 34/323 ق أمام دائرة
القضاء الإداري بمحكمة استئناف بنغازي طالباً إلزام جهة الإدارة
بتسوية وضعه الوظيفي وما يستحقه من درجات وترقيات وضم
خدمته السابقة مع ندب خبير حسابي لحساب مستحقاته المالية
والحكم بما يسفر عنه تقرير الخبير ، قال شرحاً لها انه عمل منتجاً
بمستشفى السابع من أكتوبر بموجب عقد استخدام فردي اعتباراً من
1995.3.7 م ، وعيّن على الدرجة الثانية بتاريخ 1996.1.1 م وتمت
ترقيته إلى الدرجة الثالثة بتاريخ 1998.9.1 وإلى الدرجة الرابعة
بتاريخ 2002.9.1 م وكان قد عمل قبل هذه التواريخ لدى عدة
جهات حيث عمل بمصنع المختار للبلاط وشركة داول شلو وميناء
بنغازي البحري والشركة العامة للكهرباء وشركة الطرق خلال
الفترة من 1973.1.5 م إلى 1986.10.12 م ، ولم تقم جهة الإدارة
بضم هذه الخدمة إلى مدة خدمته وأبقته على الدرجة الرابعة دون
ترقية .

نظرت المحكمة الدعوى وقضت فيها بإلزام جهة الإدارة
المدعي عليها بتسوية الوضع الوظيفي للمدعي واستحقاقه للدرجة
الخامسة اعتباراً من 2005.1.1 م مع ما يترتب على ذلك من آثار
وصرف فروقاته المالية وقدرها 2113.225 ديناراً مع المصروفات.
وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 2007. 3.27 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ
2007. 4.14 م أعلن لجهة الإدارة، وبتاريخ 2007. 6.11 م قررت
إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب

المحكمة العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 6.14 . 2007 م أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضده معلنه لشخصه بذات التاريخ .
بتاريخ 7.3 . 2007 م أودعت إدارة المحاماة الشعبية مذكرة بدفاع المطعون ضده وسند انابتها عنه .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع أصلياً بالنقض وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، واحتياطياً بالنقض مع الإعادة ، وبالجلسة تمسكت برأيها .

أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وحددت جلسة 4.20 . 2008 م لنظر الطعن ، وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها ، وحجزت للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.
تتعي الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بمقولة : إن المطعون ضده طلب من جهة الإدارة تعيينه ولم يقدم لها إلا شهادة بمستواه الدراسي (سنة ثانية اعدادي) وأن جهة الإدارة عينته على هذا الأساس ورقته عدة ترقيات كان آخرها إلى الدرجة الرابعة بتاريخ 2002.9.1 وان اسمه في قائمة المرشحين للترقية إلى الدرجة الخامسة إلا أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وحل محل جهة الإدارة فرقى المطعون ضده واحتسب له مدة عمله السابقة مخالفاً لما قضت به المحكمة العليا في الطعن الإداري رقم 50/128 ق .

وحيث ان هذا النعي في مجمله شديد ذلك انه متى عينت الإدارة موظفاً استناداً على ما قدمه لها من مستندات وتوالت ترقياته ، فإن مركزه القانوني في آخر درجة رقى إليها يكون قد

تحقق بقرار إداري ، وهذا القرار هو الذي ينبغي أن يكون محلاً للطعن بالإلغاء وأن يكون مرجع الطعن ما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم 88 لسنة 1971 م بشأن القضاء الإداري وليس قرار التعيين الذي تحصن بسبب توالى قرارات الترقية عليه .

ولما كان الثابت من الأوراق ان جهة الإدارة عينت المطعون ضده على الدرجة الثانية ورقته إلى الدرجة الثالثة ثم إلى الدرجة الرابعة فإن مركزه القانوني قد حدده هذا القرار الأخير وهو الذي يجب أن يكون محلاً للطعن بالإلغاء وان يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص لوجود عيب جوهري في شكل القرار أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو اساءة استعمال السلطة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وتصدى لقرار تعيين المطعون ضده الذي تحصن من الإلغاء بصدر قرارات الترقية اللاحقة ، فإنه يكون قد خالف القانون حرياً بالنقض .

ولما كان مبني النقض مخالفة القانون ، وكانت الدعوى صالحة للفصل فيها فإن المحكمة تحكم فيها عملاً بالمادة 358 من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وفي الدعوى الإدارية رقم 34/323 ق استئناف بنغازي برفضها وإلزام رافعها المصروفات .

طعن إداري رقم 54/127 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 28 ربيع الآخر الموافق 5.4.2008 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ :- الطاهر خليفة الواعر. رئيس الدائرة
وعضوية المستشارين الأستاذين :- فوزي خليفة العابد.
:- علي محمد البوسيفي.

وبحضور رئيس النيابة
بنيابة النقض الأستاذ :- صلاح الدين أحمد الذيب.

تقدم - انقطاعه في
مجال القضاء
الاداري بالمطالبة
الاداريه - صحيح
قانونا - سببه - اثره.

إنه وان كانت المادة 370 من القانون
المدني قد نصت على أن المطالبة التي
تقطع التقادم هي تلك المطالبة القضائية،
الا انه لما كان من المقرر ان روابط
القانون الخاص تختلف عن روابط
القانون العام، وانه يكفي في قطع التقادم
أن يقوم الموظف بتقديم طلب إلى
الادارة يطلب فيه حقوقه الوظيفية ولما
الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر
ورفض الدفع بسقوط الحق في رفع
الدعوى بالتقادم واعتبر الطلبات التي
تقدم بها المطعون ضده للمطالبة
بمرتباته قاطعة للتقادم فإنه لا يكون قد
خالف القانون مما يتعين معه رفض
الطعن .

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ، وسماع
المرافعة ورأي نيابة النقض ، والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضدهم الدعوى الإدارية رقم 35/15 ق أمام
دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف طرابلس طالبين إلزام جهة
الإدارة بدفع مرتبات كل واحد منهم عن سنتي 1999 ، 2000 ، قالوا
شرحاً لها انهم عينوا في نهاية شهر كانون الأول 1998 بشعبية
المرقب وباشروا أعمالهم إلا أن جهة الإدارة لم تصرف لهم
مرتبات العاملين المذكورين بحجة عدم توافر تغطية مالية .
نظرت المحكمة الدعوى وقضت بقبولها شكلاً وألزمت جهة
الإدارة أن تدفع مرتبات كل واحد من المدعين المستحقة عن
سنتي 1999، 2000 .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 4.10. 2007 م صدر الحكم المطعون فيه، وبتاريخ
5.15. 2007 م أعلن لجهة الإدارة ، وبتاريخ 6.21. 2007 م قررت
إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بالتقرير به لدى قلم كتاب
المحكمة العليا أرفقت به مذكرة بأسباب الطعن وأخرى
شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه، وبتاريخ 7.12. 2007 م
أودعت أصل ورقة إعلان المطعون ضدهم معلنة لدى
موطنهم المختار مكتب المحامي (...) يوم 7.8. 2007 م.

لا يوجد في الأوراق ما يفيد تقديم أي من المطعون ضدهم مذكرة بدفاعه أو أي مستند .

قدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع أصلياً بنقض الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى ، واحتياطياً بالنقض مع الإعادة ، والجلسة تمسكت برأيها .

أودع المستشار المقرر تقرير التلخيص، وحددت جلسة 4.20 . 2008 م لنظر الطعن ، وسمعت الدعوى على النحو المبين بمحضرها وحجزت للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً. تنعى الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بمقولة ان المطعون ضدهم أعلنوا دعواهم للمطعون ضدهم بعد مضي خمس سنوات من استحقاقهم مرتبات سنتي 1999 ، 2000 محل المطالبة القضائية ، وان جهة الإدارة أثارت أمام المحكمة المطعون في قضائها الدفع بسقوط هذا الحق بالتقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة 1/362 من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه لم يقبل هذا الدفع تأسيساً على أنه بملف الدعوى مطالبات من المطعون ضدهم يطالبون فيها بتسوية أوضاعهم المالية وإقرار من الجهات الإدارية بأحقيتهم في تلك المرتبات وهذا غير صحيح ويخالف لما ورد في النص المذكور الذي نص صراحة على أن إقرار المدين بالدين ليس سبباً قاطعاً للتقادم الخمسي ولما جرى عليه قضاء المحكمة العليا في الطعن الإداري رقم 47/40 ق وفي الطعنين المدنيين رقمي 48/40 ق، 50/39 ق ، ومن ثم يكون حرياً بالنقض .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ذلك انه من المقرر ان روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام، وان قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ولا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتماً وكما هي ، وان كان له أن يقتبس من تلك القواعد ما يتلاءم مع طبيعة روابط القانون العام ، وانه وان كانت المادة 370 من القانون المدني قد نصت على ان المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد انتهت في الفقه والقضاء الإداريين إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الدولة بموظفيها بمراعاة هذه العلاقة التي تفرض على جهة الإدارة انصاف الموظف بتطبيق القانون دون أن يضطر إلى القضاء ، والتي تقضي بأن يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب الذي يقدمه الموظف إلى جهة الإدارة المختصة ، متمسكاً فيه بحقه مطالباً بأدائه .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته دفع جهة الإدارة أمام المحكمة التي أصدرته بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بمرتباتهم عن سنتي 1999 ، 2000 بالتقادم الخمسي وانه " تبين من الإطلاع على خطاب الكاتب العام المؤرخ في 2004.7.10 والموجه إلى إدارة القضايا ان هناك مطالبات من الطاعنين وغيرهم بتسوية أوضاعهم المالية وصرف مرتباتهم التي لم تصرف لهم " فإنه يكون قد رد على الدفع الذي أورده بحجة سائغة ، وهي مطالبة المطعون ضدهم جهة الإدارة لمرتباتهم ، وهي من الأسباب القاطعة للتقادم على نحو ما سلف من بيان ومن مم يكون النعي عليه قائماً على غير أساس حرياً بالرفض.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

القضاء المدني

طعن مدني رقم 51/547 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأربعاء 21 جمادى الأولى الموافق 6.6.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- عزام على الديب. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- صالح عبدالقادر الصغير.
:- إدريس عابد الزوى.
:- كمال بشير دهان.
:- لطفي صالح الشامي.

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ :- أبو جعفر عياد سحاب.

استئناف شفهي -
اجراءاته - اشتمال
ورقة احاطت
الخصوم علما بموعد
الجلسة على البيانات
المنصوص عليها في
المادة 10 من قانون
المرافعات غير لازم
- سببه - أثره .

إن المادة 315 من القانون المرافعات
رسمت طريقا خاصا لإجراءات
الاستئناف الشفهي ، وأسندت إلى
المستأنف القيام بجزء من هذه
الإجراءات من بينها تقديم الأسباب التي
يستند إليها في استئنافه ، وأسندت إلى
قلم الكتاب الجزء الباقي من هذه
الإجراءات ، ومن بينها القيام بإجراءين
كل منهما مستقل عن الآخر ، أولهما
تبليغ صورة من عريضة الاستئناف إلى
الطرف الآخر ثانيهما إحاطة الخصوم
علما بموعد الجلسة المحددة لنظر
الاستئناف . ولما كانت إحاطة الخصوم
علما بموعد الجلسة المحدد لنظر
الاستئناف لا يتم بناء على طلب أي من

طرفي الاستئناف ، وإنما يتم بناء على قرار من المحكمة ، ويقتصر دوره على إيلاخ الخصوم بتاريخ الجلسة التي سيتم فيها نظر الاستئناف على اعتبار أن ما عدا ذلك من بيانات قد تحقق العلم بها لدى المستأنف عند تقريره بالاستئناف شفها ولدى المستأنف عليه عند إعلانه بعريضة الاستئناف ، فإن ما يثيره الطاعن من أن تكليفه بالحضور للجلسة جاء خاليا من بيان مهنته وموطنه ومن يمثل طالب الإعلان لا يكون له محل .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض ، وبعد المداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى رقم 727 لسنة 2002 أمام محكمة شمال طرابلس الابتدائية على الطاعن وآخرين قائلاً في بيانها إنه تعرض لعملية نصب من المدعي عليهم حيث كانوا يعملون شركاء في مكتب ضياف للخدمات العامة ووضعوا إعلاناً بمقر المكتب أعلنوا فيه عن بيع قطع أراضٍ للبناء كائنة بالحى الجامعي ، فوقع المدعي ضحية لذلك ، وابدئ رغبته في شراء إحدى تلك القطع ودفع الثمن المقابل لها وهو خمسة وخمسون ألف دينار، ثم تبين عدم وجود تلك القطعة على الواقع ، فاشتكاها إلى الشرطة وسجلت ضدهم جنحة قضي فيها بإدانتهم عن تهمة النصب، وتأييد هذا الحكم استئنافياً ، وانتهى إلى طلب إلزامهم برد

المبلغ المذكور وأن يدفعوا له خمسة وعشرين ألف دينار عما لحقه من أضرار مادية ومعنوية ، وقضت المحكمة بإلزام المدعي عليهم متضامين بأن يردوا المبالغ التي استولوا عليها بغير وجه حق من المدعي وقدرها خمسة وخمسون ألف دينار ورفض ما زاد على ذلك، فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طرابلس التي قضت ببطالان صحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعن وبقبول بقية الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2004.5.5م ، وتم إعلانه بتاريخ 2004.6.20م ، وقرر محامي الطاعن الطعن عليه بطريق النقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا بتاريخ 2004.7.19م مسددا الرسم ومودعا الكفالة ومذكرة بأسباب الطعن ومذكرة شارحة وسند وكالته وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، ثم أودع بتاريخ 2004.8.3م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضده بتاريخ 2004.7.25م ، وبتاريخ 2004.8.25م أودع محامي المطعون ضده مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند وكالته ، وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة في القانون، فإنه يكون مقبولا شكلاً .

وحيث ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب من الوجوه الآتية :-

1) إن الحكم قضي ببطلان صحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعن بحجة أنه لم يقدم أسبابا لاستئنافه ، في حين أنه لم يمثل تمثيلا صحيحا في الدعوى ، لأن تكليفه بالحضور للجلسة جاء خاليا من بيان مهنة وموطنه ومن يمثل طالب الإعلان ، وقد جاء في ورقة الإعلان أنها سلمت إليه شخصا ووقع بما يفيد التسلم ، في حين أنه لم يستلم الإعلان ، ولم يتم بالتوقيع عليه ، مما أدى إلى عدم علمه بموعد الجلسة وعدم تقديم أسباب استئنافه .

2) إن الطاعن لم تكن له علاقة بواقعة بيع الأرض ، ولم يكن له علم بها ، وأن المستأنف الأول هو الذي باع الأرض المزعومة للمطعون ضده ، واخذ المبلغ وأودعه في حسابه .

3) إن المحكمة المطعون في حكمها رفضت وقف السير في الدعوى إلى حين الفصل في الطعن الجنائي أمام المحكمة العليا في الحكم الجنائي الصادر في الجنية رقم 575 لسنة 2001م عين زاره . وحيث إن الوجه الأول غير سديد ، ذلك أن المادة 315 من قانون المرافعات رسمت طريقا خاصا لإجراءات الاستئناف الشفوي، وأسندت إلى المستأنف القيام بجزء من هذه الإجراءات من بينها تقديم الأسباب التي يستند إليها استئنافه ، وأسندت إلى قلم الكتاب الجزء الباقي من هذه الإجراءات ومن بينها القيام بإجرائين كل منهما مستقل عن الآخر ، أولهما تبليغ صورة من عريضة الاستئناف إلى الطرف الآخر ، وثانيهما إحاطة الخصوم علما بموعد الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وإذا كان من اللازم أن يشتمل إعلان عريضة الاستئناف إلى المستأنف عليه على البيانات اللازمة في الأوراق المراد إعلانها التي حددتها المادة العاشرة من قانون المرافعات ، ومن بينها البيانات الخاصة بطالب الإعلان ، إلا أن إحاطة الخصوم علما بالموعد المحدد لنظر الاستئناف لا يتم بناء على طلب أي من طرفي الاستئناف ، وإنما يتم بناء على قرار

من المحكمة ، ويقتصر دوره على إبلاغ الخصوم بتاريخ الجلسة التي سيتم فيها نظر الاستئناف على اعتبار أن ما عدا ذلك من بيانات قد تحقق العلم به لدى المستأنف عند تقريره بالاستئناف شفهيًا ولدى المستأنف عليه عند إعلانه بعريضة الاستئناف ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن تكليفه بالحضور للجلسة جاء خاليًا من بيان مهنته وموطنه ومن يمثل طالب الإعلان لا يكون له محل. أما بشأن ما يدعيه الطاعن من أنه لم يتسلم ورقة إعلانه بموعد الجلسة ولم يقم بالتوقيع عليها بما يفيد التسلم ، مما أدى إلى عدم علمه بموعد الجلسة وعدم تقديم أسباب استئنافه ، فإن هذا القول مردود ، ذلك أن الثابت من ورقتي التكليف بالحضور المودعتين ضمن حافظة مستندات الطاعن أنهما تتضمنان إبلاغه بموعد جلستي نظر الاستئناف أمام المحكمة المطعون في حكمها ، وأنه تم تسليمهما إليه شخصيًا ، وأنه وقع عليهما بما يفيد التسلم ، وإزاء إثبات هذه البيانات في ورقتين رسميتين مقدمتين من الطاعن ذاته ، فإنه لا يجوز إثبات عكس ما ورد بهما إلا عن طريق الطعن بالتزوير طبقاً لنص المادة 378 من القانون المدني ، وهو ما لم يقم به الطاعن ، ومن ثم فإن ادعاءه بعدم صحة تلك البيانات لا يعدو أن يكون قولاً مرسلًا يتعين الالتفات عنه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الاستئناف المقرر به من الطاعن شفهيًا لم يتضمن أسباباً ، وأنه لم يقدم أسباباً لاستئنافه أثناء نظر الاستئناف، على الرغم من ثبوت قيام قلم الكتاب بإعلانه بموعد الجلستين المحددتين لنظر الاستئناف، فإن قضاء الحكم ببطالان صحيفة الاستئناف يكون متفقاً مع صحيح القانون .

وحيث إن الوجهين الثاني والثالث من وجوه الطعن يتعلقان بموضوع الدعوى الذي كان محجوباً عن المحكمة المطعون في

حكمها النظر فيه نتيجة عدم استيفاء استئناف الطاعن لشروطه
الشكلية ، فإن هذين الوجهين لا يصادفان محلا في قضاء الحكم
المطعون فيه ، ويتعين الالتفات عنهما كذلك ، الأمر الذي يستوجب
رفض الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه
وبإلزام الطاعن بالمصروفات .

طعن مدني رقم 51/546 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأربعاء 28 جمادى الأولى
الموافق 6.13. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- عزام على الديب، رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساندة:- صالح عبدالقادر الصغير .
:- إدريس عابد الزوى.
:- كمال بشير دهان.
:- لطفي صالح الشاملي.

وبحضور المحامي العام
بنياية النفض الأستاذ :- أبو جعفر عياد سحاب.

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على
أنه يجوز للمطعون من مشروع
السكة الحديدية أن يطالب بالتعويض
عن تلك الأضرار أمام المحكمة متى
تقدم أولاً إلى اللجان المختصة بذلك .
وكان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه أن المطعون ضده قد
تقدم أولاً بطلب التعويض عن إزالة
حظيرة الدواجن إلى لجنة التقديرات
المختصة لتقدير قيمة التعويضات عن
الأشياء التي تقع في مسار تنفيذ
مشروع السكة الحديدية والتي قدرت
التعويض بمبلغ ستة آلاف دينار فإن
لجوء المطعون ضده إلى القضاء بعد

تعويض عن
الأضرار التي تنشأ
عن مشروع السكة
الحديدية- اللجوء
للجان المختصة
بتقدير التعويض-
رفضها لطلب
التعويض - اللجوء
إلى القضاء بعد ذلك
صحيح قانوناً -
أساسه .

رفض اللجنة لطلباته صحيح قانونا .

تعويض - للقاضي
تقديره - شرط ذلك
- أثره .
إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على
أن القاضي هو الذي يقدر التعويض
عن الضرر الذي لحق المضرور ما
دام لا يوجد نص يلزمه بإتباع معايير
معينة .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص
وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقص ، وبعد المداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى رقم 60 لسنة 1994 م أمام
محكمة زليتن الابتدائية على الهيئة الطاعنة قال شرحا لها إنه يملك
حظيرة دواجن مرخصة ومشيدة بالمجهود الذاتي وفوجئ بوقوعها
في مسار السكة الحديدية مما ترتب عليه إزالتها وإلحاق ضرر
جسيم به وانتهى إلى إلزام الهيئة المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ
عشرين ألف دينار تعويضا عن الضرر المادي ومثلها عن الضرر
الأدبي ، وقضت له المحكمة بمبلغ خمسة عشر ألف دينار تعويضا
عن إزالة الحظيرة ، فاستأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة
استئناف مصراتة التي قضت بقبول الاستئنافين شكلا وفي
الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 11.2.2004 م ، وتم
إعلانه بتاريخ 30.6.2004 م ، وقرر أحد أعضاء إدارة القضايا
الطعن فيه بطريق النقص نيابة عن الهيئة الطاعنة لدى قلم كتاب

المحكمة العليا بتاريخ 30. 7. 2004 م مودعا مذكرة بأسباب الطعن ومذكرة شارحة وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي ، ثم أودع بتاريخ 3. 8. 2004 م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضده في 1. 8. 2004 م ، وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن عدلت عن رأيها إلى نقض الحكم المطعون فيه مع التصدي لمسألة الاختصاص .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة قانونا فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن نيابة النقض أسست رأيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أن الضرر المدعي به ناشئ عن تنفيذ مسار السكة الحديدية وهو ما تختص بتقديره لجان مشكلة بقرار اللجنة الشعبية العامة للمرافق والسياحة والمواصلات رقم 40 لسنة 1994م .

وحيث إن هذا الرأي مردود ، ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للمضروب من تنفيذ مشروع السكة الحديدية أن يطالب بالتعويض عن تلك الأضرار أمام المحكمة متى تقدم أولا إلى اللجان المختصة بذلك .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد تقدم أولا بطلب التعويض عن إزالة حظيرة الدواجن إلى لجنة التقديرات المختصة لتقدير قيمة التعويضات عن الأشياء التي تقع في مسار تنفيذ مشروع السكة الحديدية والتي قدرت التعويض بمبلغ ستة آلاف دينار ، فإن لجوء المطعون ضده إلى القضاء للمطالبة بالتعويض

بعد رفضه ما انتهت إليه تلك اللجان من تقدير لا مخالفة فيه للقانون.

وحيث تنعى الجهات الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب من الوجوه الآتية :-

1- إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه خالف المادة الأولى من القانون رقم 21 لسنة 1984 م ذلك أن المطعون ضده لم يقدم ما يفيد أن العقار المنزوع ملكيته هو العقار الوحيد الذي يملكه ويزاول فيه مهنته ليكون من حقه المطالبة بالتعويض عنه .

2- إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه خالف أيضا القانون رقم 21 لسنة 1984 م المشار إليه عندما ندب خبيرا لتقدير العقار في حين أن التقدير موكول للجان مشكلة طبقا لما نص عليه في المادة الخامسة من القانون المذكور .

3- إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه استند في قضائه بالتعويض إلى تقرير مركز البحوث والخبرة القضائية وزاد على ذلك ما لحق المطعون ضده من خسارة وما فاتته من كسب دون أن يثبت أن الحظيرة هي المصدر الوحيد لرزقه أو تقديم شهادة من الضرائب لتقدير التعويض .

4- إن الجهة الطاعنة دفعت في استئنافها بدفوع جوهرية لو تعرضت إليها المحكمة لتغير وجه الرأي في الدعوى ومن بينها عدم إثبات المدعى (المطعون ضده) أن العقار المطلوب التعويض عنه هو الوحيد ويزاول نشاطه فيه وأنه لم يقدم شهادات من الضرائب تدل على ذلك .

وحيث إن النعي في الوجهين الأول والرابع في غير محله ، ذلك أن المادة الأولى بند 2 من القانون رقم 21 لسنة 1984 م بشأن الأحكام الخاصة بنقل المنفعة العامة والتصرف في الأراضي

تقضي بجواز التعويض عن العقار الذي يزاول فيه مالكة مهنته أو حرفته أو صناعته .

لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد طالب بالتعويض عن حظيرة دواجن التي كان قد أقامها بسعة أربعة آلاف طير وهي مصدر رزقه وتمت إزالتها من قبل الجهة الطاعنة لوقوعها في مسار مشروع السكة الحديدية وأنه بإزالتها سببت له ولأسرته ضررا بليغا وهو ما جعل الجهة الطاعنة تسلم بحق المطعون ضده في التعويض وفق ما جاء في أسباب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من خلال رسالة مدير الجهاز التنفيذي للسكة الحديدية فرع زليتن المؤرخة في 2001.5.16 م بما يكون معه نعي الجهة الطاعنة بعدم جواز تعويض المطعون ضده في غير محله يتعين الالتفات عنه .

وحيث إن النعي في الوجهين الثاني والثالث مردود ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده رفع دعواه طالبا إثبات حالة الحظيرة ومحتوياتها وتقدير قيمتها والتعويض عن إزالتها وذلك بعد أن عرض طلب التعويض أولا على لجنة التقديرات المختصة بتقدير قيمة التعويضات عن الأشياء التي تقع في مسار تنفيذ مشروع سكة الحديد والتي قدرت التعويض عن الحظيرة بمبلغ ستة آلاف دينار بما يكون معه قيام المحكمة بنذب خبير من مركز البحوث والخبرة القضائية لتقدير قيمة العقار محل المطالبة بالتعويض لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن القاضي هو الذي يقدر التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور ما دام لا يوجد نص يلزمه بإتباع معايير معينة ويشمل التعويض ما لحق

الدائن من خسارة وما فاتته من كسب فإن قضاء الحكم الابتدائي بتعويض المطعون ضده عما فاتته من كسب وفق الأسس التي بنى عليها قضاءه فإنه يكون بمنأى عن أية قصور أو مخالفة للقانون بما يستوجب معه رفض الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه.

طعن مدني رقم 52/82 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 2 جمادى الآخرة الموافق 6.17.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- محمد إبراهيم الورفلي، رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- المقطوف بلعيد إشكال.
- الطاهر عبدالرحمن القلاي.
- محمد عبد السلام العيان.
- جبريل الفيتوري بن صالح.

وبحضور عضو النيابة

بنياية النقض الأستاذ :- عبد المولى أحمد خليفة.

مسؤولية طبية -
مخالفة جهة
الإدارة مع المؤمن -
خطأ - سببه.
إن مفاد نصوص القانون رقم 17 لسنة 1986 م بشأن المسؤولية الطبية واللائحة التنفيذية له أن المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أخطاء ممارسي المهن الطبية والمهن المرتبطة بها تقع على هيئة التأمين الطبي أثناء قيامهم بممارسة مهنتهم .

ولما كان التضامن في المسؤولية المدنية لا يكون إلا باتفاق أو بنص في القانون فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الجهات الإدارية الطاعنة بتعويض المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته دون وجود نص في القانون أو اتفاق بين الطرفين يكون مخالفا للقانون .

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض والاطلاع على الأوراق والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الأول بصفته مقدما شرعيا عن والده الدعوى رقم 2000/634 م جنزور الجزئية ضد الطاعنين والمطعون ضده الثاني وآخر قال فيها أن والده أجريت له عملية جراحية بمركز طرابلس الطبي لاستئصال حصاة من الكلية اليمنى إلا أنه عقب العملية ساءت حالته الصحية وتعرض لارتفاع في ضغط الدم واضطراب وظيفي وعدم التحكم في البول وضعف في الذاكرة وهي أعراض نجمت عن خطأ طبيب التخدير ، وخلص إلى طلب الحكم بإلزام المدعي عليهم متضامين أن يدفعوا له بصفته تعويضا قدره ثلاثمائة ألف دينار عن الإضرار المادية والمعنوية ، والمحكمة قضت بإلزام المدعي عليهم بصفته متضامين أن يدفعوا للمدعي بصفته ثمانين ألف دينار تعويضا له بصفته عما لحقه من أضرار مادية ومعنوية .

استأنف المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته وكلا عن والدته وأخوته هذا الحكم بوصفهم ورثة المصاب بعد أن فارق الحياة كما استأنفه باقي الخصوم والدائرة الاستئنافية بمحكمة جنوب طرابلس الابتدائية قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2003.6.21 م وأعلن في 2004.10.30 م وبتاريخ 2004.11.28 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض لدي قلم كتاب المحكمة العليا نيابة عن

الجهات الطاعنة مودعا مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة ،
وصورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الجزئي ، وبتاريخ
2004.12.15 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون
ضده الثاني في 12.6 ولأول في 2004.12.12 م وبتاريخ
2004.12.27 م أودع أحد أعضاء إدارة القضايا مذكرة بدفاع
المطعون ضده الثاني ، قدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي
بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
والإحالة ، وفي الجلسة تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا.
وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه
الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلزامهم بالتضامن مع شركة
ليبيا للتأمين المطعون ضدها الثانية بدفع المبلغ المحكوم به
للمطعون ضده الأول مع أن الشركة المطعون ضدها هي المسؤولة
وحدها بعد أن حلت محل هيئة التأمين الطبي ، والتضامن طبقا
لنص المادة 266 من القانون المدني لا يكون إلا بناء على اتفاق
أو نص في القانون مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ؛ ذلك أن القانون رقم 17
لسنة 1986 بشأن المسؤولية الطبية قد نص في مادته الحادية
والثلاثين على أن ((تنشأ هيئة تسمى - هيئة التأمين الطبي -
تكون لها الشخصية الاعتبارية يلتزم الأشخاص القائمون بالمهن
الطبية والمهن المرتبطة بها بالتأمين لديها عن مخاطر ممارستهم
للتلك المهن)) وتتص المادة 29 من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم
556 لسنة 1991 بشأن هيئة التأمين الطبي على أن ((تلزم الهيئة
بتغطية المسؤولية الناجمة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية أو أي
ضرر مادي أو معنوي يلحق بأي شخص بسبب خطأ من الأخطاء

المهنية الناشئة عن ممارسة المهن المرتبطة بها)) ونصت المادة 2/30 من ذات القرار على أن تلتزم الهيئة بقيمة ما يحكم به من تعويض مهما بلغت قيمته وبأداء هذه القيمة لمن ألحق فيها ومفاد تلك النصوص وفق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أن المسؤولية عن تعويض هذه الأضرار الناجمة عن أخطاء ممارسي المهن الطبية والمهن المرتبطة بها تقع على هيئة التأمين الطبي أثناء قيامهم بممارسة مهنتهم .

لما كان ذلك وكان التضامن في المسؤولية المدنية لا يكون إلا بالاتفاق أو بنص في القانون ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بصفاتهم بتعويض المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته عن الأضرار الناجمة عن وفاة مورثهم نتيجة خطأ طبي منسوب إلى طبيب التخدير الذي شارك في إجراء العملية رغم أن ذلك الطبيب مشمول بالتغطية التأمينية الإلزامية من قبل هيئة التأمين الطبي التي حلت محلها الشركة المطعون ضدها الثانية لا يجد ما يسانده قانونا بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

ولما كان مبنى النقض مخالفة القانون ، وكان الموضوع صالحا للحكم فيه ، فإن المحكمة تقضي فيه وفقا للقانون عملا بالمادة 358 من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من إلزام الطاعنين بصفاتهم بدفع المبلغ المحكوم به للمطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته بالتضامن مع الشركة المطعون ضدها الثانية ، وفي الاستئناف رقم 22 لسنة 2003 ف جنوب طرابلس الابتدائية ، بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى بالنسبة للمستأنفين بصفاتهم

وبتأييده فيما عدا ذلك وبالإلزام شركة ليبيا للتأمين بالمصاريف عن
جميع مراحل التقاضي .

الطعنان المدنيان رقما 52/261 ق ، 52/265 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الاثنين 3 جمادى الثانية

الموافق 6.18. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.

برئاسة المستشار الأستاذ :- أحمد الطاهر الزاوي. رئيس الدائرة "

وعضوية المستشارين الأساتذة:- جمعة صالح الفيتوري.

:- د. جمعة محمود الزريقي.

:- د. حميد محمد القمطي.

:- فرج أحمد معروف.

وبحضور المحامي العام

بنياابة النقض الأستاذ :- محمد القمودي الحافي.

اختصاص -

المطالبة بالتعويض

عن الأضرار الناشئة

عن تقصير أو

أهمال الطبيب

المعالج تختص به

المحكمة الجزئية .

أساس ذلك - أثره .

لما كانت دعاوى المطالبة بالتعويض عن

الأضرار الناشئة عن ارتكاب جنحة أو

مخالفة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة 43

من قانون المرافعات تدخل ضمن

الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية

مهما بلغت قيمة الدعوى وكان الثابت أن

المطعون ضدهما قد أسسا دعواهما على

اهمال الجهة المعالجة اعمالا لاحكام

القانون رقم 17 لسنة 1986 بشأن

المسؤولية الطبية وهى تكون جنحة يعاقب

عليها القانون الجنائى فان المحكمة

المطعون فى قضائها وقد تصدت للفصل

فى الدعوى ولم تقض بعدم الاختصاص

النوعى تكون قد خالفت القانون .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض والمداولة قانونا .

الوقائع

أقام المدعيان : 1- (...) . 2- (...) " المطعون ضدتهما"
الدعوى رقم 1699 لسنة 2001 ف أمام محكمة بنغازي الابتدائية
ضد : 1- امين اللجنة الشعبية العامة . 2- امين اللجنة الشعبية
العامة للصحة والضمان الاجتماعي . 3- مستشفى الفاتح لطب
وجراحة الأطفال . 4- الممثل القانوني لشركة ليبيا للتأمين . "
الطاعنين بصفاتهم " قالوا شرحا لها : إنهما والدا الطفلة المسماة
(...) البالغة من العمر ثلاث سنوات ، والتي تم إيوائها بمستشفى
الفاتح لطب وجراحة الأطفال خلال الفترة من 1998.3.19 م ،
وحتى 1998.4.16 م ، إلا أن حالتها ازدادت سوءا ، وظهرت عليها
العديد من الأعراض المرضية وتم تشخيص الحالة بأنها مصابة
بفيروس العوز المناعي " الإيدز " مما انتهى بها إلى الوفاة ، وتؤكد
من التقرير الطبي المعد من قبل المستشفى المذكور وشهادة الوفاة
أنها أصيبت بالفيروس أثناء فترة إيوائها بالمستشفى .

وقد حصلت للمدعين أضرار معنوية ، بسبب وفاة ابنتهما
نتيجة أخطأ مهنية جسيمة ناشئة عن ممارسة نشاط طبي مخالف
للأصول الطبية وإخلال بالالتزامات التي تفرضها المهنة ، وعدم
اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذا المرض وانتشاره بين
النزلاء ، وهو ما يخالف نصوص قانون المسؤولية الطبية رقم 17
لسنة 1986 م ، بما يجعل المدعي عليهم بصفاتهم " الطاعنين "
مسؤولين عن تعويض ما لحق المدعين من أضرار إلى جانب
مسؤولية شركة ليبيا للتأمين التي حلت محل هيئة التأمين الطبي .

وانتهيا إلى طلب الحكم بمبلغ مائة ألف دينار تعويضا عن
الأضرار المادية والمعنوية وبتاريخ 2003.4.6 م قضت المحكمة:-

أولاً:- بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لشركة ليبيا للتأمين .

ثانياً:- بإلزام المدعي عليهم من الأول إلى الثالث بأن يدفعوا للمدعين مبلغ ثلاثين ألف دينار تعويضا عن الأضرار المادية والمعنوية ، وبرفض مازاد على ذلك من طلبات .

استأنف المدعي عليهم من الأول إلى الثالث هذا الحكم بالاستئناف رقم 479 لسنة 2003 م كما استأنفه المدعيان بالاستئناف رقم 708 لسنة 2004 م ، أمام محكمة استئناف بنغازي ، التي قضت بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع : بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليهم " الطاعنين " بأن يدفعوا متضامنين للمستأنفين " المطعون ضدهما " مبلغ مائتي ألف دينار تعويضا شاملا وبرفض استئناف جهة الإدارة موضوعا .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر هذا الحكم بتاريخ 2005.1.15 م ، واعلن إلى الطاعنين بصفتهم بتاريخ 2005.2.24 م ، وبتاريخ 2005.3.20 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بطريق النقض بالطعن رقم 261 لسنة 52 ق ، نيابة عن :- 1- أمين اللجنة الشعبية العامة . 2- أمين اللجنة الشعبية لشعبية بنغازي . 3- أمين اللجنة الشعبية للصحة بشعبية بنغازي . 4- مدير مستشفى الفاتح لطب وجراحة الأطفال بنغازي بصفتهم ، بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا ، وأودع مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ومستندات أخرى . وبتاريخ 2005.3.24 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنه إلى المطعون ضدهما بذات اليوم .

وبتاريخ 2005.4.28 م أودع محامي المطعون ضدتهما مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند وكالته وحافضة مستندات .

وبتاريخ 2005.3.21 م ، قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن في ذات الحكم بالنقض بالطعن رقم 265 لسنة 52 ق ، نيابة عن الممثل القانوني لشركة ليبيا للتأمين بصفته ، بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا ، وسدد الرسم وأودع الكافلة ومذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، وأخرى من الحكم الابتدائي ومستندات أخرى .

وبتاريخ 2005.3.24 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن ، معلنة إلى المطعون ضدتهما بذات اليوم .

وبتاريخ 2005.5.1 م أودع محامي المطعون ضدتهما مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند وكالته وحافضة مستندات .

وأبدت نيابة النقض في مذكرتها ، الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، لعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن ، أصرت على رأيها ، وبالجلسة قررت المحكمة ضم الطعنين ليصدر فيهما حكم واحد .

الأسباب

حيث إن الطعنين استوفيا اوضاعهما المقررة قانونا فهما مقبولان شكلا .

وحيث أن رأي نيابة النقض في محله : ذلك أن دعاوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن ارتكاب جنحة أو مخالفة وفقا للفقرة الأخيرة من المادة 43 من قانون المرافعات تدخل ضمن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية مهما بلغت قيمة الدعوى ولو تجاوزت النصاب المحدد لها قانونا .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن تقصير أو إهمال الطبيب المعالج تعتبر جنة .

لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ، ان المطعون ضدهما أقاماهما أمام محكمة بنغازي الابتدائية ضد الطاعنين بصفاتهم ، طالبين تعويضا عما لحقهما من أضرار بسبب وفاة ابنتهما لإصابتهما بفيروس العوز المناعي " الإيدز " أثناء فترة إيوائها بالمستشفى نتيجة أخطاء مهنية ناشئة عن ممارسة نشاط طبي وإخلال بالتزامات المهنة ، وكان الثابت من ذلك أن المطعون ضدهما أسسا دعواهما على إهمال الجهة المعالجة ومخالفة أحكام القانون رقم 17 لسنة 1986 م بشأن المسؤولية الطبية في مواده : الثالثة و الخامسة، والسادسة والثلاثين ، وهي تعتبر من الجرح فإن المطالبة بالتعويض عن الضرر الناشئ عنها يكون من إختصاص المحكمة الجزئية ، وكان على المحكمة المطعون في قضائها أن تلتزم هذا النظر وتقضي بعدم إختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى ، وإذ لم تفعل وفصلت في موضوعها فإن حكمها يكون مخالفا للقانون بما يوجب نقضه .

ولما كان مبنى النقض مخالفة قواعد الإختصاص، فإن المحكمة تقضي في هذه المسألة وفقا للقانون، عملا بنص المادة 357 من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا، وبنقض الحكم المطعون فيه وفي الاستئناف رقمي 479 لسنة 2003 ، و708 لسنة 2004 " بنغازي " بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى .

طعن مدني رقم 54/41 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الاثنين 3 جمادى الثانية الموافق 6.18.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- أحمد الطاهر الزاوي.رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- جمعة صالح الفيتوري.
:- د.جمعة محمود الزريقي.
:- د. حميد محمد القماطي.
:- فرج أحمد معروف.
وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ :- جمعة محمد المحيريق.

أحكام المحكمين
الصادرة في بلد
أجنبي- تنفيذها-
شرطه - اثره .

إن المستفاد من نص المادتين 407، 408
من قانون المرافعات أنه يجوز الأمر بتنفيذ
أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي
شريطة أن تكون نهائية وقابلة للتنفيذ في
البلد الذي صدرت فيه على أن تراعى في
شأنها القواعد الواردة في المواد السابقة ،
وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدل على
أن الشروط المقررة لتنفيذ الاحكام في ليبيا
تختلف عن الشروط المقررة لتنفيذ الاحكام
في البلد التي صدر فيها الحكم المطلوب
تنفيذه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد
خالف القانون مما يتعين معه رفض
الطعن.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة ورأي نيابة النقض وبعد المداولة قانونا .

الوقائع

أقام المطعون ضده بصفته الدعوى رقم 2005/38 م أمام
محكمة شمال طرابلس الابتدائية ضد الطاعن بصفته قال بيانا لها :
(إنه وقع معه عقد لإنشاء مصنعين لتعليب الأسماك في مدينتي
زليتن وصبراتة بتاريخ 1991.3.26 م وبنفس المواصفات وقد نصت
المادة 26 من العقد على تسوية النزاعات المتعلقة بالعقد بالطرق
الودية وإلا عن طريق المصالحة والتحكيم حسب القواعد المعمول
بها لدى الغرفة الدولية للتجارة بباريس عن طريق ثلاثة محكمين
على الا يتعاضد ذلك مع أحكام القانون الليبي وعلى لجنة التحكيم
الأخذ في الاعتبار شروط العقد والعرف التجاري الدولي ويكون
قرار التحكيم نهائيا ولا يجوز استئنافه - وقد جرت بين الطرفين
عدة مفاوضات لتنفيذ العقد دون الوصول إلى حل فالتجأ المطعون
ضده إلى طريق التحكيم بتاريخ 1999.6.10 م حيث صدر حكم
غرفة التجارة بباريس بتاريخ 2002.6.3 م وقد استأنف المحكوم
عليه " الطاعن " هذا الحكم أمام محكمة استئناف باريس حيث
أصدرت حكمها بتاريخ 2004.1.22 م برفض الاستئناف والحكم
على الشركة المستأنفة بدفع مبلغ (30.000) يورو لصالح شركة
(فوستر ويلر) ودفع نفقات التقاضي وتم إعلان هذا الحكم إلى
المحكوم عليه عن طريق النيابة العامة بتاريخ 2004.3.24 م
وحصل المحكوم له على شهادة من محكمة النقض الفرنسية تفيد
انقضاء ميعاد الطعن في هذا الحكم وتم تنزيل الحكم بالصيغة
التنفيذية بفرنسا - وانتهى المطعون ضده إلى طلب تنزيل الحكم
الصادر عن غرفة التجارة الدولية بباريس ومحكمة استئناف باريس

بالصيغة التنفيذية وفقا لأحكام المادة 405 وما بعدها من قانون المرافعات - وقد تقدم الطاعن بصفته بصحيفة دعوى مقابلة طلب فيها الحكم بعدم جواز تنفيذ حكم المحكمين لتخلف شروط تنفيذه وتعارضه مع حكم محكمة شمال طرابلس الابتدائية في الدعوى رقم 2000/1315 م وبطلانه بتاريخ 2005.6.30 م قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بتذليل الحكم التحكيمي وحكم محكمة استئناف باريس المرفقين بالطلب بالصيغة التنفيذية وفي الدعوى المقابلة برفضها .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم 51/1271 ق أمام محكمة استئناف طرابلس التي قضت بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر هذا الحكم بتاريخ 2006.5.31 م وتم إعلانه بتاريخ 2006.10.1 م وبتاريخ 2006.10.29 م قرر محامي الطاعن بصفته الطعن عليه بطريق النقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا الرسم ومودعا الكفالة وسند وكالته ومذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي وحافضة مستندات وأودع بتاريخ 2006.11.9 م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضده بصفته بذات التاريخ وبتاريخ 2006.12.6 م أودع محامي المطعون ضده مذكرة بدفاعه مرفقا بها سند وكالته وحافضة مستندات وقدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة قانونا فهو مقبول شكلا .

وحيث ينعى الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب من وجهين :-
الأول:- إن حكم المحكمين الذي أعلنه المطعون ضده للطاعن يتعارض مع حكم محكمة شمال طرابلس الابتدائية الصادر بتاريخ 2002.4.27 م في الدعوى وقبل صدور حكم التحكيم بتاريخ 2002.6.3 م وبالتالي لا يجوز تنفيذه طبقا للمادة 3/407 من قانون المرافعات كما أن الحكم لم تراعى فيه أحكام القانون الليبي وفقا لنص المادة 3/26 من العقد موضوع التحكيم - ولما كان المشرع قد منح الأفضلية للأحكام والأوامر الصادرة عن القضاء الوطني وبالتالي لا يجوز تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان النزاع قد صدر بشأنه حكم ولو غير نهائي - وحيث أن الضمانات التي قضى بتسجيلها للطاعن هي ذات ضمانات العقود موضوع حكم التحكيم فإن التعارض بين حكم المحكمين والحكم الصادر في الدعوى رقم 2000/1315 م يكون تعارضا حقيقيا وواضحا وهو ما أنكره الحكم المطعون فيه بما يكون معه قد خالف القانون .

الثاني:- أورد الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم 2000/1315 م يتعلق بمدى أحقية شركة صيد الأسماك في تسجيل بيانات الضمان وبالتالي لا يوجد تعارض بينه وبين حكم التحكيم لأن الطلبات ليست واحدة وكذلك السبب والخصوم - وحيث إن ما أورده الحكم في الخصوص بجانب للصواب لأن بيانات الضمان التي صدر فيها الحكم لمصلحة الطاعن في دعوى كان

المطعون ضده خصماً فيها هي ذات الخطابات موضوع العقدين موضوع حكم التحكيم وهي تمثل قيمة مالية ، وجزءاً من الالتزامات الواردة بحكم التحكيم - أما الخصوم في الدعوى 2000/1315 م هم ذات الخصوم في حكم التحكيم واختصام المصرف العربي الأسباني والعربي الخارجي في الدعوى كان بحكم أنهما ضامنين للمطعون ضده ، وبالنسبة للمصلحة فلا جدال أن للطاعن مصلحة في إبداء هذا الدفع الجوهري لأنه يؤدي إلى استحالة تنفيذ حكم التحكيم .

من ناحية أخرى فقد أورد الحكم المطعون فيه بأن الأصل في التعاون الدولي هو تنفيذ الحكم الأجنبي وعلى من يدعي ذلك إثباته - وهو قول مرسل مجاف للصواب ، لأن قواعد التنفيذ الجبري هي تلك الواردة في قانون المرافعات ، وليست قواعد القانون الأجنبي وهو ما يفهم من نصوص المواد 405 ما بعدها من القانون المذكور ولا محل لتنفيذ حكم صادر في بلد أجنبي إذ كان قانون ذلك البلد لا يجيز تنفيذ الأحكام الليبية - ولما كان الحكم في الدعوى رقم 2000/1315 م هو حكم صادر عن محكمة ليبية قبل صدور حكم التحكيم فإنه لا يجوز الأمر بتنفيذ الحكم الأخير .

وحيث إن النعي في وجهيه غير سديد ، ذلك أن المستفاد من نص المادة (408) من قانون المرافعات انه يجوز الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي شريطة أن تكون نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذي صدرت فيه ، على أن تراعى في شأنها القواعد الواردة في المواد السابقة ، وكانت المادة (407) قد أوردت أمورا يجب التحقق منها قبل الأمر بالتنفيذ ومن بينها ما ورد بالفقرة الثالثة منها ، وهو ألا يكون الحكم أو الأمر متعارضاً مع حكم أو امر سبق صدوره من المحاكم الليبية .

وحيث ان التحقق من مدى تعارض الحكم أو الأمر الصادر عن المحاكم الليبية مع الحكم أو الأمر الصادر في بلد أجنبي

يقتضي بحث ما إذا كان الحكمان أو الأمران (الوطني والأجنبي) قد فصلا في ذات الحق أو في جزء منه مشترك بينهما وان يكونا صادرين بين ذات الخصوم .

لما كان ذلك وكانت الأحكام العامة بلائحة العقود الإدارية تلزم المقاول بتقديم خطابات ضمان غير قابلة للإلغاء وقابلة للتسييل عند الطلب وذلك للجهة المتعاقد معها مقابل ما يدفع له كدفعة مقدمة من قيمة العقد ، أو ضمنا لحسن التنفيذ ، أو لتغطية العيوب التي قد تظهر في فترة الضمان بعد التنفيذ إلى غير ذلك من الأمور التي ينص عليها عادة في عقود الإدارة ، وكانت أحكام عقد تنفيذ مصنع تغليب الأسماك المبرم بين الشركة الطاعنة بصفتها الجهة المالكة والشركة المطعون ضدها بصفتها المقاول المنفذ لأعمال العقد ، قد نصت على وجوب تقديم الشركة المطعون ضدها لعدة خطابات ضمان لصالح الشركة الطاعنة لضمان إتمام التنفيذ ، ولضمان مسؤوليات المقاول ، ولضمان الدفعة المقدمة ، وإن هذه الخطابات غير قابلة للإلغاء ويمكن للشركة الطاعنة طلب تسييلها دون الالتفات لأي اعتراض من جانب الشركة المطعون ضدها .

وحيث إن الشركة الطاعنة طلبت من المصرف الصادرة عنه خطابات الضمان (المصرف العربي الليبي الخارجي) تسييلها لصالحها فرفض المصرف بحجة أن هناك أمرا قضائيا أسبانيا يمنع المصرف الأسباني من الدفع ، فلجأت الشركة الطاعنة إلى رفع الدعوى رقم (2000/1315 م) أمام الدائرة التجارية بمحكمة شمال طرابلس الابتدائية بطلب إلزام المدعي عليه (المصرف الخارجي) بالإفراج عن قيمة الضمانات مع تعويض مماثل لقيمتها - وقام المصرف المذكور بإدخال كل من الشركة المنفذة (المطعون ضدها) والمصرف الأسباني في الدعوى ، حيث قضت فيها المحكمة بتاريخ 2002.3.27 م بإخراج المدخلين في الدعوى وبإلزام المدعي

عليه بصفته أن يدفع للمدعي مبلغا وقدره (6.977.804) مليون دينار قيمة الاعتمادات بالضمان .

ولما كان الثابت من الحكم المذكور أنه لم يتناول أصل الحق او نسبة الخطأ لأي من طرفي العقد وإنما أسس قضاءه بإلزام المصرف بالتسويل على أنه لا يحق للمدعي عليه (المصرف) ان يتمسك بدفوع المدخل الأول في الدعوى (المصرف الأسباني) لأنه ضامن أصلي ويمكن للمدعي الرجوع عليه ، وان للمصرف المحلي بدوره أن يرجع على الضامن (المصرف الخارجي) طالما كان الضامنان مستقلين في أطرافهما عن بعضهما ، وان الأمر القضائي الأسباني لا يحتج به ما لم تتبع في شأنه الإجراءات الواردة بالمادة (406) من قانون المرافعات . وان النزاع بين طرفي العقد يعتبر خارجا عن هذا الطلب ، بما يتعين معه إجابة المدعي إلى طلبه بشأن تسويل خطابات الضمان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بتذليل حكم التحكيم وحكم محكمة استئناف باريس بالصيغة التنفيذية مؤسسا ذلك على توافر الشروط القانونية في الحكمين وأن شرط التحكيم منصوص عليه في العقد وان الخصوم مثلوا تمثيلا صحيحا كما يتضح من مشاركة التحكيم والإجراءات الواردة بالحكمين ، وقد أضاف الحكم المطعون فيه في معرض رده على ما دفع به الطاعن بصفته من وجود تعارض بين حكم التحكيم وحكم محكمة شمال طرابلس الابتدائية في الدعوى رقم (2000/1315 م) بان الشركة المطعون ضدها لم تكن طرفا في تلك الخصومة والتي انحصرت بين الشركة الطاعنة والمصرف العربي الليبي الخارجي، وأن الحكم في الدعوى (1315) يخص تسويل خطابات الضمان وحكم المحكمين يتعلق بإستحقاق الشركة المطعون ضدها لقيمة تلك الخطابات وحققها في استرجاعها ، وأن تسويل خطابات الضمان

لا يرتب حقا نهائيا لمن تم التسييل لصالحه لأمكانية رجوعها للمستحق لها عند المنازعة ورد قيمتها بموجب التسوية النهائية رضاء او قضاء أو عن طريق التحكيم ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ومن قبله الحكم الابتدائي المؤيد له في أسبابه يكون قد جاء موافقا لصحيح القانون وكفي لحمل النتيجة التي توصل إليها بما يتعين معه رفض الطعن.

ولا ينال من ذلك ما يثيره الطاعن بصفته من أنه لا محل لتنفيذ حكم صادر في بلد أجنبي إذا كان قانون ذلك البلد لا يجيز تنفيذ الأحكام الليبية ذلك أنه وإن كانت المادة (405) من قانون المرافعات قد نصت على أن الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر الليبية فيه ، فإن النصوص الواردة بعد النص المذكور بينت شورت وقواعد تنفيذ هذه الأحكام فضلا على ان الحكم المطلوب تنفيذه هو حكم في موضوع اتفق فيه الأطراف على اللجوء إلى التحكيم وارتضوا مشارطته وقد صدر حكم التحكيم فاصلاً في استحقاق خطابات الضمان على أساس أن موضوع النزاع يشملته وكان الطاعن لم يطرح أو يدل على أن الشروط المقررة في البلد الذي صدر فيه حكم التحكيم لتنفيذ الأحكام والأوامر الليبية تختلف عن الشروط المقررة لتنفيذ الحكم الأجنبي في ليبيا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وبإلزام الطاعن بصفته بالمصروفات .

طعن مدني رقم 52/165 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 6.19.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ: - سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة: - على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبد الحميد منصور.

وبحضور المحامي العام

بنياية النفض الأستاذ :- محمد الهادي جبران.

إن التضامن بين الدائنين أو المدينين
وفق نص المادة 266 من القانون
المدني لا يفترض وإنما يكون بناء
على اتفاق أو نص في القانون ،
وأن التضامن في الالتزام بالتعويض
عن الفعل الضار وعملاً بحكم المادة
172 من ذلك القانون عند تعدد
المتسببين فيه لا يرد إلا عند ثبوت
مسؤولية كل شخص من محدثي
الضرر. ومؤدى ذلك أنه لا يقضى
بالتضامن في الالتزام بالتعويض عن
الضرر إلا إذا ثبتت مسؤولية الجميع
فيه في حالة تعددهم أو وجود اتفاق أو
نص في القانون ينص على التضامن.
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

تضامن -حالتاه -
القضاء به دون
توافر أى من
الحالتين ، ودون
ثبوت مسؤولية جميع
من تسبب فى
الضرر خطأ فى
تطبيق القانون .

بالتضامن في غير حالتيه ، ودون أن
يثبت مسؤولية الجميع .

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي
نيابة النقض والاطلاع على الأوراق وبعد المداولة .

الوقائع

تخلص الواقعة في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم
2002/1 م أمام محكمة باب بن غشير الجزئية قائلاً فيها إنه يملك
المزرعة الكائنة بغنيمة المحددة المعالم بصحيفة الدعوى ، وأن
الشركة التي يمثلها المطعون ضده الثاني عند تنفيذها للمرحلة الثانية
لمشروع النهر الصناعي العظيم شقت مزرعته إلى جزئين وقد حال
ذلك دون وصول ماء البئر إلى أحد أجزائها ونجم عن ذلك أضرار
بمزرعاته .

وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام الشركة المنفذة أن تدفع له
مبلغ سبعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة دينار قيمة الأضرار المقدرة من
الخبير المنتدب وعشرين ألف دينار تعويضاً عن الضرر الأدبي
وأثناء نظر الدعوى أدخل المطعون ضده الأول الطاعنين للحكم
عليهما بالتضامن معه كما أدخل أيضاً الممثل القانوني لشركة النهر
المحدودة التي حلت محل شركة دونغ آه الكورية المنفذة للمشروع
من الباطن ، والمحكمة قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير
ذي صفة ، وقضت الدائرة الاستئنافية بمحكمة جنوب طرابلس
الابتدائية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين والمطعون ضدهما
الثاني والثالث بالتضامن أن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ سبعة
وثلاثين ألف دينار تعويضاً عن الضرر المادي وخمسة آلاف دينار
عن الضرر الأدبي .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2004.6.26 م وليس في الأوراق ما يدل على إعلانه وبتاريخ 2005.1.31 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا نيابة عن الطاعنين مسددا الرسم ومودعا الكفالة وسند الإنابة عن الطاعن الثاني بصفته ، ومذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الجزئي وبتاريخ 2005.2.17 أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلقة إلى المطعون ضدهم في 6 و 2005.9 م .

ليس في الأوراق ما يفيد تقديم مذكرات بدفاع المطعون ضدهم .
أعدت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وفي الجلسة تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا. وحيث إن حاصل مما ينعى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه ألزمهما بالتضامن مع المطعون ضدهما الثاني والثالث بدفع المبلغ المحكوم به رغم عدم وجود اتفاق أو نص يلزمهما بذلك، كما أن الطاعن الأول غير مسؤول عن الأضرار التي تلحق عقارات الغير عن تنفيذه للمشروع.

وحيث إن هذا النعي في مجمله شديد ذلك أن التضامن بين الدائنين أو المدينين وفق نص المادة 266 من القانون المدني لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص في القانون وإن التضامن في الالتزام بالتعويض عن الفعل الضار عملا بحكم المادة

172 من ذات القانون عند تعدد المتسببين فيه لا يرد إلا عند ثبوت مسؤولية كل شخص من محدثي الضرر ومؤدى ذلك أنه لا يقضي بالتضامن في الالتزام بالتعويض عن الضرر إلا إذا ثبتت مسؤولية جميع من تسبب فيه في حالة تعددهم ، أو وجود اتفاق أو نص في القانون ينص على الالتزام بالتضامن.

وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك وقضى بإلزام الطاعن الأول الممثل القانوني لإدارة وتنفيذ مشروع النهر الصناعي ، والطاعن الثاني الممثل القانوني لشركة ليبيا للتأمين بالتضامن مع المطعون ضدهما الثاني والثالث الممثلين القانونيين لإتلاف دونغ آه الكورية وشركة النهر لتصنيع الأنابيب دون أن يثبت وجود اتفاق بينهم يلزمهم بالتضامن بتعويض المطعون ضده الأول عما يصيبه من ضرر جراء تنفيذ المشروع أو ثبوت مسؤوليتهم جميعا عن هذا الضرر وهو غير متصور لأن قيام الشركة المنفذة للمشروع أو المنفذة له من الباطن وفق المسار المحدد له وطبقا للأصول الفنية المحددة لا يجعلها مسؤولة عن ذلك وإنما يسأل عنه رب العمل وفي حالة مخالفتها للأصول المقررة أو عدم مراعاة المسار المحدد له فإنها تكون وحدها المسؤولة عما يصيب الغير من الضرر ، وإن شركة ليبيا للتأمين ملزمة بدفع التعويض في حالة ثبوت مسؤولية الشركة المؤمنة فضلا عن إن التزامها بدفع التعويض المحكوم به مصدره عقد التأمين في حين أن مسؤولية باقي المحكوم عليهم مصدره العمل غير المشروع عند ثبوته مما يجعل مصدر الالتزامين مختلفين ومن ثم فلا تضامن في الالتزام بالتعويض بين شركة ليبيا للتأمين وباقي المحكوم عليهم لأن التضامن في الالتزام يقتضي وحدة المصدر مما يجعل الحكم

المطعون فيه مشوبا بالقصور متعين النقض دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب طرابلس الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة إستئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده الأول المصاريف .

طعن مدني رقم 52/194 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 4 جمادى الثانية الموافق 6.19.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد علي يوسف، رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- علي مختار الصقر .
:- الهاشمي علي الطربان .
:- الهاشمي علي السني .
:- مختار عبد الحميد منصور .

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

خطأ طبي - الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الأخطاء الطبية - تقدير التعويض عن الضرر المعنوي بما يجاوز الحد الأقصى للتعويض عن الضررين المادي والمعنوي - خطأ في تطبيق القانون.	إن نسبة تقدير العجز عن فقد الرحم وفقا للجدول (1) المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 236 لسنة 1993 م بشأن لائحة التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الأخطاء الطبية تكون من 30 - 65 حسب سن المصاب ومن إجمالي قيمة التعويض المستحقة. ولما وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدها بتعويض قدره تسعون ألف دينار عما لحقها من ضرر معنوي وكان المبلغ المقضى به تعويضا عن الضرر المعنوي يجاوز الحد الأقصى للتعويض عن الضررين المادي والمعنوي فإن الحكم المطعون فيه
--	--

يكون قد خالف القانون بما يتعين معه
نقضه .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
رأي نيابة النقض وبعد المداولة .

الوقائع

أقامت المطعون ضدها الدعوى رقم 2003/218 م أمام
محكمة مصراتة الجزئية مختصة الطاعنين بصفاتهم قالت شرحا
لها :- إنها دخلت مستشفى مصراتة المركزي وهي تشكو من ألم
في منطقة الحزام وبعد إجراء التحاليل والفحوصات الطبية تبين
وجود " ورم ليفي " بالرحم وأفادها الطبيب المعالج بقسم النساء
بضرورة إجراء عملية جراحية لغرض أخذ عينة من الورم ، وعند
خضوعها لهذه العملية قام الطبيب باستئصال الرحم بالكامل بدلا من
أخذ العينة المطلوبة دون إحاطتها علما بذلك وأخذ موافقتها - وقد
دين الطبيب جنائيا بحكم نهائي وانتهت إلى طلب الحكم بإلزام
الطاعنين بصفاتهم أن يدفعوا لها تعويضا قدره مائة وسبعون ألف
دينار عما لحقها من ضرر مادي وأدبي جراء خطأ الطبيب المعالج
الذي يتبعهم وقضت المحكمة لها بذلك . فاستأنف الطاعنون
بصفاتهم هذا الحكم بالاستئناف رقم 2004/59 م أمام محكمة
مصراتة الابتدائية التي قضت بهيئة استئنائية بإلغاء الحكم المستأنف
فيما قضى به بالنسبة للضرر المادي ورفض الدعوى بشأنه ،
وبتعديله فيما قضى به بالنسبة للضرر الأدبي إلى إلزام الطاعنين
أن يدفعوا للمطعون ضدها تعويضا قدره تسعون ألف دينار عما
لحقها من ضرر أدبي .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 20.11.2004 م وأعلن في 15.1.2005 وبتاريخ 14.2.2005 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض نيابة عن الطاعنين بصفاتهم بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا مودعا مذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الجزئي ضمن حافظة مستندات ، وبتاريخ 1.3.2005 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلقة للمطعون ضدها في 23.2.2005 م وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينعى به الطاعنون بصفاتهم على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب / ذلك أنه قضى للمطعون ضدها بتعويض قدره تسعون ألف دينار عما لحقها من ضرر معنوي جراء فقد رحمها نتيجة للأخطاء الطبية دون أن يلتزم بأحكام قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 236 لسنة 1995 بشأن لائحة التعويض عن الأضرار المادية ، والمعنوية الناتجة عن الأخطاء الطبية وهو ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله / ذلك أن نسبة تقدير العجز عن فقد الرحم وفقا للجدول [أ] المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 236 لسنة 1995 بشأن لائحة التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الأخطاء الطبية تكون من 30 - 65% حسب سن المصابة ومن إجمالي قيمة التعويض المستحقة.

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدها بتعويض قدره تسعون ألف دينار عما لحقها من ضرر معنوي جراء فقد رحمها نتيجة لخطأ الطبيب المعالج التابع الطاعنين بصفاتهم دون أن يحدد نسبة عجزها التي على ضوءها يتحدد مقدار التعويض المستحق لها وكان المبلغ الذي قضى به الحكم المطعون فيه عن الضرر المعنوي يجاوز الحد الأقصى للتعويض الكامل عن الضررين المادي والمعنوي ، ومن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصراتة الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة استئنافية أخرى .

طعن مدني رقم 52/444 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 4 جمادى الثانية الموافق 6.19 . 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف، رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبد الحميد منصور.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

ان مقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم 21 لسنة 1984 بشأن الاحكام الخاصة بنقل المصلحة العامة، والتصرف في الاراضي أنه يتم التعويض عن الاراضي التي تؤول الى المجتمع طبقا لاحكام القانون رقم 116 لسنة 1972 بشأن التطوير العمراني والمعدل بالقانون رقم 6 لسنة 1973 ووفقا للاسس الفنية التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة سابقا) مجلس الوزراء) وان تقدير قيمة التعويض عدا المباني والمنشآت المقامة عليها يكون وفق الاسس المقررة للتعويض عن العقارات الخاضعة	تعويض عن اراض نزعت ملكيتها للمصلحة العامة - ومنشآت اقيمت عليها - اساس ذلك.
--	--

لاحكام القانون رقم 4 لسنة 1978 .
ولما كان الحكم المطعون فيه لم
يلتزم بهذا النظر فإنه قد خالف القانون.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض وبعد المداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم 1280/1995 م أمام
محكمة بنغازي الابتدائية ضد الطاعنين بصفاتهم وشركة بنغازي
للاستثمارات قالوا فيها إنهم يملكون محلا تجاريا بسوق الظلام
سابقا المحدد بصحيفة الدعوى ، قامت جهة الإدارة بإزالته كغيره
من المحلات الواقعة بالسوق المذكور ولم يتم تعويضهم عنه وانتهوا
إلى طلب الحكم أصليا بإلزام الطاعنين والآخر متضامين بتسليمهم
وتمليكهم محلا تجاريا بالمبنى الجديد بسوق النور بدون مقابل مع
تعويضهم بمبلغ خمسة آلاف دينار عما فاتهم من كسب وما لحقهم
من خسارة واحتياطيا أن يدفعوا لهم مبلغ مائة وخمسين ألف دينار
تعويضا عن محلهم والمحكمة قضت برفض الدعوى استأنف
المطعون ضدهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنغازي التي
قضت بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام
الطاعنين أن يدفعوا للمطعون ضدهم مبلغ تسعة وتسعين ألف دينار
وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة بنغازي للاستثمارات لرفعها
على غير ذي صفة .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2004.2.16 م وأعلن في
2005.4.26 م وبتاريخ 2005.5.16 م قرر أحد أعضاء إدارة

القضايا الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا نيابة عن الطاعنين بصفاتهم مودعا مذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ضمن حافظة مستندات .
وبتاريخ 2005.5.18 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضدهم في 2005.5.15 م .

وبتاريخ 2005.6.23 م أودع محامي المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بسند الوكالة ضمن حافظة مستندات .
أعدت نيابة النقض مذكرة برأيها انتهت فيها أصليا إلى عدم قبول الطعن شكلا لعدم وضوح الصورة المودعة من الحكم المطعون فيه في الكثير من أجزائها واحتياطيا وفي حالة قبوله بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن فإنه بالاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه المودعة من الطاعن فإنه يمكن قراءتها ولئن كان ذلك بصعوبة مما يجعل ما انتهت إليه نيابة النقض غير سديد .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .
وحيث إن مما ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ذلك أنه قضى بالتعويض عن العقار محل الدعوى تأسيسا على أن العقار آل للدولة استنادا للقانون رقم 116 لسنة 1972 م بشأن التطوير العمراني دون أن يراعي أحكام القانون رقم 21 لسنة 1984 م بشأن الأحكام الخاصة بتقرير المنفعة العامة الأمر الذي ينتفي معه أحقيتهم في التعويض عن المحل موضوع الدعوى وهو ما يعيبه ويوجب نقضه .
وحيث إن هذا النعي في مجمله سديد ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم 21 لسنة 1984 م بشأن الأحكام الخاصة بتقرير

المنفعة العامة والتصرف في الأراضي نصت على ان يتم التعويض عن الأراضي التي تؤول للمجتمع طبقا لأحكام القانون رقم 116 لسنة 72 بشأن التطوير العمراني المعدل بالقانون رقم 6 لسنة 1973 م وفقا للأسس التي يصدر بها قرار من اللجنة الشعبية العامة وأن تقدير قيمة التعويض عن المباني والمنشآت المقامة عليها بتطبيق ذات الأسس المقررة للتعويض عن العقارات الخاضعة لأحكام القانون رقم 1978/4 م مما يتعين معه الحكم المطعون فيه أن يلتزم بأحكام هذه المادة عند تقديره للتعويض عن العقار المنزوع ملكيته للمنفعة العامة . وإذ لم يفعل وقضى بتعويض الطاعنين عن العقار سالف الذكر استنادا إلى تقدير الخبير له فإنه يكون مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف بنغازي للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف .

طعن مدني رقم 52/588 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 4 جمادى الثانية

الموافق 19. 6. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف، رئيس الدائرة "

وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.

:- الهاشمي على الطربان.

:- الهاشمي على السني.

:- مختار عبدالحميد منصور.

وبحضور المحامي العام

بنياابة النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

إنه وفق نص المادة 44 من القانون رقم 13 لسنة 1988 م بشأن الضمان الاجتماعي أن المنازعات التي تنشأ بين المضمونين وجهات العمل بشأن تطبيق أحكام هذا القانون تختص بالفصل فيها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولا يجوز عرض تلك المنازعات على القضاء إلا بطريق الطعن في قراراتها أمام القضاء الإداري ، ومفاد ذلك أن القضاء المدني غير مختص بالفصل في المنازعة حول سداد الاشتراكات الضمانية وإنما تختص بالفصل فيها اللجنة المشكلة لهذا الغرض

ضمان اجتماعي -
المنازعات التي تنشأ
بين المضمونين
وجهات العمل بشأن
تطبيق أحكام القانون
رقم 13 / 1988م -
الجهة المختصة
بالفصل فيها -
اساس ذلك - أثره.

والمنصوص عليها في المادة 44 من
القانون رقم 13 لسنة 1980 م بشأن
الضمان الاجتماعي المشار إليه

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع رأي نيابة النقض
والاطلاع على الأوراق وبعد المداولة .

الوقائع

تخلص الواقعة في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم
107/1998م أمام محكمة جنوب طرابلس الابتدائية قائلاً فيها انه
اشتغل مع الطاعن بموجب عقد استخدام من 1992.6.30 م وحتى
1996.6.30 م دون أن يسدد عنه الاشتراكات الضمانية ، وقد حال
ذلك دون الرجوع إلى بلده ، وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن
أن يسدد عنه الاشتراكات الضمانية خلال فترة عمله معه وتعويضه
بمبلغ خمسة آلاف دينار عما أصابه من ضرر جراء التأخير في
سداده مع فرض غرامة تهديدية بواقع عشرين ديناراً يومياً من
تاريخ الحكم . والمحكمة قضت بإلزام الطاعن أن يؤدي عن
المطعون ضده الاشتراكات الضمانية عن مدة عمله معه من
1982.6.30 م وحتى 1996.6.30 م وتسليمه ما يفيد ذلك وتعويضه
بألفي دينار مع دفع غرامة تهديدية بواقع عشرين ديناراً عن كل
يوم تأخير عن تنفيذ الحكم من تاريخ إعلانه مع شمول الحكم بالنفاذ
المعجل ، وقضت محكمة استئناف طرابلس في الاستئناف المرفوع
من الطاعن برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، طعن فيه بالنقض وقيد
تحت رقم 49/521 وبعد نقضه ، وتحريك الاستئناف من جديد
قضت محكمة استئناف طرابلس برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.4.27 م وأعلن في 2005.5.31 م وبتاريخ 2005.6.30 م قرر محامي الطاعن الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا الرسم ومودعا الكفالة والوكالة ومذكرة بأسباب الطعن .

وبتاريخ 2005.7.17 م أودع صورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ضمن حافظة مستندات ، كما أودع بذات التاريخ أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضده في 2005.7.6 م .

وبتاريخ 2005.8.9 م أودع محامي المطعون ضده سند وكالته وحافظة مستندات ومذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة لعدم تقديم الشركة الطاعنة ما يفيد أنها سوت أوضاعها عملاً بأحكام القانون رقم 2001/21 م .

وبتاريخ 2005.8.24 م أودع محامي الطاعن مذكرة راده . أعدت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلاً لأن صورة الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه مبتورة ، وفي حالة قبوله نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى ، وفي الجلسة تمكست برأيها .

الأسباب

حيث إنه عن دفع المطعون ضده فإنه وبحسب الأصل أن التشاركية التي يمثلها الطاعن قد سوت أوضاعها وعلى من يدعي خلافه أن يقدم الدليل عليه ، وهو ما لم يفعله المطعون ضده بما يكون معه دفعه لا يقوم على أساس يتعين الالتفات عنه .

وحيث إنه عما أثارته نيابة النقض فإنه أياً ما كان وجه الرأي فيه فإن الحكم المطعون فيه وإن أحال على الحكم الابتدائي

في أسبابه واعتبرها مكملّة لأسبابه إلا أن ما أورده في حيثياته كافية لحمل ما انتهى إليه بما يكون معه ما انتهت إليه في غير محله .

وحيث إنه متى كان ذلك فإن الطعن يكون قد استوفى أوضاعه القانونية المقررة لقبوله.

وحيث إن مما ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أيد حكم محكمة أول درجة مع أنها غير مختصة بالفصل في النزاع وإن لجنة المنازعات الضمانية وفق نص المادة 44 من القانون رقم 1980/13 م بشأن الضمان الاجتماعي هي المختصة بنظر النزاع .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه وفق نص المادة 44 من القانون رقم 1980/13 م بشأن الضمان الاجتماعي أن المنازعات التي تنشأ بين المضمونين وجهات العمل بشأن تطبيق أحكام هذا القانون تختص بالفصل فيها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، ولا يجوز عرض تلك المنازعات على القضاء إلا بطريق الطعن في قراراتها أمام القضاء الإداري . ومفاد ذلك أن القضاء المدني غير مختص بالفصل في المنازعة حول سداد الاشتراكات الضمانية من عدمه من قبل الجهة التي يتبعها المطعون ضده وإنما تختص بالفصل فيها اللجنة المشكلة لهذا الغرض والمنصوص عليها في المادة 44 من القانون رقم 1980/13 م بشأن الضمان الاجتماعي .

وإذ لم يلتزم الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى للفصل في منازعة تتعلق بتطبيق أحكام القانون 1980/13 م بشأن الضمان الاجتماعي ، دون أن يقضي بعدم اختصاصه وأن الحكم المطعون فيه قد أيدّه فيما انتهى إليه مع أنه غير مختص بالفصل في الموضوع فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن.

وحيث إن مبنى النقض مخالفة قواعد الاختصاص فإن المحكمة تقضي فيها عملاً بحكم المادة 357 من قانون المرافعات .
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وبنقض الحكم المطعون فيه ، وفي الاستئناف رقم 45/18 استئناف طرابلس بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى .

طعن مدني رقم 53/317 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأربعاء 5 جمادى الآخرة الموافق 6.20. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ :- عزام على الديب. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- صالح عبدالقادر الصغير.
:- إدريس عابد الزوى.
:- كمال بشير دهان.
:- لطفي صالح الشاملي.

وبحضور المحامي العام

بنياية النقض الأستاذ :- بشير سعد الزياتي .

تقادم - انقطاعه -
بإقرار المدين بالدين
يجعل تقادم الدعوى
في هذا الشأن خمس
عشرة سنة - أساس
ذلك - أثره.

إنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة
372 من القانون المدني تنص على أنه
((إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد
يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب
على سبب الانقطاع ، وتكون مدته
هي مدة التقادم الأول)) ، إلا أن
القانون رقم 86 لسنة 1972 م في شأن
تحريم عقود الغرر في القانون المدني
وتعديل بعض أحكامه بما يتفق مع
الشريعة الإسلامية أضاف إلى تلك
المادة فقرة جديدة تحت رقم 2 جرى
نصها على أنه : ((إذا كانت الدعوى
بدین مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع
تقادمها بإقرار المدين كانت مدة التقادم
الجديد للدعوى خمس عشرة سنة)) .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم دون أن يعتبر الاتفاق مع ممثل الورثة قاطعاً للتقادم ، ودون تطبيق احكام الفقرة 2 من المادة 372 من القانون المدني فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

إنه وإن كان صحيحاً أن قانون العمل يوجب في المادة 1/32 أن تؤدي أجور العمال وغيرها من المبالغ المستحقة بالعملة الليبية وأن قانون المصارف والنقد والائتمان ينص في المادة 1/77 على حظر التعامل في النقد الأجنبي إلا أن ذلك لا يصلح سنداً لإهدار حقوق العامل وضياح ما يستحقه مقابل جهده وعرقه ، وكل ما في الأمر أنه إذا كان الأجر مقدراً في العقد بعملة أجنبية وجب دفع المبالغ المستحقة للعامل بالعملة الليبية ووفقاً لما يعادل العملة الاجنبية المتفق عليها.

عقد عمل - أجرة
العامل - النص
عليها في العقد بأن
يكون بعملة أجنبية -
وجوب الدفع بالعملة
الليبية - بما يعادل
العملة الاجنبية
المتفق عليها -
اساس ذلك - اثره.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص
وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض ، وبعد المداولة .

الوقائع

أقام الطاعنون الدعوى رقم 1635 لسنة 2001 م أمام محكمة جنوب طرابلس الابتدائية ، على الشريكتين المطعون ضدهما ، وقالوا في بيانها إن مورثهم كان يشغل منصب مدير عام الشركة المطعون ضدها الأولى ثم مستشاراً لها إلى أن وافاه الأجل المحتوم بتاريخ 1999.11.4 م ، وقد تراكت مرتباته بزمتهما ، وبتاريخ 2000.7.14 م تم توقيع اتفاق بين الممثل القانوني للشريكتين المدعي عليهما والمدعي الثالث بصفته ممثلاً لجميع الورثة التزم فيه الممثل القانوني للشركة المدعي عليها الأولى بأن يدفع للمدعين مبلغ 275 ألف دولار أمريكي وعشرة آلاف دينار ليبي ، ومنذ تاريخ الاتفاق لم تدفع لهم تلك الشركة سوى خمسين ألف دولار أمريكي وعشرة آلاف دينار ليبي ، وبقي في ذمتها مبلغ 225 ألف دولار مستحقة الدفع ، وبما أن الشركة المدعي عليها الثانية ضامنة وكفيلة للشركة المدعي عليها الأولى ووقع رئيس مجلس إدارتها على الاتفاق بما يفيد التزامه بالدين فقد خلصوا إلى طلب الحكم بإلزام الشريكتين المدعي عليهما بدفع مبلغ 225 ألف دولار أمريكي وفائدة بنسبة 10% ، وقضت المحكمة بإلزام الشريكتين المدعي عليهما بدفع مبلغ 250 ألف دولار بالعملة المحلية حسب السعر الرسمي للصرف ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، فاستأنفت الشركتان المحكوم عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف طرابلس التي قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الدعوى بالتقادم .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2004.11.20 م ، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد إعلانه ، وقرر محامي الطاعنين الطعن عليه

بطريق النقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا بتاريخ 2006.3.27 م مسدداً الرسم ومودعاً الكفالة ومذكرة بأسباب الطعن ، ومذكرة شارحة وسند وكالته وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، ثم أودع بتاريخ 2006.4.6 م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى الشريكتين المطعون ضدهما يومي 3 و 2006.4.6 م ، وبتاريخ 2006.4.20 م أودع محامي الشركة المطعون ضدها الثانية مذكرة بدفاعها مشفوعة بسند وكالته ، وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها رأيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة في القانون ، فإنه يكون مقبولا شكلاً .

وحيث ينعي الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، إذ انتهى إلى سقوط الدعوى بالتقادم الحولي مخالفاً بذلك المادة 2/366 من القانون المدني ، التي تنص على أنه إذا حرر سند بحق من الحقوق المذكورة في المادتين 363 و 365 فلا تتقادم الدعوى إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، ومخالفاً كذلك المادة 2/372 التي تنص على أنه إذا كانت الدعوى بالدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمها بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة ، وبما أن الدين المطالب به حرر به سند مكتوب يتضمن إقرار المطعون ضده الأول بهذا الدين ، فإنه منذ توقيع السند المشار إليه الذي كان تحت نظر المحكمة المطعون في حكمها وأوردته في أسبابها ينقطع التقادم الحولي ويحل محله تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ توقيع ذلك السند .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة 372 من القانون المدني تنص على أنه ((إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول)) ، إلا أن القانون رقم 86 لسنة 1972 م في شأن تحريم عقود الغرر في القانون المدني وتعديل بعض أحكامه بما يتفق مع الشريعة الإسلامية أضاف إلى تلك المادة فقرة جديدة تحت رقم 2 يجري نصها على أنه ((إذا كانت الدعوى بالدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمها بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد للدعوى خمس عشرة سنة)) .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى أن دعوى المطالبة بالحقوق المالية المترتبة عن عقد العمل تسقط بالتقادم السنوي من تاريخ انتهاء العقد طبقاً للمادة 1/698 من القانون المدني ، فإنه ذهب إلى القول بأن ممثل الورثة أبرم اتفاقاً مع الشركة المدعي عليها بتاريخ 2000.7.14 بشأن تسوية تلك الحقوق ، الأمر الذي يجعل هذا الاتفاق قاطعاً للتقادم ، ومن ثم تبدأ مدة جديدة من تاريخ الاتفاق مدتها سنة فقط عملاً بالفقرة الأولى من المادة 372 من القانون المدني ، وإن هذا الانقطاع لا يحول التقادم السنوي إلى طويل كما رآه دفاع الورثة ، إذ لا يوجد نص بذلك ، بل إن نص الفقرة المذكورة واضح الدلالة ولا لبس فيه .

وما أورده الحكم المطعون فيه على هذا النحو واضح الدلالة على أن المحكمة غفلت عن التعديل الذي أجراه المشرع على المادة 372 المشار إليها بموجب القانون رقم 86 لسنة 1972 م المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 1972.8.16 م وذهبت إلى أن التقادم الجديد بعد انقطاع التقادم السنوي مدته سنة ، في حين أن أنه أصبح

بعد تعديل القانون خمس عشرة سنة ، وهو ما يجعل الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدفع بالتقادم المبدئي من الشركتين المطعون ضدتهما قد التزم التطبيق الصحيح للقانون ، فإن هذه المحكمة تتصدى لموضوع الاستئناف وتقضي بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به في هذا الشأن عملا بنص المادة 358 من قانون المرافعات .

وحيث إن الحكم الابتدائي قضى للطاعنين بمبلغ يوازي مائتين وخمسين ألف دولار بالعملة المحلية متجاوزا طلباتهم بإلزام الشركتين المطعون ضدتهما أن تدفعا لهم مبلغ مائتين وخمسة وعشرين ألف دولار ، فإن هذه المحكمة تقضي بتعديل الحكم إلى ما لا يتجاوز طلباتهم في صحيفة الدعوى ويتفق مع العقد المبرم بين الطرفين .

وحيث إن قضاء الحكم الابتدائي برفض طلب الطاعنين الحكم لهم بفائدة بنسبة عشرة في المائة لم يكن محل استئناف من طرفهم ، فإنه يكون قد أضحى نهائيا ، ومن ثم فإن هذه المحكمة تقضي بتأييده في هذا الشق من قضائه .

وحيث إن الشركتين المطعون ضدتهما دفعتا في مذكرتهما الرادة ببطلان الاتفاق المبرم بينهما وبين الطاعنين بدعوى أنه تضمن دفع أجور مورثهم بالعملة الأجنبية ، وهو ما يخالف القانون رقم 58 لسنة 1970 بشأن العمل والقانون رقم 1 لسنة 1993 م بشأن المصارف والنقد والائتمان ، وبالتالي فإن هذا الاتفاق لا يصح اعتباره إجراء قاطعا للتقادم .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أنه وإن كان صحيحا أن قانون العمل يوجب في المادة 1/32 أن تؤدي أجور العمال وغيرها من المبالغ المستحقة بالعملة الليبية ، وأن قانون المصارف

والنقد والائتمان ينص في المادة 1/77 على حظر التعامل في النقد الأجنبي ، إلا ان ذلك لا يصلح سندا لإهدار حقوق العامل وضياح ما يستحقه مقابل جهده وعرقه ، وكل ما في الأمر أنه إذا كان الأجر مقدرا في العقد بعملة أجنبية وجب دفع المبالغ المستحقة للعامل بالعملة الليبية وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات المنظمة لذلك وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في العديد من أحكامها والتزم به الحكم الابتدائي في قضائه بدفع المبلغ المستحق للطاعنين بالعملة المحلية حسب السعر الرسمي للصرف .

لما كان ذلك ، وكان الاتفاق المبرم بين الطاعنين والشركتين المطعون ضدّهما يتضمن إقرار الشركتين بالدين المستحق للطاعنين ، وكان نص المادة 1/371 من القانون المدني يقضي بأن ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقرارا صريحا او ضمنيا ، فإن دفع الشركتين بعدم اعتبار إقرارهما بالدين إجراء قاطعا للتقادم يكون متعين الرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وفي الاستئنافين رقم 1578 و رقم 1830م لسنة 49 ق " طرابلس " بتعديل الحكم المستأنف في قضائه بالمبلغ المحكوم به إلى إلزام الشركتين المستأنفين بأن تدفعا للمستأنف ضدّهم ما يعادل مبلغ مائتين وخمسة وعشرين ألف دولار أمريكي بالعملة الليبية حسب سعر الصرف الرسمي ليوم 2000.7.14 م ، وبتأبيده فيما عدا ذلك وبإلزام الشركتين المطعون ضدّهما بالمصروفات عن جميع مراحل التقاضي.

طعن مدني رقم 52/102 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الأحد 9 جمادى الآخرة الموافق 6.24. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- محمد إبراهيم الورفلي. رئيس الدائرة
وعضوية المستشارين الأساتذة:- المقطوف بلعيد اشكال .
:- الطاهر عبدالرحمن القلاي.
:- محمد عبد السلام العيان.
:- جبريل الفيتوري بن صالح.

وبحضور عضو النيابة

بنياية النقض الأستاذ :- عبد المولى أحمد خليفة .

ان مقتضى نصوص المواد ((3-4-5-6)) من قرار اللجنة الشعبية (سابقا) رقم 213 لسنة 2003 م بشأن تحديد أسس وضوابط التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية الناشئة عن حوادث المركبات الآلية المؤمنة بموجب القانون رقم 28 لسنة 1971 م بشأن التأمين الإجباري أن التعويض المستحق للمتضررين في حالات وفاة الأشخاص او اصابتهم ممن بلغت أعمارهم الثامنة عشرة فما فوق يتم دون إضافة أي نسبة الى قيمة التعويض على خلاف من لم تبلغ اعمارهم الثامنة عشرة وإذ خالف الحكم المطعون فيه وقضى للمطعون

تعويض عن الاضرار التي تلحق المضرورين من حوادث المرور ممن بلغوا الثامنة عشرة- إضافة نسبة اخرى للتعويض- خطأ في تطبيق القانون - اساسه-أثره.

ضده بإضافة نسبة 25 % الى مبلغ التعويض الذي قدره فإنه قد خالف القانون.

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقص والإطلاع على الأوراق والمداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى رقم 2004/166 أمام محكمة مصراتة الجزئية ضد الطاعن وآخرين قال فيها إن المدعي عليه الثالث تسبب بمركبته الآلية المؤمنة لدى الطاعن في إصابته بإصابات بليغة وقد قيدت الواقعة جنحة ضده ، وانتهى إلى طلب إلزام المدعي عليهم متضامنين بدفع التعويض وفقا للقانون ، والمحكمة قضت بإلزام المدعي عليهم بدفع مبلغ ثمانية عشر ألفا وثمانمائة وثلاثة وستين دينارا $\frac{2}{100}$ درهما تعويضا شاملا للضررين المادي والمعنوي ، وقضت محكمة مصراتة الابتدائية بهيئة استئنافية في الاستئناف المرفوع من الطاعن بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2004.10.30 م ، وأعلن للطاعن في 2004.11.23 م ، وفي 2004.12.23 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض نيابة عن الطاعن لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا الرسم ومودعا الكفالة وسند الإنابة ومذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الجزئي ، وبتاريخ 2005.1.15 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضده في 2005.1.6 م . قدمت نيابة

النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه، وفي الجلسة تمسكت برأيها.

أسباب الطعن

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا. وحيث ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه ذهب إلى أن نص المادة الثامنة من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 2003/213 م يقضي بإضافة 25% من قيمة التعويض المقررة في حالة بلوغ درجة العجز الجزئي المستديم نسبة 30 % فما فوق يشمل كل فئات العمر ولا تقتصر على من لم تتجاوز أعمارهم السابعة عشرة في حين أن الفئة العمرية المقصود تعويضها في عجز المادة الثامنة المشار إليها هي فئة القصر الذين بلغت نسبة العجز لديهم 30% فما فوق والمشرع راعى في ذلك كون نسبة العجز في فئة القصر قد تؤثر مستقبلا على تحصيلهم المادي فأضاف نسبة 25% من إجمالي التعويض المقرر والحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أحقية المطعون ضده في الحصول على نسبة الإضافة رغم تجاوزه الثامنة عشرة من العمر فإنه يكون قد خالف نص المادة المشار إليها مما يجعله جديرا بالنقض .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بمقتضى نصوص المواد ((3 - 4 - 5 - 6)) من قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم 213 لسنة 2003 م بشأن تحديد أسس وضوابط التعويض عن الإضرار المادية والمعنوية الناشئة عن حوادث المركبات الآلية المؤمنة بموجب القانون رقم 28 لسنة 1971 م بشأن التأمين الإجباري يكون التعويض المستحق للمتضررين من حالات وفاة الأشخاص ممن بلغت أعمارهم الثامنة عشرة فما فوق عن الضررين المادي والمعنوي ، أما التعويض عن حالات وفاة

الأشخاص الذين لم تبلغ أعمارهم هذه السنة فإنه يقتصر على الضرر المعنوي فقط دون المادي وذلك وفق الجداول المرفقة بالمواد المشار إليها .

كما أنه وفقا لنص المادتين السابعة والثامنة من ذات القرار تختلف أسس وضوابط التعويض عن العجز في حالات المصابين الذين بلغوا الثامنة عشرة سنة من أعمارهم فما فوق والمصابين الذين لم يبلغوا هذه السن بحيث يكون تعويض الفئة الأولى عن العجز الكلي المستديم على أساس التعويض المقرر عن الضرر المادي والمعنوي في حالة الوفاة ، والتعويض عن العجز الجزئي المستديم بنسبة العجز إلى إجمالي قيمة التعويض المستحق بين حالة الوفاة المنصوص عليها بالمواد (3 - 4 - 5) من هذا القرار ، دون أية إضافه ويكون تعويض الفئة الثانية ((الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة)) عن العجز الكلي المستديم على أساس قيمة التعويض المعنوي مضافا إليه نسبة 50 % من هذا التعويض وعن العجز الجزئي المستديم بنسبة العجز إلى مبلغ التعويض المعنوي المنصوص عليه في المادة السادسة من هذا القرار فإذا بلغت نسبة العجز 30 % فما فوق تضاف للتعويض نسبة 25 % منه ويتضح مما تقدم أن إضافه نسبة 50 % أو 25 % لقيمة التعويض تقتصر على الحالة التي يكون فيها المصاب وقت الحادث دون الثامنة عشرة من عمره ولا يستفيد منها من بلغ هذه السن لاختلاف أسس وضوابط التعويض في الحالتين على النحو المتقدم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد حكم محكمة أول درجة في قضائه بإضافة مبلغ " 548 . 5 " ديناراً أى نسبة 25 % إلى قيمة التعويض التي توصل إلى تقديرها بمبلغ 2 . 315 . 13 دينار تأسيسا على أن إضافه النسبة المذكورة تشمل المضرورين ممن بلغت

أعمارهم الثامنة عشرة سنة فما فوق فإنه يكون مخالفا للقانون متعين النقض جزئيا في هذا الخصوص .
ولما كان مبني النقض مخالفة القانون ، وكانت الدعوى جاهزه للفصل فيها ، فإن هذه المحكمة تقضي فيها طبقا للمادة 358 من قانون المرافعات .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وفي موضوع الاستئناف رقم 2004/64م مصراته الابتدائية بتعديل الحكم المستأنف بجعل مبلغ التعويض المستحق ثلاثة عشر ألفا وثلاثمائة وخمسة عشر دينارا ومائتي درهم (200 . 315 . 13 دينار) فقط وإلزام المطعون ضده بمصاريف الاستئناف ومصاريف هذا الطعن .

طعن مدني رقم 52/351 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الاثنين 10 جمادى الثانية الموافق 2007. 6.25 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- أحمد الطاهر الزاوي. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- جمعة صالح الفيتوري.
:- د. جمعة محمود الزريقي.
:- د. حميد محمد القماطي.
:- فرج أحمد معروف.

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ :- محمد القمودي الحافي .

خبرة- أخذ القاضي	إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على
بتقرير الخبرة من	أن القاضي هو صاحب الكلمة العليا
عدمه - مسألة	في الدعوى ، وبمقتضى ذلك فله أن
تقديرية - عدم الأخذ	يأخذ بما اطمأن إليه من الخبرات
به شرطه .	المقدمة في الدعوى وي طرح ما عداه ،
	وكل ما يطالب به القاضي في هذا
	الخصوص هو أن يبين في أسباب
	حكمه الدواعي التي حملته على الأخذ
	بهذا التقرير أو طرحه .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة الشفهية ورأي نياية النقض والمداولة قانونا .

الوقائع

أختصم المطعون ضده بصفته الطاعنين بصفاتهم أمام
محكمة جنوب طرابلس الابتدائية بالدعوى رقم 475 لسنة 2002 قال

شرحاً لها إن الشركة التي يمثلها تعاقدت مع اللجنة الشعبية للتعليم بمحلة شهداء المنشية سابقاً على بناء مدرسة بموجب العقد رقم 28/115 المؤرخ في 1997.4.28 م وبأشرت في تجهيز الموقع وعملية المسح ثم قامت بحفر الأساسات وتقدمت بعدة مستخلصات لسداد المبالغ المستحقة، فدفعت لها بعض المبالغ وتأخر سداد البقية الأمر الذي سبب لها بعض الخسائر والأضرار دون أن تقتصر في القيام بالتزاماتها ، وانتهى الى طلب الزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ 133,389 ديناراً قيمة المبالغ التي تكبدتها الشركة وبالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ مائة ألف دينار تعويضاً عن الضررين المادى والمعنوى وبإلغاء العقد ، بتاريخ 2003.10.29 م قضت المحكمة للمدعى بصفته والمدعى عليهم بصفاتهم متضامين أن يدفعوا للمدعى مائة وثلاثين ألفاً وأربعمئة وأربعة دینارات وخمسائة وأربعة وثمانين درهماً قيمة ما قام المدعى في أعمال المدعى عليهم. استأنف طرفا الخصومة هذا الحكم بالاستئناف رقمي 50/383 ق ، 50/591 ق أمام محكمة استئناف طرابلس التي قضت بقبولهما شكلاً وفي الموضوع أولاً: في الاستئناف رقم 50/383 بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض التعويض وبفسخ العقد موضوع الدعوى وإعادة طرفية الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ، ثانياً: في الاستئناف رقم 50/591 بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام رافعه بأن يدفع للمستأنف في الاستئناف رقم 50/383 مبلغاً وقدره 122,504,584 مائة واثنان وعشرون ألفاً وخمسائة وأربعة دینارات و584 درهماً .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر هذا الحكم بتاريخ 2004.10.31 م وتم إعلانه للطاعنين بصفاتهم يوم 2005.3.20 م ، وبتاريخ 2005.4.19 م قرر

أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بطريق النقض بتقرير أمام قلم كتاب المحكمة العليا وأودع مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة رسمية من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي، وبتاريخ 2005.5.7 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضده بصفته بتاريخ 2005.5.2 م ، وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلا لإعلانه إلى النيابة العامة دون أن يقوم القائم به بالتحريات الكافية عن موطن المراد إعلانه قبل إعلانه للنيابة العامة ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن فإن الرأي الذي أبدته نيابة النقض في غير محله ذلك أن الثابت من ورقة إعلان الطعن أن القائم بالإعلان انتقل بتاريخ 2005.5.1 م إلى حيث إقامة المطلوب إعلانه الممثل القانوني ومفوض عام شركة الأبراج للمقاولات والاستثمارات العقارية بمقره الموضح بمذكرة أسباب الطعن شارع ميزران بجوار عمارة الفيروز فلم يجده بذلك العنوان ، فقام بالسؤال عنه العديد من المواطنين سكان المنطقة وبعض الشركات الكائنة في عمارة الفيروز ، ذكرهم تفصيلا في ورقة الإعلان دون الوصول إلى عنوان المعلن إليه ، فقرر إعادة الإعلان لإدارة القضايا التي طالبت منه القيام بإعلان المطعون ضده إداريا عن طريق النيابة العامة ، فقام بتسليم ورقة الإعلان للنيابة العامة في اليوم التالي 2005.5.2 م وأودع أصل ورقة الإعلان بملف الطعن ، بما يتضح معه قيام المحضر بالتحريات اللازمة لمعرفة موطن المعلن إليه قبل إعلان الطعن إلى النيابة العامة ، ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلا .

ينعى الطاعون بصفاتهم على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك أنهم ضمنوا صحيفة استئنافهم عدة مطاعن على تقرير الخبرة كانت على النحو التالي :-

(1) إن محكمة البداية استندت الى تقرير الخبير دون مناقشة حيثياته ودون ان تتحقق من المستندات التي استدل بها على الدين خاصة وانها ليست معتمدة قانونا وفقا لأحكام العقد .

(2) أورد تقرير الخبرة جملة من الارقام تمثل قيمة مصروفات دفعت من قبل الشركة المنفذة وتطالب بها الطاعنين دون سند من أحكام العقد أو لائحة العقود الإدارية ، ويمكن الاستدلال على ذلك من أسباب الحكم .

(3) إن الشركة استلمت مستخلصين قيمة الأعمال المنفذة والتزام الطاعنين بدفع باقى قيمة العقد يتوقف على التزام المقاول بالتنفيذ ونسبة الانجار والتقدم فى الأعمال ، وأن الخبير اكتفى بالخروج الى موقع المدرسة ولم يحضر إلى مقر الشركة حيث الوثائق والمستندات .

إلا أن رد الحكم المطعون فيه وقبله الحكم الابتدائي على ماأثاره الطاعنون بخصوص تقرير الخبير الذى اتخذ أساسا للقضاء بطلبات المطعون ضده جاء قاصرا ولا يكفى للرد على المطاعن الجدية التى أثارها الطاعن حول التقرير بما يكون الحكم المطعون فيه قاصرا فى أسبابه ومخلا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن القاضي هو صاحب الكلمة العليا في الدعوى ، وبمقتضى ذلك له أن يأخذ بما أطمأن إليه من الخبرات المقدمة في الدعوى وي طرح ما عداه ، وكل ما يطالب به القاضي في هذا

الخصوص ان يبين في أسباب حكمه الدواعي التي حملته على الأخذ بهذا التقرير أو طرحه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه تناول كافة المطاعن التي تقدم بها الطاعنون بصفاتهم على تقرير الخبرة ورد عليها تفصيلا على النحو المبين في أسباب الحكم ، ثم انتهى إلى القول : (إن تقرير الخبرة الذي اعتمده الحكم المستأنف قد حدد نسبة العمل المنجز بالمدرسة ، وكذلك الأعمال الإضافية للمشروع وقيمتها ، كما قدم ملخصا عاما للتقرير حسب النتائج التي توصل إليها تنفيذا للمهام المطلوبة منه حسب ما أورده الحكم التمهيدي الصادر بتكليفه مستندا في ذلك إلى ما اطلع عليه من مستندات توفرت لديه ، ولم يأت بشئ يخرج عن إطار المهمة ...) وهي أسباب سائغة تكفي للرد على المطاعن التي أثارها الطاعنون وتؤدي إلى صحة ما انتهى إليه الحكم دون قصور في التسبيب أو فساد في الاستدلال بما يتعين معه رفض الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه.

طعن مدني رقم 53/1012 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الاثنين 10 جمادى الثانية

الموافق 6.25.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ:- أحمد الطاهر الزاوي. "رئيس الدائرة "

وعضوية المستشارين الأساتذة:- جمعة صالح الفيتوري.

:- د. جمعة محمود الزريقي.

:- د. حميد محمد القماطي.

:- فرج أحمد معروف.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ :- محمد القمودي الحافي.

لما كان من المقرر أن المسؤولية
تقصيرية كانت أم عقدية تدفع بالسبب
الأجنبي ، وكان الثابت من صحيفة
الاستئناف الشفهي رقم 603 لسنة 52
ق المقام من الطاعنين بصفتيهما
والمودعة ملف الطعن ومن مدونات
الحكم المطعون فيه أن الطاعنين
بصفتيهما دفعا بأن رجال الأمن هم
من قاموا بمنع سيارات الشركة
الطاعنة من الوقوف بالمحطة بما
تكون معه الأضرار المدعى بها قد
نشأت عن سبب أجنبي ، وكان رد
الحكم المطعون فيه لا يواجه الدفع
المشار إليه وهو دفع جوهري يتغير
به إن صح وجه الرأي في الدعوى

مسؤولية مدنية -
تقصيرية كانت أم
عقدية - تدفع
بالسبب الأجنبي -
عدم رد الحكم على
هذا الدفع - بطلان -
أساسه - أثره .

،فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر
التسبب متعين الرفض.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة ورأي نيابة النقض ، وبعد المداولة قانونا .

الوقائع

أقام المطعون ضده الأول بصفته الدعوى رقم 2005/35 م
أمام محكمة السواني الابتدائية ضد الطاعنين بصفتيهما والمطعون
ضده الثاني بصفته وآخرين قال بياننا لها : إنه أبرم عقدا مع
الطاعن الثاني بتوفير سيارات نقل ركاب نظير إلتزام إدارة مطار
طرابلس بتوفير العلامات المميزة والسماح للشركة المدعية بالعمل
والتي قامت بتوفير السيارات وتأدية العمل على الوجه المطلوب إلا
أن الإدارة لم تحترم تلك الضوابط الخاصة بالمحطة الخاصة
بالشركة حيث سمحت الشرطة بدخول آخرين إليها والوقوف بها
الأمر الذي أدى إلى توقف عمل الشركة وتدنى إيراداتها رغم
إلتزامها بدفع نسبة 10% من الإيرادات إلى الطاعن الثاني -
وانتهى إلى طلب إلزام المدعي عليهم متضامنين بتنفيذ العقد ودفع
مبلغ (441.239) ألف دينار مع تعويض قدره مليون دينار -
بتاريخ 2005.12.6م قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى في مواجهة
المدعي عليهم بصفاتهم من الثالث إلى السابع لرفعها على غير ذي
صفة وألزم المدعي عليهما الأول والثاني - إدارة مطار طرابلس -
ومصلحة الطيران المدني بأن يدفعوا للمدعي بصفته الممثل القانوني
لشركة البشائر لنقل الركاب مبلغا ماليا قدره مائة وثلاثون ألف
دينار تعويضا عن الأضرار المادية اللاحقة به بسبب إخلال المدعي
عليه الأول بصفته بالتزاماته المترتبة على العقد محل الدعوى

وإلزام المدعي عليه الأول بصفته بتنفيذ العقد ومحضر الاتفاق المبرمين بتاريخ 1998.4.15 م طبقا لما اشتمل عليه العقد والاتفاق من بنود وأحكام ورفض ما عدا ذلك من طلبات .

استأنف طرفا الدعوى هذا الحكم بالاستئناف رقمي (52/513 ق ، 52/603 ق) أمام محكمة استئناف طرابلس التي قضت بقبولهما شكلا وفي الاستئناف الأصلي رقم 52/513 ق بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض للمستأنف والحكم بإلزام المستأنف ضدهما بصفتيهما بان يدفعا للمستأنف بصفته مبلغا قدره 255.798.186 دينار تعويضا له عما أصابه من ضرر مادي مع إلزامهما بدفع مبلغ وقدره عشرة آلاف دينار تعويضا له عن الضرر المعنوي وإلزامهما ترجيع المبلغ الذي استلماه وقدره (44,441,300) ألف دينار وتأييد الحكم فيما عدا ذلك - وبالنسبة للاستئناف المضموم رقم 52/603 ق برفضه .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر هذا الحكم بتاريخ 2006.5.31م وتم إعلانه بتاريخ 2006.8.31 م وبتاريخ 2006.9.28 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن عليه بطريق النقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا مودعا مذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي وأودع بتاريخ 2006.10.7 م أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضدهما يومي 2-2006.10.3 م كما أودع بتاريخ 2005.10.16 م حافظة مستندات وبتاريخ 2005.11.4 م أودع محامي المطعون ضده الأول مذكرة بدفاعه مرفقا بها سند وكتاته وحافظة مستندات - كما أودع أحد أعضاء إدارة القضايا بتاريخ 2006.11.7 م مذكرة بدفاع المطعون ضده الثاني بصفته دفع فيها بعدم جواز الطعن في

مواجهة المطعون ضده الثاني بصفته لعدم اختصاصه في مرحلة الاستئناف وقدمت نيابة النقض مذكرة انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع نقض الحكم المطعون فيه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه المقررة قانونا فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مما ينعى به الطاعنان بصفتيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ذلك أنهما دفعا مسؤوليتيهما بوجود السبب الأجنبي طبقا لنص المادة 168 من القانون المدني إذ أنه وفقا لما ورد في صحيفة الدعوى فإن من قام بمضايقة ومنع سيارات الشركة المطعون ضدها من الوقوف بالمحطة هم رجال الشرطة التابعون للأمن العام ولم تتكفل المحكمة بالرد على هذا الدفع .

وحيث أن هذا النعي شديد ، ذلك أنه من المقرر أن المسؤولية المدنية تقصيرية كانت أم عقدية تدفع بالسبب الأجنبي وكان الثابت من صحيفة الاستئناف الشفوي رقم 52/603 ق المقام من الطاعنين بصفتيهما والمودعة ملف الطعن ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين بصفتيهما دفعا أن رجال الأمن هم من قام بمنع سيارات الشركة الطاعنة من الوقوف بالمحطة بما تكون معه الأضرار المدعي بها قد نشأت عن سبب أجنبي وكان رد الحكم على ذلك أن المستأنف ضدهما (الطاعنين) لم يحركا ساكنا تجاه أعمال ومضايقات رجال الأمن لسائقي الشركة - المطعون ضدها - وكان هذا الرد لا يواجه الدفع المشار إليه ولا يكفي لطرحه وهو دفع جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى بما كان معه يتعين على المحكمة مناقشته وقول كلمتها فيه

وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يتعين نقضه دون حاجة إلى مناقشة باقي أسباب الطعن.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف طرابلس للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

طعن مدني رقم 52/244 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 2007. 6.26 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبد الحميد منصور.

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران .

طعن بالنقض -
التوكيل فيه -
وجوب التصريح
بحق الطعن بالنقض
- تضمنه أن التوكيل
يشمل جميع المحاكم
بأنواعها ودرجاتها -
لايكفى - سببه.

لما كان الثابت المقرر أن التوكيل
الذي بموجبه قرر المحامي الطعن
بالنقض المائل قد صدر له من الطاعن
عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي
الطاعنين ، وأنه يبين من الإطلاع
على سند التوكيل الخاص الصادر من
باقي الطاعنين أنهم وكلوه ليقوم نيابة
عنهم بتمثيلهم أمام جميع المحاكم
بأنواعها وعلى مختلف درجاتها
ومخاصمة من أراد خصامهم بصفته
مدعين أو مدعى عليهم وله الحق في
توكيل من يرى توكيله من المحامين
وغيرهم في كل ما ذكر.

وكانت الخصومة أمام محكمة النقض
من نوع خاص يجب التصريح فيها

للوكيل أن يطعن بالنقض نيابة عن الموكل ولا يغني عن ذلك ما نص عليه في التوكيل من أن له الحق في تمثيلهم أمام جميع المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها فإن التوكيل الصادر من الطاعن بصفته للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض المائل يكون صادرا ممن لا يملكه.

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه وإن كان طلب التحقيق وإجراء المعاينة بواسطة الخبرة من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع فلها وحدها تقدير لزومه من عدمه ولها مطلق الحرية في إجابته إذا رأت أن الفصل في الدعوى في حاجة إليها أو رفضه إذا وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها إلا أنها إذا انتهت إلى رفض هذا الطلب ، فإن هذا الرفض يجب أن يكون محمولا على أسباب كافية لجعل الدعوى صالحة للفصل فيها .

خبرة - طلب
التحقيق وإجراء
المعاينة بواسطة
الخبرة - مسألة
تقديرية - شرطه -
اساس ذلك .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع رأي نيابة النقض وبعد المداولة .

الوقائع

أقام الطاعن عن نفسه وبصفته الدعوى رقم 100/1996 م أمام محكمة ترهونة الابتدائية مختصا المطعون ضدهم قال شرحا لها: - إنه ومن يمثلهم يملكون الأرض المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالميراث عن أسلافهم الذين ثبت لهم ملكيتها بوثيقة شراء وأثناء فترة غيابهم عنها قام المطعون ضدهم الثلاثة الأول بإبرام عقد مغارسة مع المطعون ضدهما الرابع والخامس دون أن يكون لهم وجه حق في ذلك ... وانتهى إلى طلب الحكم له عن نفسه وبصفته بإلغاء عقد المغارسة وتثبيت حقه وحق موكله في الانتفاع بالأرض الزراعية موضوع الدعوى . والمحكمة قضت برفض الدعوى . ومحكمة استئناف مصراتة قضت في الاستئناف المرفوع لها من الطاعنين برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.1.5 م ولا يوجد في الأوراق ما يفيد إعلانه وبتاريخ 2005.3.14 م قرر محامي الطاعن عن نفسه وبصفته الطعن فيه بالنقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا الرسم ومودعا الكفالة والوكالة ومذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ضمن حافظتي مستندات وبتاريخ 2005.3.30 م أودع أصول أوراق إعلانات الطعن معلنه للمطعون ضدهم في 21 و 22 و 2005.3.23 م. وقدمت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن بالنسبة للطاعن بصفته فإنه من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي للخصم له أن يستعمله أو لا يستعمله بحسب ما يترأى له من مصلحة وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بتوكيل منه ينص فيه صراحة على الطعن بالنقض .

وحيث إن التوكيل الذي بموجبه قرر المحامي الطعن بالنقض المائل قد صدر له من الطاعن عن نفسه وبصفته وكلاء عن باقي الطاعنين ، وأنه يبين من الاطلاع على سند التوكيل الخاص الصادر من باقي الطاعنين أنهم قد وكلوه ليقوم نيابة عنهم بتمثيلهم أمام جميع المحاكم بأنواعها وعلى مختلف درجاتها ومخاصمة من أراد خصامهم بصفقتهم مدعين أو مدعي عليهم وله الحق في توكيل من يرى توكيله من المحامين وغيرهم في كل ما ذكر ، وخلا من النص صراحة على الطعن بالنقض .

لما كان ذلك ، وكانت الخصومة أمام محكمة النقض من نوع خاص يجب التصريح فيها للتوكيل أن يطعن بالنقض نيابة عن الموكل ولا يغني عن ذلك ما نص عليه في التوكيل من أن له حق تمثيلهم أمام المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها فإنه من ثم يكون التوكيل الصادر للطاعن من باقي الطاعنين لا يخوله توكيل غيره في الطعن بالنقض نيابة عنهم بما يكون معه أن التوكيل الصادر من الطاعن بصفته للمحامي الذي قرر بالطعن بالنقض المائل صادر ممن لا يملكه ، ويكون من ثم التقرير بالطعن بالنسبة للطاعن بصفته حاصلا من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن عن نفسه قد استوفى أوضاعه القانونية فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما حاصله أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بطلب استكمال الدليل المثبت لدعواه بإجراء المعاينة على الطبيعة وتطبيق المستندات التي أغفل الخبير تطبيقها والتي من بينها الحكم الصادر في الدعوى المدنية رقم 100/1995م، والتقرير الفني الصادر عن حماية الأراضي الزراعية حول قطعة الأرض موضوع النزاع ، وأن المحكمة أعرضت عن هذا الطلب رغم أهميته .

وحيث إن هذا النعي سديد / ذلك أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه وإن كان طالب التحقيق وإجراء المعاينة بواسطة الخبرة من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع فلها وحدها تقدير لزومه من عدمه وتملك بالتالي مطلق الحرية في إجابته إذا رأت أن الفصل في الدعوى في حاجة إليه أو رفضه إذا وجدت في أدلة الدعوى وعناصرها الأخرى المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها إلا أنها إذا انتهت إلى رفض هذا الطلب فإن هذا الرفض يجب أن يكون محمولا على أسباب تسوغه باعتبار أن مثل هذا الطلب هو من الإجراءات التي تتم بمعرفة المحكمة لجعل الدعوى صالحة للفصل فيها وبغية الوصول إلى الحقيقة في النزاع المعروض عليها .

وحيث إن الثابت من الصورة الرسمية لمذكرة الدفاع المقدمة لمحكمة الاستئناف المطعون في حكمها والمودعة ملف الطعن أن الطاعن أوضح لتلك المحكمة أن الخبير أغفل تطبيق التقرير الفني الصادر عن مكتب حماية الأراضي الزراعية بسوف الجين والحكم الصادر في الدعوى رقم 100/1995 م مدني كلي ترهونة على أرض النزاع ، وأن انتقال ملكية العقار الذي يحد أرض النزاع شرقا من ملاكه السابقين وهم آل المساعدة إلى ملاكه الحاليين وهم

آل ألوزينات ، وكذلك الحال بالنسبة لحجة آل المساعدة في تحديد أرضهم من الأعلى باسم (...) البائع لمورث الطاعن لا يؤدي إلى ما انتهى إليه الخبير من استبعاد حجة شراء مورث الطاعن للأرض موضوع الدعوى بمقولة إنها لا تنطبق عليها في الحدين سألني البيان ، وبذلك فإن الخبير لم يقم بالمأمورية بالشكل الذي يحقق الغرض منها ، وتمسك الطاعن بطلب إعادة إجراء المعاينة على الطبيعة وتطبيق مستندات الطاعن على الأرض محل النزاع سيما المستندين المشار إليهما سلفا وأن الخبير السابق أغفل تطبيقهما ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدعوى استنادا إلى النتيجة التي انتهى إليها الخبير في تقريره ، وكان لا يبين منه أنه أورد أية إشارة إلى طلب الطاعن المشار إليه ، كما أن أسبابه لم تتضمن ردا صريحا يؤدي إلى عدم حاجة الفصل في الدعوى إلى القيام بالإجراء موضوع الطلب أو إلى عدم جدواه ، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يتعين معه نقضه دون حاجة إلى مناقشة باقي أسباب الطعن

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعن بصفته لرفعه من غير ذي صفة ، وبقبوله عن نفسه ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف مصراتة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى وإلزام المطعون ضدهم المصاريف المناسبة .

طعن مدني رقم 52/280 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 26.6.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ: - سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأسانذة: - على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبدالحميد منصور.

وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ: - محمد الهادي جبران.

دعوى منع
التعرض - شرط
قبولها .

إنه اذا كانت المادة 965 من القانون المدني قد نصت على أنه ((من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض لحيازته جاز له أن يرفع خلال السنة الثانية دعوى بمنع هذا التعرض)) وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده قام برفع الدعوى للمطالبة بمنع تعرض الطاعنين لحيازته لعقاره بوصفه حائزا له حيازة ظاهرة وهادئة ومستقرة لمدة أكثر من سنة قبل التعرض له من الطاعنين واستمعت المحكمة لشهادة شهوده ، وأن الدعوى رفعت خلال سنة من تاريخ التعرض فإن شروط دعوى منع التعرض تكون

مستوفاة في حق المطعون ضده وفقا
للقانون ، ويكون الحكم المطعون فيه
وقد قضى للمدعى بمنع التعرض لا
يكون قد خالف القانون.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
رأي نيابة النقض وبعد المداولة .

الوقائع

أقام المطعون ضده الدعوى رقم 2002/33 م أمام محكمة
غريان الجزئية قال فيها إنه يحوز قطعة الأرض الميينة الحدود
والمعالم بصحيفة الدعوى حيازة هادئة ظاهرة مستقرة ، وأن
الطاعنين تعرضوا لحيازته مستنديين إلى أن العقار آل إليهم من
أخيه بموجب عقد بيع وانتهى إلى طلب الحكم له بعدم تعرض
الطاعنين لحيازته لقطعة الأرض والمحكمة قضت برفض الدعوى.
استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة غريان
الابتدائية الدائرة الاستئنافية التي قضت بقبوله شكلا وفي
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبمنع تعرض الطاعنين لحيازة
المطعون ضده للعقار موضوع الدعوى.

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.2.1 م ولا يوجد
بالأوراق لم يفيد إعلانه وبتاريخ 2005.3.27 م قرر محامي
الطاعنين الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا
الرسم ومودعا الكفالة والوكالة ومذكرة بأسباب الطعن وصورة من
الحكم المطعون فيه ضمن حافظة مستندات .

وبتاريخ 2005.4.7 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضده في 2005.4.6 م . وبتاريخ 2005.4.12 م أودع محامي الطاعنين حافظة مستندات أخرى .

وبتاريخ 2005.5.1 م أودع محامي المطعون ضده مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند الوكالة .

وأعدت نيابة النقض مذكرة برأيها انتهت فيها إلى قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت برأيها .
أسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً. وحيث ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وبيان ذلك :-

1- إنه أخطأ عندما قضى بمنع تعرض الطاعنين لحيازة المطعون ضده مع أنه عجز عن إثبات شروط دعوى منع التعرض في حقه وفقاً للقانون .

2- إن العقار محل النزاع يملكه الطاعنون بموجب عقد بيع رسمي موثق لدى محرر العقود من أخ المطعون ضده (...) الذي آل إليه من والده بالتنازل قبل وفاته ، كما أن الشهود الذين استمعت المحكمة إلى أقوالهم بشأن الحدود التي ذكروها لا تنطبق على العقار .

3- إن الطاعنين لم يقوموا بسلب حيازة المطعون ضده للعقار وإنما يحوزونه بموجب عقد شراء وشهادة علم وخبر بذلك .

4- إن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من اسم المحكمة التي أصدرته مما يؤدي به إلى البطلان وفقاً للمادة 273 من قانون المرافعات .

5- بطلان الحكم المطعون فيه لعدم صدور قرار من رئيس المحكمة بنذب الهيئة التي أصدرت الحكم .

6- إن المطعون ضده وأخاه (...) قد أخطرا الطاعنين على يد محضر يقران فيه ببيع شقيقهما (...) العقار محل النزاع إلى الطاعنين وأن والدهم تنازل عنه لشقيقهم البائع وبالتالي يكون حق الانتفاع والحيازة ثابتة له دون غيره من الأشقاء .
ولكل ذلك فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث أنه عن النعي في سببيه الرابع والخامس مردود ذلك أنه بالرجوع إلى مدونات الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة مصدرته وهي محكمة غريان الابتدائية الدائرة الاستئنافية ثابت في أسبابها كما أن الطاعنين لم يقدموا ما يفيد أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هي غير ذات الهيئة المشكلة بموجب قرار الجمعية العمومية للمحكمة حتى يقتضي إصدار قرار بالندب .

وحيث إنه عن باقي أسباب الطعن فهي في غير محلها ذلك أن المادة 965 من القانون المدني نصت على أنه ((من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته جاز له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض)) .

لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده قام برفع الدعوى للمطالبة بمنع تعرض الطاعنين لحيازته للعقار محل النزاع بوصفه حائزا له حيازة ظاهرة وهادئة ومستقرة لمدة أكثر من سنة قبل التعرض له من الطاعنين وذلك وفقا لشهادة الشهود الذين استمعت محكمة الموضوع إلى أقوالهم وأن الدعوى رفعت خلال سنة من تاريخ التعرض فإن شروط دعوى منع التعرض تكون مستوفاة في حق المطعون ضده وفقا للقانون .

وحيث إنه وفقا لنص المادة 2/45 من قانون المرافعات أنه لا يجوز من المدعي عليه في دعوى الحيازة أن يدفعها بالاستناد إلى الحق .

وكان الواقع في الدعوى أن المدعي عليه " الطاعنين " قد استندوا إلى أدلة الملك في نفي حيازة المدعي " المطعون ضده " وهو ما لا يجوز .

وإذ التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمنع تعرض الطاعنين تأسيسا على أن حيازة المطعون ضده متوافرة الشروط ولم يعتد بالأدلة المتعلقة بأصل الحق في دعوى منع التعرض فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبب مما يضحى معه الطعن برمته غير قائم على أساس متعين الرفض .
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وإلزام الطاعنين المصاريف .

طعن مدني رقم 52/480 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية

الموافق 6.26. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة "

وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.

:- الهاشمي على الطربان.

:- الهاشمي على السني.

:- مختار عبدالحميد منصور.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

من المقرر أن ممارسة جهة

إدارية لعمل يدخل في

صميم اختصاص جهة

إدارية أخرى يعد اغتصابا

لسلطتها وينحدر بتصرفها

إلى درجة الانعدام ، ويعد

عملا ماديا يختص به

القضاء العادي ولما كان

الواقع في الدعوى أن منسق

القيادات الشعبية الإجتماعية

- سابقا- بالخمس أمر بفتح

المعهد العالي للتنمية

والتطوير الإداري وتم قبول

بعض الطلبة للدارسة فيه،

وبعد التحاقهم بالدارسة ،

اختصاص ولائي -

ممارسة جهة الإدارة

لعمل يدخل في

صميم اختصاص

جهة إدارية أخرى -

يعد اغتصابا لسلطتها

- أثر ذلك .

واستمرارهم لعدة فصول
دراسية فوجئوا بأن المعهد
غير معتمد وتم قفله ، فإن
ما قام به منسق القيادات
الشعبية من إجراء بشأن فتح
المعهد واستقباله للطلبة
يخرج عن اختصاصه.

إنه ولئن كان القول بتمكين
المطعون ضدهم من الدراسة
والاستمرار فيه قد حال دون
مواصلة دراستهم في مواقع
أخرى معتمدة أمر احتمالي
إلا أنه لاشك أنه فوت عليهم
فرصة الدراسة في جهة
أخرى وهو أمر محقق يجوز
للقضاء المدني التعويض عنه
متى توافرت أركان
المسؤولية دون حاجة
لاستصدار حكم من محكمة
القضاء الإداري بإلغاء القرار
المطلوب التعويض عنه .

تفويض فرصة -
التعويض عنه -
أساسه.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض والمداولة قانونا .

الوقائع

أقام المطعون ضدهم الدعوى رقم 192 لسنة 2003 م أمام محكمة جنوب طرابلس الابتدائية مختصمين الطاعنين بصفاتهم قالوا شرحاً لها إن الطاعن الخامس بصفته " منسق عام القيادة الشعبية الاجتماعية بمنطقة الخمس " وبتاريخ 1425.6.12 م أصدر قراراً بتشكيل الهيكل الإداري للمعهد وفي فصل مارس 1996م ألحق المطعون ضدهم بالمعهد وعند اجتيازهم للفصل الرابع ولم يفصلهم عن التخرج إلا سنة واحدة فوجئوا بقتل المعهد استناداً إلى مراسلة من أمين اللجنة الشعبية العامة للتكوين والتدريب المهني - سابقاً - تفيد بأن المعهد غير معتمد ويجب قفله وفعلاً تم قفل المعهد وأحيل الطلبة إلى معاهد أخرى .وانتهوا إلى طلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهم مبلغ سبعين ألف دينار تعويضاً عن الضرر المادي ومثله عن الضرر الأدبي . والمحكمة قضت بإلزام الطاعنين بصفاتهم متضامنين بأن يدفعوا لكل واحد من المطعون ضدهم مبلغ عشرة آلاف دينار عن الضرر المادي وخمسة آلاف دينار عن الضرر المعنوي

استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف 1807 لسنة 49 ق أمام محكمة استئناف طرابلس كما استأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم 332 لسنة 50 ق أمام ذات المحكمة التي قضت بعد ضم الاستئنافين إلى قبولهما شكلاً وفي الاستئناف رقم 49/1807 برفضه وفي الاستئناف رقم 50/332 بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فيما يتعلق بالمستأنف عليها الرابع والخامس وبعد قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذي صفة وبتأييده فيما عدا ذلك .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.1.13 م وأعلن للطاعنين الأول والثاني والثالث بتاريخ 2005.4.30 م .
وبتاريخ 2005.5.29 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا وأودع مذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي وحافطة مستندات . وبتاريخ 2005.6.12 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضدهم في 2005.6.9 م .
وبتاريخ 2005.7.5 م أودع محامي المطعون ضدهم مذكرة بدفاعهم مشفوعة بسند التوكيل دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلاً لأن صورة الحكم المطعون فيه غير مشهد عليها .
وقدمت نيابة النقض مذكرة برأيها انتهت فيها إلى قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت على رأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن فإن ما دفع به محامي المطعون ضدهم غير صحيح ذلك أنه بالرجوع إلى صورة الحكم المطعون فيه المودعة من الطاعنين يبين منها أنها تضمنت ختم المحكمة مصدرته وتوقيع الموظف المختص ومقرونة بعبارة طبق الأصل ، وهو ما يتحقق به الإشهاد على صورة الحكم بأنها مطابقة لأصله وفق ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.

وحيث ينعي الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب من الوجهين التاليين :-

الوجه الأول:- إنه خالف قواعد الاختصاص لأن النزاع يتعلق بالتعويض عن قرار إداري وهو ما يشترك فيه القضاء المدني مع القضاء الإداري وأن ذلك لا يتأتى إلا بعد الفصل في مشروعية القرار من عدمه وهو من صميم عمل القضاء الإداري .

الوجه الثاني:- إن المحكمة قضت بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية دون بيان عناصر هذه المسؤولية ومن أهمها ركن الخطأ، ولأسباب صفة الخطأ على القرار الإداري لا بد من صدور حكم بذلك من دائرة القضاء الإداري وهو ما لم يحدث في هذه الواقعة .

ولكل ذلك فإن الحكم معيب بما يتعين نقضه .

وحيث إن النعي في وجهيه غير سديد ذلك أنه من المقرر أن ممارسة جهة إدارية لعمل مما يدخل في صميم اختصاص جهة إدارية أخرى يعد اغتصابا لسلطانها وينحدر تصرفها إلى درجة الإنعدام ويعد عملا ماديا يختص به القضاء العادي شأنه في ذلك شأن القضاء الإداري بإزالة شبهة قيامه .

لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن منسق القيادات الشعبية الاجتماعية بالخمس أمر بفتح المعهد العالي للتنمية والتطوير الإداري وتم قبول بعض الطلبة للدراسة فيه ، وبعد التحاقهم بالدراسة واستمرارهم لعدة فصول دراسية فوجئوا بأن المعهد غير معتمد وتم قفله ، فإن ما قام به منسق القيادات الشعبية الاجتماعية من إجراء بشأن فتح المعهد واستقباله للطلبة يخرج عن اختصاصه لأن ذلك يدخل في صميم عمل جهات إدارية خاصة بقطاع التعليم والتكوين والتدريب المهني ويعد سلبا لاختصاصها مما يحق معه للقضاء المدني ان يتصدى له باعتباره عملا ماديا بإزالة شبهة قيامه والفصل في التعويض عنه أن كان له محل .

وحيث إنه ولئن كان فتح المعهد وتمكين المطعون ضدهم من الدراسة والاستمرار فيه حال دون مواصلة دراستهم في مواقع أخرى معتمدة وهو أمر احتمالي إلا أن ذلك قد فوت عليهم فرصة الدراسة في جهة أخرى وهو أمر محقق يجوز للقضاء المدني التعويض عنه متى توافرت أركان المسؤولية دون حاجة لاستصدار حكم من محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار المطلوب التعويض عنه . وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن ذلك يعد خطأ سبب ضرراً للمطعون ضدهم وقضى لهم بتعويض عن ذلك بمبلغ خمسة عشر ألف دينار لكل واحد منهم وهو ما يدخل في سلطته التقديرية لعدم وجود معيار محدد في القانون لتقدير قيمة التعويض فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور مما يتعين معه رفض الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه.

طعن مدني رقم 52/499 ق

بالجاسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 2007.6.26 مسيحي بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبدالحميد منصور.

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

مكافأة نهاية الخدمة-	إذا كان القانون رقم 7 لسنة 1983 قد
احقية المقيمين في	نص على احقية المقيمين في ليبيا
ليبيا من الاجانب	من غير الليبيين في مكافأة نهاية
فيها-شرطه-عدم	الخدمة بشرط الا يكونوا من
التحقيق من هذه	المنتفعين بانظمة الضمان الاجتماعي
الشروط-بطلان.	في ليبيا ومع مراعاة الاتفاقيات
	الدولية التي تكون ليبيا طرف فيها ،
	فإنه يتعين على المحكمة والحالة هذه
	أن تتأكد من توافر هذه الشروط ،
	واذ لم تفعل وقضت برفض الدعوى،
	فإن حكمها يكون قاصر التسبيب
	متعين النقض.

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع رأي نيابة النقض والاطلاع على الأوراق وبعد المداولة .

الوقائع

تخلص الواقعة في أن الطاعن أقام الدعوى رقم 2003/1053م أمام محكمة مصراتة الابتدائية قائلاً فيها إنه كان من بين العاملين لدي الشركة التي يمثلها المطعون ضدها وأنه يستحق مكافأة نهاية الخدمة عن فترة عمله معه بموجب عقد استخدام اعتباراً من 1989.10.3 م ولغاية 2002.10.3 م وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضده أن يدفع له المكافأة المقررة لنهاية الخدمة والمحكمة قضت برفض الدعوى ، وقضت محكمة استئناف مصراتة في الاستئناف المرفوع من الطاعن برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.3.28 م وليس في الأوراق ما يدل على إعلانه.

وبتاريخ 2005.6.4 م قرر محامي الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا مسددا الرسم ومودعا الكفالة والوكالة ومذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ضمن حافظة مستندات .

وبتاريخ 2005.6.20 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضده في 2005.6.13 م .

وبتاريخ 2005.7.6 م أودع محامي المطعون ضده مذكرة بدفاعه .

أعدت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وفي الجلسة تمكست برأيها .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً. وحيث إن مما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك انه أيد حكم محكمة أول درجة فيما انتهت إليه من رفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعن منتفع بأنظمة الضمان في حين أنه من رعايا دولة أجنبية وأن المادة الثانية من القانون رقم 1983/7 م قيدت استحقاق العامل الأجنبي لمكافأة نهاية الخدمة بتوافر شرطين الأول مراعاة الاتفاقيات المبرمة مع الدولة التي يتبعها العامل الأجنبي والثاني عدم انتفاعه بأنظمة الضمان الاجتماعي المعمول بها في ليبيا والمطعون ضده لم يثبت أن الطاعن منتفع بأنظمة الضمان الاجتماعي أو انه أبدى موافقة كتابية أو شفوية للانتفاع بها كما أنه لا توجد اتفاقية ضمانية مع دولته " العراق " والحكم المطعون فيه عندما اعتبر الطاعن مستفيداً بأنظمة الضمان الاجتماعي دون أن يدل على ذلك ويبين وجه استدلاله في ثبوته فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه ولئن ألغى العمل بنظام مكافأة نهاية الخدمة المقرر بموجب احكام قانون العمل رقم 1970/58 م بموجب المادة الأولى من القانون رقم 1983/7 م إلا أنه نص في مادته الثانية على استمرار العمل به بالنسبة للمقيمين في ليبيا من غير الليبيين بشرط ألا يكونوا من المنفعين بأنظمة الضمان الاجتماعي ، ومع مراعاة أحكام الاتفاقات الدولية التي تكون ليبيا طرفاً فيها .

ومؤدى ذلك أنه يتعين على المحكمة وهي تقضى برفض دعوى مطالبة المستخدم الأجنبي بمكافأة نهاية خدمته ان تثبت أنه ينتفع بأنظمة الضمان الاجتماعي المعمول بها في ليبيا ، فإذا لم تفعل كان قضاؤها قاصر البيان متعين النقض وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه فيما قضى به من رفض دعوى مطالبة الطاعن بمكافأة نهايته خدمته وهو أجنبي دون أن يتضمنا مدوناتهما ما يدل على أنه منتفع بأنظمة الضمان الاجتماعي بالفعل فإنه يكون قاصر التسبب يتعين معه نقضه دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى محكمة استئناف مصراتة للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى وإلزام المطعون ضده بصفته المصاريف .

طعن مدني رقم 52/504 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 2007. 6.26 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبد الحميد منصور.

وبحضور المحامي العام

بنيابة النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه
يجب على الطاعن أن يراقب ما يطرأ
على خصمه من تغيير في الصفة قبل
اختصامه وإعلانه بالطعن ليعلن من
يصح اختصامه قانوناً بالصفة التي
يجب أن يوصف بها. ولما كان الثابت
من الأوراق أن الطاعن اختصم
المطعون ضدها الأولى عن نفسها
وبصفتها ولية عن أولادها القصر ،
وكان يبين من شهادة ميلاد هؤلاء
القصر المودعة ملف الطعن أنهم
بلغوا سن الرشد وفقاً لأحكام القانون
رقم 17 لسنة 1992م بشأن تنظيم
أحوال القاصرين قبل التقرير بالطعن
ولا يوجد في الأوراق ما يفيد استمرار

صفة-على الطاعن
ان يراقب ما يطرأ
على خصمه من
تغيير في الصفة -
أثر ذلك .

ولاية أمهم عليهم أو تغيير في صفتها.
وكان المطعون ضدهم الذين بلغوا سنّ
الرشد وأصبحوا محكوما لهم قبل
التقرير بالطعن فإنه يتعين اختصامهم
بأشخاصهم في الطعن ، وكان
التعويض المحكوم به جاء مجملا دون
تحديد نصيب لكل من الأم وأولادها
فإنه يكون غير قابل للتجزئة عملا
بالمادة 305 من قانون المرافعات و
من ثم يتعين اختصام جميع المحكوم
لهم في الطعن وإلا كان الطعن باطلا.

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع
المرافعة الشفوية ورأي نيابة النقض والمدولة قانونا .
الوقائع

أقام المطعون ضدهما الدعوى رقم 692 لسنة 2001 م أمام
محكمة شمال طرابلس الابتدائية مختصمين الطاعن بصفته قال
شرحاً لها أن مورثهم عند قيادته لسيارته صدمته سيارة أخرى أدت
إلى وفاة السائقين وقيدت الواقعة جنائية ضد سائق السيارة الأخرى
والمؤمن عليها لدى الطاعن بصفته ، وقررت النيابة العامة بالالوجه
لاقامة الدعوى الجنائية للوفاة وانتهيا الى طلب الحكم بإلزام الطاعن
بأن يدفع لهما مبلغ مائة وخمسين ألف دينار تعويضا عن الضررين
والمحكمة قضت بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ خمسة عشر ألف
دينار تعويضا للمورث عما أصابه من أضرار بدنية قبل وفاته
وبإلزامه بأن يدفع للمدعية الأولى عن نفسها وبصفتها ولية على

أبنائها القصر مبلغ مائة وعشرين ألف دينار تعويضا لهم عن الضررين المادي والادبي ومبلغ خمسة آلاف دينار للمدعى الثانى تعويضا عن الضرر الأدبى .

استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم 539 لسنة 49 ق أمام محكمة استئناف طرابلس كما استأنفه الطاعن بصفته باستئناف مقابل والمحكمة قضت بإثبات ترك المستأنفين الأصليين لاستئنافهما وببطلان الاستئناف المقابل .

وبتاريخ 2004.1.15 م قام الطاعنان بإعلان الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى الى المطعون ضده بصفته الذى قرر الطعن فيه بالاستئناف رقم 828 لسنة 50 ق أمام محكمة استئناف طرابلس التى قضت بعدم قبول الاستئناف لسبق الفصل فيه .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.3.19 م وأعلن فى 2005.5.9م وبتاريخ 2005.6.5 م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض بتقرير لدى قلم كتاب المحكمة العليا وسدد الرسم وأودع الكفالة وسند الإنابة ومذكرة بأسباب الطعن وأخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه وحافضة مستندات وبتاريخ 2005.6.23 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة للمطعون ضدهما فى 2005.6.16 م وبتاريخ 2005.6.30 م أودع محامى المطعون ضدهما مذكرة بدفاعهما انتهى فيها الى طلب الحكم ببطلان الطعن لإعلانه للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها ولاية شرعية على أبنائها القصر فى حين أنهم بلغوا سن الرشد قبل التقرير بالطعن ، وقدمت نيابة النقض مذكرة برأيها انتهت فيها الى عدم قبول الطعن للتقرير به من غير صفة لأن سند الانابة لا يتضمن تخويل إدارة القضايا حق التقرير بالطعن أمام المحكمة

العليا نيابة عن الطاعن بصفته وفي حالة قبوله نقض الحكم مع الاعادة ، وبالجلسة تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن فإنه يبين من أوراق الطعن أن الطاعن اختصم المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها ولية على أبنائها القصر وهم (...) و (...) و (...) وكان يبين من شهادات ميلادهم المودعة ضمن حافظة مستندات المطعون ضدهم أن آخرهم من مواليد 1986.1.30 م بما يكون معه أنهم بلغوا سن الرشد وفقا لأحكام القانون رقم 17 لسنة 1992 م بشأن تنظيم أحوال القاصرين قبل التقرير بالطعن الذي تم بتاريخ 2005.6.5 م ، وكان لا يوجد في الأوراق ما يفيد استمرار قوامة أمهم عليهم او تغيير في صفتها من قيم إلى وكيل عنهم ، وبذلك لم تعد لها صفة في تمثيلهم أمام القضاء استنادا إلى تلك القوامة ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب على الطاعن ان يراقب ما يطرأ على خصمه من تغيير في الصفة قبل اختصامه وإعلانه بالطعن ، ليعلن من يصح اختصامه قانونا بالصفة التي يجب ان يتصف بها .

وحيث أن المطعون ضدهم المذكورين قد بلغوا سن الرشد وأصبحوا محكوما لهم قبل التقرير بالطعن فإنه يتعين اختصامهم بأشخاصهم في الطعن ، وكان التعويض المحكوم به جاء مجملا دون تحديد نصيب لكل من الأم وأبنائها فإنه يكون غير قابل للتجزئة عملا بالمادة 305 من قانون المرافعات فإنه يتعين اختصام جميع المحكوم لهم في الطعن وإلا كان الطعن باطلا ، وإذ لم يقم الطاعن بصفته باختصام من بلغوا سن الرشد في الطعن بأشخاصهم وفي موضوع غير قابل للتجزئة فإن الطعن يكون باطلا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة ببطلان الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام
الطاعن بصفته المصاريف .

طعن مدني رقم 52/658 ق

بالجلسة المنعقدة علناً صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 26.6.2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- سعيد على يوسف. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- على مختار الصقر.
:- الهاشمي على الطربان.
:- الهاشمي على السني.
:- مختار عبدالحميد منصور.

وبحضور المحامي العام
بنياية النقض الأستاذ:- محمد الهادي جبران.

تعويز عن عقار نزع ملكيته للمنفعة العامة - الأصل فيه أن يكون نقدا - التعويز العيني بفرض البديل - دون التحقق من وجوده لدى المحكوم عليه خطأ في تطبيق القانون .	جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأصل في التعويز عن العقارات التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أن يكون نقدا ولا يصار إلى التعويز العيني (البديل) وفرضه على جهة الإدارة إلا إذا توافر لديها هذا البديل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام جهة الإدارة بتوفير بديل دون التأكد من توفره لدى الإدارة فإنه يكون قد خالف القانون.
--	---

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة الشفوية ورأي
نيابة النقض والاطلاع على الأوراق وبعد المداولة .

الوقائع

تخلص الواقعة في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم 94/518 م أمام محكمة طرابلس الابتدائية قالا فيها إن الطاعنين نزعا ملكية عقارهما المحدد بالأوراق المملوك لهما على الشيوخ وهما في حاجة إليه وأن جهة الإدارة رفضت إعادته لهما أو توفير بديل ، وانتهيا إلى طلي الحكم بإلزام الطاعنين توفير قطعة أرض بديلة للقطعة المنزوعة ملكيتها وتعويضهما بستين ألف دينار مع غرامة تهديدية بواقع عشرة دنائير يوميا في حالة التقاعس في التنفيذ ، والمحكمة قضت بإلزام الطاعن الأول وأمين اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق - سابقا- بصفتيهما متضامنين توفير قطعة أرض صالحة للبناء للمطعون ضدهما ورفض ما عدا ذلك ، وقضت محكمة استئناف طرابلس في الاستئناف المرفوع من المحكوم عليهما برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2005.3.19 م وأعلن في 2005.6.21 م .

وبتاريخ 2005.7.20م قرر أحد أعضاء إدارة القضايا الطعن فيه بالنقض لدى قلم كتاب المحكمة العليا مودعا مذكرة بأسباب الطعن وصورة من الحكم المطعون فيه وأخرى من الحكم الابتدائي ضمن حافظة مستندات .

وبتاريخ 2005.7.27 م أودع أصل ورقة إعلان الطعن معلنة إلى المطعون ضدهما إداريا في 25 و 2005.7.26 م .

وبتاريخ 2005.8.28م أودع محامي المطعون ضدتهما سند
وكالته وحافطة مستندات ومذكرة دفع فيها ببطالان إجراءات إعلان
الطعن لعدم تبليغ موكلية بها .
أعدت نيابة النقض مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن
شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة وفي
الجلسة تمسكت برأيها .

الأسباب

حيث إنه عن شكل الطعن فإن ما دفع به محامي الطاعن
غير صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على محضري إعلان الطعن
للمطعون ضدتهما أنه قد تم إعلانهما إداريا ووفق الأوضاع المقررة
وقدما مذكرة بدفاعهما أقرأ فيه باستلام صورتي الإعلان المسلمة
لمركز الشرطة ، بما يكون معه إجراءات إعلانهما قد تمت
صحيحة فضلا عن إن تقديمهما لمذكرة بدفاعهما يصحح الإجراء
على فرض أنه مشوب بعيب مع أنه ليس كذلك .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول
شكلا.

وحيث إن مما ينعي به الطاعنون على الحكم المطعون فيه
القصور في التسبب ذلك أن حكم محكمة أول درجة فيما قضى به
من إلزام جهة الإدارة توفير بديل لقطعة أرضهما التي نزعت
ملكيتها للمنفعة العامة دون أن يدلل على توافر البديل العيني لديها
ورغم أن الأصل في التعويض أن يكون نقدا والاستثناء هو
التعويض العيني ولا يفرض .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن الأصل في التعويض عن
العقارات التي يتقرر لزومها للمنفعة العامة وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة أن يكون نقديا ولا يصار إلى التعويض العيني
" البديل " وفرضه على جهة الإدارة إلا إذا ثبت توافره لديها .

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد ألزم جهة الإدارة توفير بديل لقطعة الأرض الخاصة بالمطعون ضدهما المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة دون ان يدلل على توافر هذا البديل لدى جهة الإدارة، وإذ أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه دون أن يورد ما يؤكد على وجود هذا البديل فإنه يكون قاصر التسبب متعين النقض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف طرابلس للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى وإلزام المطعون ضدهما المصاريف .

القضاء الجنائي

طعن جنائي رقم 53/651 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 27 جمادى الأولى
الموافق 2007 /6/12 مسيحي بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- فتحي عريبي دهان. رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- عبد العظيم محمود سعود
:- رجب أبو راوى عقيل.
:- الطاهر الصادق يوسف.
:- الصادق الطاهر سعيد.
وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ :- محمد ابو عجيلة ذياب.

أرض زراعية -
حمايتها - قيام
الجرائم المنصوص
عليها في القانون رقم
15 لسنة 1992 بشأن
حماية الأراضي
الزراعية - شرطه
- تخلفه - أثره

إذا كان القانون رقم 15 لسنة 1992 م
بشأن حماية الأراضي الزراعية قد
اشتراط لقيام الجرائم المنصوص عليها
فيه أن تكون الأرض المعتدى عليها
أرضا زراعية بالمعني الذي عناه
القانون ، فإن مقتضى ذلك أن الأرض
إذا لم تكن زراعية فقد يتخلف شرط قيام
الجريمة بشأنها.

وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى ببراءة المطعون ضده استنادا
على تقرير الخبير الذي تضمن أن
الأرض موضوع الدعوى ليست
زراعية ، وانها أرض صخرية لا
تصلح للاستثمار الزراعي فإنه لا يكون

قد خالف القانون ويكون طعن النيابة
فيه في غير محله يتعين رفضه .

بعد تلاوة تقرير التلخيص، وسماع أقوال النيابة ، والاطلاع
على الأوراق وتمام المداولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده لأنه بتاريخ
3 . 4 . 2005م بدائرة مركز الشرطة الزراعية بغريان :- أوقع
ضررا بأرض زراعية بأن قام بجرف جزء من أرض المجني عليه
(...) المحاذية لمحجر الزلط الخاص به على النحو المبين
بالأوراق، وقدمته إلى المحكمة الجزئية لمعاقبته وفق الوصف
المتقدم وبالمادتين 2 / أ من القانون رقم 15 لسنة 1992 بشأن
حماية الأراضي الزراعية ، 1 من القانون رقم 6 لسنة 1425
بشأن تعديل حكم بالقانون سالف الذكر، ومحكمة غريان الجزئية
قضت ببراءة المطعون ضده مما نسب إليه . استأنفت النيابة العامة
هذا الحكم ، ودائرة الجرح والمخالفات المستأنفة بمحكمة غريان
الإبتدائية قضت بقبول الإستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد
الحكم المستأنف .

وهذا هو الحكم محل الطعن

الإجراءات

في 21 . 1 . 2006 م صدر الحكم المطعون فيه، وفي 19 . 3 .
من العام نفسه قرر أحد أعضاء النيابة العامة الطعن فيه بطريق
النقض لدى قلم كتاب المحكمة التي أصدرته ، وأودع في اليوم ذاته
ولدى ذات القلم مذكرة بأسباب الطعن موقعة منه .

رأت نيابة النقص في مذكرة الرأي التي أودعتها ملف الطعن قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .
حددت جلسة 2007.6.5 م لنظر الطعن - وبهذه الجلسة تلا المستشار المقرر تقريره ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضرها ثم حجت للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن النيابة الطاعنة تتعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون إذ أن الحكم الجزئي المؤيد لأسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده مما نسب إليه على أساس أن الأرض التي قام المطعون ضده بجرفها ليست أرضا زراعية وفاته أن القانون لا يشترط لقيام هذه الجريمة أن تكون الأرض المعتدى عليها كذلك بل يكفي أن تكون قابلة للاستثمار ، والأرض التي وقع عليها الاعتداء قابلة لذلك ، مما يجعل الحكم معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الجزئي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه استعرض وقائع الدعوى ثم انتهى إلى براءة المطعون ضده مما نسب إليه وساق تبريرا لقضائه من الأسباب قوله : (... .. والمحكمة وهي بصدد تكوين عقيدتها بعد إحاطتها بكل ما له أصل ثابت بالأوراق ترى عدم ثبوت الاتهام في حق المتهم ، ذلك أن نص المادة الثانية من القانون رقم 15 لسنة 1992 م لا ينطبق على واقعة الحال حيث إن نص المادة يشترط في الأرض التي يوقع بها الضرر أن تكون أرضا زراعية وهو ما لم يتوافر في هذه الواقعة حيث إن الأرض محل الدعوى بجوار المحجر الخاص بالمتهم وهي ليست أرضا زراعية على النحو الثابت بتقرير الخبير الزراعي المؤرخ

فى 2005.4.2 م المرفقة صورة منه والذي أثبت أن الأرض المتنازع عليها داخل مجرى الوادى وأن الأرض هذه كلها غير زراعية ، والأعمال لازالت قائمة بسحب المواد الخام منها ...) .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم 15 لسنة 1992 م فى شأن حماية الأراضي الزراعية تنص فى فقرتها الاولى على : " يحظر إيقاع الضرر بالأراضي الزراعية وما عليها من أشجار ومغروسات سواء كان ذلك بإتلاف التربة أو إفساد معدن الأرض أو إنقاص خصبتها أو إتلاف الأشجار والمغروسات أو قطعها أو الإضرار بها على أي نحو أو تخريب منابع المياه أو وسائل حملها أو ضحها أو غير ذلك من الأعمال الضارة " ، وقد تولت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون السالف الذكر بيان المقصود بالأراضي الزراعية الواردة بنص المادة الثانية من القانون المذكور التي سبق إيرادها فقالت : ((فى تطبيق أحكام هذا القانون ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك يقصد بالأراضي الزراعية التي تكون مستثمرة أو قابلة بطبيعتها للاستثمار والمشجرة سواء كانت خارج المخططات المعتمدة للمدن والقرى أو داخلها)) وواضح من هذين النصين أن المشرع كان قد قصد بهذا القانون الحد من محاولات إنقاص مساحات الأراضي الزراعية التي هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني ، كما قصد أيضا المحافظة على البيئة والغطاء النباتي باعتبارهما يكونان شريان الحياة السليمة ، ولقد عمد من أجل تحقيق هذا القصد إلى تجريم الأفعال التي عددها والتي يؤدي ارتكابها إلى الإضرار بالأراضي الزراعية ، ومؤدى ذلك أنه يشترط لقيام إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم 15 لسنة 1992 م بشأن حماية الأراضي الزراعية أن تكون الأراضي المعتدى عليها أرضا زراعية بالمعنى الذي عناه القانون المذكور إضافة إلى توافر باقي ما يلزم توافره من شروط لقيام الجريمة بوجه

عام ، فإذا ما كانت الأرضي التي قيل بالاعتداء عليها غير ذلك فإن الجريمة لا تقوم في حق الفاعل ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد أثبت - على نحو ما سلف إيراد - أن الأرض التي قام المطعون ضده بجرفها ليست زراعية وأنها لا تقبل للاستثمار الزراعي لأنها صخرية كما ورد بتقرير الخبير الفني المرفق بملف الدعوى ، وهذا الذي جاء به الحكم تطبيق سليم للقانون وتحقيق لأهدافه التي شرع من أجلها ويستند إلى أصل ثابت بالأوراق ولا يخالف العقل والمنطق بما يكون معه نعي النيابة الطاعنة عليه في غير محله ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، ورفضه موضوعاً .

طعن جنائي رقم 53/825 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 4 جمادى الآخرة
الموافق 2007.6.19 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس
برئاسة المستشار الأستاذ:- فتحي عريبي دهان. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- عبدالعظيم محمود سعود.
:- رجب أبو راوي عقيل.
:- الطاهر الصادق يوسف.
:- الصادق الطاهر سعيد.
وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ :- محمد أبو عجيبة ذياب.

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى	تتناقض بين منطوق
ببراءة الطاعنين من تهمة نزع حدود	الحكم مع بعضه
ارض المجنى عليه ، ودانتهما عن	ومع اسبابه -
ارغام الغير على ذلك ، وكان القضاء	بطلان - اساس ذلك.
ببراءتهما من التهمة الاولى يستلزم	
براءتهما من الثانية ، فإن القضاء	
ببراءتهما من الاولى يتناقض مع	
القضاء بإدانتتهما عن الثانية ومن ثم	
يكون الحكم المطعون فيه متناقضا	
ومضطربا في أسبابه مما يتعين معه	
نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من	
التهمة الثانية ايضا .	

الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعنين ، بأنهما بتاريخ 2005/6/26 م
بدائرة مركز شرطة زليتن :-

المتهم الأول وحده :-

أتلف مالا منقولا وصيره غير نافع كليا ، حالة كون الفعل
اقترن بتهديد الأشخاص ، وذلك بأن قام بتكسير زجاج سيارة
المجني عليه (...) ، الأمامي أثناء تهديده له ، وعلى النحو الثابت
بالأوراق .

المتهمان معا :-

1/ أرغما الغير بالتهديد على إتيان فعل يكون جريمة حالة كونهما
حصلا على نفع غير مشروع اضرارا بالغير بأن أجبرا المجني
عليهما (...) ، (...) ، و (...) ، على نزع حدود عقار المجني
عليه (...) ، واتلاف الطوب الاسمنتي الخاص به ، وعلى النحو
المبين بالأوراق .

2/ هددوا الغير بإنزال ضرر غير مشروع به بارتكاب جريمة ضد
النفس بأن حاولا الاعتداء على المجني عليه سالف الذكر بالضرب
ووجها له عبارة " معاش تجئ للأرض إذا جئت نقتلوك " ، وعلى
النحو المبين بالأوراق .

3/ نزعا حدود عقار مملوك للغير بقصد تملكه كليا بأن أجبرا
سائقي آلتى الجرف " الكاشيك " على إزالة الحد الفاصل لأرض
المجني عليه المذكور ، وعلى النحو المبين بالأوراق .

4/ خدشا شرف شخص في حضوره بأن وجها للمجني عليه السالف
الذكر العبارات المبينة بالمحضر ، وعلى النحو المبين بالأوراق .

وقدمتهما إلى محكمة زليتن الجزئية ، وطلبت منها معاقبتهما
عما أسند إليهما بالمواد 1/429 ، 2 ، 3 ، 1/430 ، 1/76 ، 1/457 ، 2

بند 1 ، 453 ، 1/438 من قانون العقوبات ، والمحكمة المذكورة بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضوريا :

أولاً:- ببراءة المتهم الأول من التهمة الأولى المسندة اليه وحده " الإلتلاف " .

ثانياً:- بإدانة المتهمين عن التهم الأولى والثانية والثالثة وبمعاقبة كل واحد منهما بالحبس ثلاثة أشهر عن التهمتين الأولى والثالثة معا وبالحبس ثلاثة أشهر عن التهمة الثانية ، وأمرت المحكمة بوقف نفاذ العقوبة المقضي بها مدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا ، وبلا مصاريف جنائية .

ثالثاً:- بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن التهمة الرابعة المسندة للمتهمين معا ، ولم يجد هذا الحكم قبولا لدى المحكوم عليهما فقاما باستئنافه في الميعاد القانوني ، ودائرة الجرح والمخالفات المستأنفة بمحكمة زليتن الابتدائية قضت في الاستئناف بتاريخ 2006/2/22 م بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن التهمتين الأولى والثالثة وبمعاقبة المتهمين بالحبس لمدة شهرين عن التهمة الأولى المسندة إليهما ، وأمرت المحكمة بوقف نفاذ العقوبة المقضي بها المدة القانونية، ورفض الاستئناف ، وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، وبلا مصاريف جنائية .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الاجراءات

بتاريخ 2006/2/22 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 4/19 من نفس السنة قرر محامي المحكوم عليهما بالطعن عليه بطريق النقض أمام قلم كتاب نيابة زليتن الكلية ، وبذات التاريخ ولدى نفس الجهة أودع المحامي المذكور مذكرة بالأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة منه ، قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانوني

رأت فيها قبول طعني الطاعنين شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لنظرها مجدداً من هيئة أخرى ، حددت جلسة 2007/6/12 م لنظر الطعن ، وبها تلا المستشار المقرر تقرير التلخيص ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضرها ، وأصرت نيابة النقض على رأيها السابق ، ثم حُجزت للحكم بجلسة اليوم .

والمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ، وسماع المرافعة الشفهية ، رأى نيابة النقض ، والمداولة قانوناً .
من حيث إن الطعنين قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .
وحيث ينعي الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالتناقض في الأسباب والقصور في التسبيب إذ قضى ببراءتهما من تهمة نزع الحدود بينما عاقبهما عن تهمة إرغام الغير على اتيان فعل غير مشروع بأن اجبرا المجني عليهما (...) ، و (...) على نزع حدود عقار المجني عليه (...) وهو نفس الفعل المقضي فيه بالبراءة ، مما يعد ذلك تناقضاً بين أجزاء الحكم إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفع أو يورد مضمون شهادة الشاهدين السالف ذكرهما ، مما يعيبه بما يتعين معه نقضه .

وحيث يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوجز وقائع الدعوى وأقوال المتهمين وما أبداه محاميهما وما جاء في شهادة الشاهدين (...) ، و (...) ، انتهى إلى القضاء ببراءة الطاعنين من جريمة نزع حدود عقار المجني عليه (...) والقضاء بإدانتهم عن جريمة إرغام الشاهدين السالف ذكرهما على نزع حدود عقار المجني عليه محل الدعوى وأورد للتدليل على ذلك قوله:- وحيث يبين لهذه المحكمة من خلال مطالعة أوراق الدعوى وبحث ومناقشة أدلتها وأسانيدها أن محكمة البداية قد قضت بإدانة

المتهمين المستأنفين عن التهمتين الأولى والثالثة - نزع حدود عقار وإرغام الغير على ذلك - على اعتبار أنهما مرتبطان ببعضهما وفق نص المادة 1/76 عقوبات ، في حين أن الواقع يخالف ذلك حيث إن الفعل الصادر عن المتهمين لا يشكل إلا جريمة الإرغام المعاقب عليها بنص المادة 1/429 ، 2 من قانون العقوبات ، ولا تقوم مع هذا الفعل جريمة نزع الحدود المعاقب عليها بنص المادة 453 من قانون العقوبات ، ولعدم توافر أركانها وعناصرها القانونية مما ترى معه هذه المحكمة إلغاء ما انتهى إليه الحكم المستأنف فيما يتعلق بربط هاتين التهمتين والقضاء ببراءة المتهمين المستأنفين من التهمة المسندة إليهما - نزع حدود عقار " .

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعا بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه ، وهو بصدد التدليل على صحة قضائه ببراءة الطاعنين من تهمة نزع حدود عقار المجنى العقار المجني عليه السالف الذكر وإدانتها عن تهمة إرغام الغير على نزعها يناقض بعضها بعضا لأن القضاء ببراءة الطاعنين من تهمة نزع حدود العقار لعدم توافر أركانها وعناصرها القانونية يترتب عليه عدم قيام جريمة إرغام الغير على القيام بنزع الحدود ، وذلك يعد تناقضا واضطرابا في أسباب الحكم يدل على أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تكن واضحة لديها إلى الحد الذي يكون معه نعي الطاعنين في هذا الوجه في محله .

ويتعين لذلك الحكم ببراءة الطاعنين عن التهمة الأولى إرغام الغير - عملا بنص المادة 25 من قانون المحكمة العليا رقم 6 لسنة 1982 م وتعديلاته إذ أن الواقعة لا تحتاج إلى تحقيق .

وحيث إن من المقرر أن التناقض في الشهادة الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أجزاء الشهادة الواحدة أو بين مجموع

الشهادات التي أخذ بها الحكم بحيث يجعلها متخاذلة لا يمكن استخلاص نتيجة سليمة منها يطمأن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح في أسبابه بأنه قد أخذ بشهادة الشاهدين السالف ذكرهما في القضاء بإدانة الطاعنين بشأن تهمة تهديد المجني عليه المذكور وأورد مضمون شهادة كل منهما بما لا تتناقض فيها يعيب الحكم ، مما يضحى النعي على الحكم بتناقض الشهادة التي أقام عليها قضاؤه في غير محله ، فضلا عن أن الطاعنين لم يبينوا موضع التناقض في شهادة الشاهدين الذي يعيبها ، الأمر الذي يضحى معه نعيهما على الحكم في هذا الوجه غير سديد ويتعين معه رفضه موضوعا فيما يتعلق به .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ، ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في تهمة إرغام الغير على نزع حدود عقار المجني عليه، وبراءة الطاعنين منها ورفض الطعنين فيما عدا ذلك.

طعن جنائي رقم 53/921 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 04 جمادى الآخرة الموافق 6.19 . 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- فتحي عريبي دهان. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة:- عبد العظيم محمود سعود.
:- رجب أبوراوي عقيل.
:- الطاهر الصادق يوسف.
:- الصادق الطاهر سعيد.

وبحضور المحامي العام
بنيابة النقض الأستاذ :- محمد أبو عجلة ذياب.

إيذاء خطير - لما كان المشرع لم يحدد نسبة معينة
ماهيته - تحققه - للتشويه في الوجه ، أو للإضعاف الذي
شرطه - أساسه - يطرأ على أي حاسة من حواس المجني
أثره . عليه بفعل الجاني ، لكي تتحقق به جريمة
الإيذاء الخطير ، وإنما اكتفى بأن يكون
التشويه أو الإضعاف مستديما وكان الحكم
المطعون قد قضى بقيام جريمة الإيذاء
الخطير في حق الطاعن ودانته عنها
استنادا على تقرير الطبيب الشرعي الذي
ورد فيه أن إصابة المجني عليه قد نتج
عنها ميل في عظمة الأنف نتج عنه
صعوبة دائمة في التنفس بنسبة خمسة إلى
عشرة في المئة فإنه يكون قد طبق صحيح
القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص ،
وسماع أقوال نيابة النقص ، وتمام المدولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر ، بأنهما بتاريخ
2002.7.23 م بدائرة مركز شرطة الخمس :

المتهم الأول وحده (الطاعن) :

1. أحدث بالمجني عليه " المتهم الثاني " أذى في شخصه أدى إلى
مرضه ، وذلك بأن ضربه عمداً برأسه فألحق به الإصابات المبينة
بتقرير الطبيب الشرعي رقم 2002/4688 م ، والتي نشأ عنها جرح
مفتوح بأنفه وكسر بعظمة الأنف مسببة له عجزاً دائماً بنسبة ما بين
5 إلى 10% ، وعلى النحو المبين بالأوراق .

2. بوصفه موظفاً عمومياً استعمل العنف ضد آحاد الناس أثناء
ممارسة وظيفته ، وذلك بطريقة تحط من شرفه وبشكل يسبب له
ألماً بدنياً ، وذلك بأن قام بصفته شرطياً يتبع الشرطة السياحية
بضرب المتهم الثاني ومسكه وجره بشكل يحط من شرفه وسبب له
الإصابات الواردة بالتقرير الطبي المرفق ، وعلى النحو الوارد
بالأوراق .

المتهم الثاني :

استعمل القوة لمقاومة رجل من رجال الأمن أثناء تأدية
وظيفته ، وذلك بأن قاوم المجني عليه " المتهم الأول " الشرطي
التابع للشرطة السياحية الذي كان مكلفاً بإحضاره إلى المركز
وحصل مع الفعل ضرب نشأ عنه جرح ، وعلى النحو المبين
بالأوراق .

وقدمتهما إلى غرفة الاتهام بمحكمة الخمس الابتدائية وطلبت
منها إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما عما أسند إليهما

بمقتضى نصوص المواد 1/381، 431 ، 2/247 من قانون العقوبات، والغرفة قررت ذلك مع إضافة المادة 1/76 من قانون العقوبات إلى القيد ومحكمة الجنايات قضت في الدعوى بتاريخ 2006.2.16 م حضورياً :

أولاً : ببراءة المتهم (...) ، مما نسب إليه .
ثانياً : بإدانة المتهم (...) ومعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، عما أسند إليه ، و بلا مصاريف جنائية

وهذا هو الحكم المطعون فيه
الإجراءات

بتاريخ 2006.2.16 م صدر الحكم المطعون فيه ، وفي يوم 4.3 من نفس السنة قرر محامي الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض أمام قلم كتاب المحكمة التي أصدرته وبذات التاريخ ، ولدى نفس القلم أودع المحامي المذكور مذكرة بالأسباب التي بنى عليها الطعن موقعة منه ، قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها في الطعن انتهت فيها إلى طلب عدم قبول الطعن شكلاً وسقوط حق الطاعن فيه إذا لم يتمثل لتنفيذ الحكم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن وقبوله شكلاً إذا قدم نفسه للتنفيذ وفي الموضوع برفضه .

حددت جلسة 2007.6.12 م ، لنظر الطعن ، وفيها تلا المستشار المقرر تقرير التلخيص ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، ونيابة النقض عدلت عن رأيها السابق بعد تقديم الطاعن نفسه لتنفيذ العقوبة وطلبت قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً ، وتم حجز الدعوى للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

حيث إنه الطعن قد استوفى الشكل المقرر له في القانون .
وحيث يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة 1/381 من قانون

العقوبات ، التي دين بها الطاعن لا تنطبق على واقعة الدعوى فقد أقر المجني عليه بأنه لا يعاني من أية عاهد وأن حاسة الشم عنده طبيعية ولكن المحكمة أخذت بالنتيجة التي توصل إليها الطبيب الشرعي في تقريره المرفق بملف الدعوى وأهملت دفع الطاعن بعدم انطباق مادة الاتهام ولم تورد دفع الطاعن وترد عليه بما يفيد التسليم بصحته أو بما يفنده قانوناً رغم أنه دفع جوهرى حيث كان عليها تعديل قيد ووصف الاتهام بالمادة 1/379 من قانون العقوبات لأن مدة المرض لم تتجاوز الخمسة أيام ومن ثم التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لتنازل المجني عليه وعدم انطباق المادة 1/381 من قانون العقوبات وإذ خالفت المحكمة المطعون في حكمها هذا النظر فإن ذلك يعيب حكمها بما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أوجز وقائع الدعوى عرض لإيراد ما جاء من أقوال المجني عليه والطاعن بمراحلتي الاستدلال والتحقيق وما جاء على لسان شهود الواقعة وما أبداه دفاع الطاعن ثم انتهى وهو بصدد القضاء بإدانة الطاعن وبيان الأدلة التي عول عليها من ذلك إلى قوله : " حيث أن المحكمة وهي بصدد تكوين رأيها بالأوراق وبعد مطالعتها والمدولة قانوناً تبين لها أن التهمتين المسندتين إلي المتهم الأول " الطاعن " ثابتتان في حقه ثبوتاً قاطعاً ويقينياً أخذاً من اعتراف المتهم بحصول الواقعة في محضر جمع الأدلة وأمام النيابة العامة حيث اعترف بأنه نذهب إلى المتهم الثاني " المجني عليه " وأنه قد حصلت مشادة بينهما نتج عن ذلك إصابة كليهما وبما جاء في أقوال المجني عليه " المتهم الثاني " في محضر جمع الأدلة وأمام النيابة العامة وغرفة الاتهام حيث ذكر أن المتهم الأول طلب منه الحضور معه إلى مركز الشرطة السياحية فطلب منه أن يتركه حتى يقوم بقفل الخزنة والمكتب وأن يتصل بمفوض الشركة فأخذ منه جهاز الهاتف وقام

بضربه برأسه على أنفه ، وكذلك بما جاء في شهادة كل من (...) ، و (...) ، و (...) ، حيث شهدوا جميعاً بأنهم شاهدوا المتهم الثاني وهو يُضْرَبُ من قبل شخصين من الشرطة السياحية وأكد الشاهد الثاني بأن المتهم الأول " الطاعن " هو الذي ضرب الثاني برأسه على أنفه ، وما جاء في تقرير الطبيب الشرعي المرفق بالأوراق ، والذي يحمل رقم 2002/4688 وجاء في نتيجته بأن المجني عليه استقرت حالته مخلفةً له ميولاً نسبياً بعظمة الأنف مع الصعوبة النسبية في التنفس مسببة له عجزاً دائماً تتراوح نسبته ما بين خمسة إلى عشرة في المائة " .

وحيث ان المحكمة قد أوردت دفع الطاعن بعدم انطباق نص المادة 1/381 عليه وردت عليه بقولها : " إن تقرير الطبيب الشرعي رقم 2002/4688 جاء صريحاً وواضحاً حيث ذكر بأن الحالة استقرت مخلفةً ميولاً نسبياً في عظمة الأنف مع الصعوبة النسبية في التنفس مسببة له عجزاً دائماً يتراوح ما بين خمسة وعشرة في المائة ، أي أن العجز لحق شقين الأول ما لحق بعظمة الأنف والثاني ما لحق بالتنفس ونسبة العجز كما قدرها الطبيب من خمسة إلى عشرة في المائة ، هي نسبة بسيطة لا تظهر إلا في حالة حصول أي مرض للجهاز التنفسي حتى يمكن للمجني عليه أن يتبينها، وبالتالي فإن الدفع في غير محله " .

لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يحدد نسبة معينة للتشويه في الوجه أو للإضعاف الذي يطرأ على أي حاسة من حواس المجني عليه والذي تتحقق به جريمة الإيذاء الخطير وإنما اكتفى بأن يكون التشويه أو الإضعاف مستديماً ، ومن ثم فإن إضعاف أي حاسة من حواس المجني عليه أو التشويه في الوجه بأي نسبة تقوم به هذه الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد أورد دفع الطاعن بعدم انطباق نص المادة الأولى من قانون العقوبات ، في حقه ورد عليه

بما يفيد قيام جريمة الإيذاء الخطير في حقه مسترشداً في ذلك
بتقرير الطبيب الشرعي الذي أوضح بأن إصابة المجني عليه نتج
عنها ميول نسبي بعظمة الأنف مسببا صعوبة نسبية في التنفس نتج
عنه عجزاً دائماً بالمجني عليه يتراوح ما بين خمسة إلى عشرة في
المائة ، الأمر الذي يكون معه الحكم قد التزم صحيح القانون
ويكون معه ما يثيره الطاعن لا يخرج عن كونه مجادلة موضوعية
للمحكمة بشأن عدم قيام جريمة الإيذاء الخطير في حقه . مما يجعل
ما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه غير سديد ويكون معه
الطعن قد أقيم على غير أساس مما يتعين معه رفضه موضوعاً .
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، ورفضه موضوعاً .

طعن جنائي رقم 53/1456 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الاثنين 10 جمادى الاولى
الموافق 25/6/2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ:- عبد الحفيظ عبدالدائم الشريف. رئيس الدائرة
وعضوية المستشارين الأساتذة:- سالم حسن اسماعيل.
:- التواتي حمد أبو شاح.
:- بوسيف عيسى الفرجاني.
:- عبد السلام امحمد بحيج.

وبحضور نائب نيابة

بنياية النقض الأستاذ :- عبد الله أبورزيزة .

مادة مخدرة - قصد
الاتجار فيها -
ماهيته - أثر ذلك .
جرى قضاء هذه المحكمة على أن قصد
الاتجار في المواد المخدرة يتحقق كلما
كان التصرف فيها للغير بمقابل ، سواء
أكان هذا المقابل نقدا أم عينا ، أم منفعة
وسواء حصل الفاعل على هذا المقابل
أم لم يحصل ، ولا يلزم تكرار الفعل أو
تحقق الربح ، أو استهدافه ، وبغض
النظر عن مقدار المادة محل التصرف .

تفتيش منزل المتهم من قبل
مأمور الضبط القضائي بناء
على تدب من النيابة العامة
له ، وبحضور صاحب
المنزل - صحيح قانونا -
اساس ذلك - اثره .
لما كانت المادة 1/76 من قانون
الإجراءات الجنائية قد نصت على
أن (يحصل تفتيش المنزل
بحضور المتهم أو من ينوبه
عنه إن امكن ذلك) وكان
الثابت من الحكم المطعون فيه

ومن محضر جمع الاستدلالات أن التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي بمنزل الطاعن قد تم بناء على ندب النيابة العامة له فإن التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي بمنزل المتهم وبحضوره يكون صحيحا ، ولا لزوم لحضور شاهدين لعملية التفتيش في هذه الحالة لان ذلك مطلوب عندما يكون التفتيش قد تم من قبل مأمور الضبط القضائي وبدون أن يكون منتدبا من قبل النيابة العامة وفق نص المادة 40 من قانون الإجراءات الجنائية وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون قد رفض الدفع ببطلان التفتيش الذي أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة فإنه لا يكون قد خالف القانون.

من المقرر أن التناقض الذي يعيب شهادة الشاهد ويبطلها هو ذلك التناقض الذي يقع في إجراء الشهادة الواحدة بحيث تكون متخادلة متضاربة بشكل لا يبقى معه ما يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها أو الأخذ بها. وإذا كان ذلك وكانت الشهادة التي عول عليها الحكم في إدانة الطاعن لا

تتناقض في شهادة الشهود - متى يكون مبطلا للشهادة - أساس ذلك - أثره .

تعارض فيها ولا تضارب، وهي واضحة الدلالة في النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد دان الطاعن اعتمادا على تلك الشهادة ولم يلتفت إلى الطعن فيها بالتناقض لا يكون قد خالف القانون.

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع رأى نيابة النقض والاطلاع على الاوراق والمدولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لانه بتاريخ 2005/7/20 م

بدائرة مكتب التحرى والمراقبة :-

1- اشترى بقصد الاتجار مادة مخدرة فى غير الاحوال المصرح بها قانونا بان اشترى من آخر مجهول مخدر الحشيش المبين وصفا ووزنا بالمحضر وبتقريرى الخبرة المرفقين وعلى النحو المبين بالاوراق .

2- باع بقصد الاتجار مادة مخدرة فى غير الاحوال المصرح بها قانونا بان باع لعضو ادارة المكافحة مخدر الحشيش المبين وصفا ووزنا .

3- حاز بقصد الاتجار المواد المخدرة المبينة بالوصفين السابقين فى غير الاحوال المصرح بها قانونا . وقد وقعت منه هذه الجريمة لذات الغرض الاجرامى من وقوع الجريمة السابقة وعلى النحو المبين بالاوراق .

وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة جنوب طرابلس الابتدائية احواله الى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد 1-1 / أ-2-7-

1/56 بند 1-42-46 من القانون رقم 7 لسنة 1990 م بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية وتعديلاته وبالمادتين 1/169-2/76 عقوبات والغرفة قررت ذلك . ومحكمة استئناف طرابلس دائرة الجنايات نظرت الدعوى وقضت فيه بتاريخ 2006/5/18 م حضوريا :-

بمعاقبة (...) بالسجن لمدة اربع سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف دينار عما اسند اليه وامرت بمصادرة المبرزات المضبوطة على ذمة القضية وبنشر ملخص الحكم مرتين على نفقة المحكوم عليه فى صحف الفجر الجديد والميزان والاعلان وبلا مصاريف جنائية .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

بتاريخ 2006/5/18 م صدر الحكم المطعون فيه وبتاريخ 2006/6/13 م قرر المحكوم عليه الطعن بالنقض لدى ضابط السجن وبتاريخ 2006/7/16 م اودع محامى الطاعن مذكرة باسباب الطعن موقعة منه لدى قلم كتاب المحكمة مصدرة الحكم .
قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانونى انتهت فيها الى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

وحددت جلسة 2007/5/23 م لنظر الطعن وفيها تلا المستشار المقرر تقرير التلخيص وتمسكت نيابة النقض برأيها السابق ، ونظرت المحكمة الدعوى على النحو الثابت بمحضر الجلسة ثم قررت حجزها للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان الطعن قد حاز اوضاعه المقررة قانونا فهو مقبول شكلا .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون بمقولة ان المحكمة المطعون فى حكمها قد استندت واستدللت على توافر نية الاتجار بحجم الكمية المضبوطة بحجرة المتهم وهو استدلال يخالف ما استقر عليه قضاء المحكمة العليا على ان حجم الكمية المضبوطة لا يعد دليلا على تحقق نية الاتجار مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب وكذلك ان المحكمة لم توضح فى حكمها المطعون عليه التبرير الصحيح للتناقض الذى ورد باقوال الشرطى (...) توضيحا مستساغا وان الاقرب للعقل والمنطق هو ما رواه المتهم من انه لم يقم ببيع أي مواد مخدرة للشرطى ويجعل الاجراءات اللاحقة باطلة ما يصم الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال كما ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، ان الثابت من الحكم المطعون فيه وكذلك من مذكرة الدفاع المقدمة من محامى المتهم انه دفع بعدة دفوع وهى :- 1) انتفاء الركن المادى للجريمة لكون المادة المخدرة الوارد وصفها بتقرير خبير التحاليل الكيمائية لم تضبط مع المتهم .

2) كما دفع ببطلان اجراءات التفتيش لعدم حضور شهود .

3) كما دفع بانعدام الجريمة لعدم صحة الواقعة .

4) كما دفع ببطلان الاعتراف المنسوب لموكله وقد ردت المحكمة على هذه الدفوع بقولها ان التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط استنادا لامر النيابة العامة لا يحتاج فيه لحضور أي شهود ، كما ان

التناقض المدعى بوجوده فى اقوال الشرطى (...) لا يعد تناقضاً مؤثراً فى اثبات الدعوى .

حيث ان واقعة تركه القبض على المتهم عند تسليمه المخدر للمرشد قد برره وان ذلك قد حصل سواء لهذا السبب أو السبب الذى ذكره امام النيابة العامة وهو دخول المتهم الى المنزل فذلك لم يغير من الامر شيئاً وان المحكمة المطعون على حكمها لم ترد على دفاع الطاعن رداً سائغاً الامر الذى يعد اخلاقاً بحق الدفاع وخلص دفاع الطاعن فى آخر مذكرة طعنه الى طلب قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الاعادة .

وحيث يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قد بين واقعة الدعوى ومواد القانون وعرض لبيان اقوال مأمور الضبط القضائى والمتهم ودفاعه ثم اورد ادلة الادانة فى قوله : « وحيث انه وباستعراض ما تقدم استناداً الى اقرار المتهم استدلالاً والذى تظمن المحكمة اليه لمطابقته للواقع وفق الوارد بالاوراق والذى جاء به باشر الاتجار بالمخدرات نوع حشيش منذ حوالى السنتين والذى يحصل عليه من شخص يدعى (...) والمقيم بمنطقة الهضبة تقسيم البدرى بالشراء وانه بتاريخ الواقعة باع لـ احد اعضاء المكافحة والمرشد ثلاث قطع من مخدر الحشيش بمبلغ قدره مائة وثلاثون ديناراً وعند الساعة الثامنة مساءً باع لشخص آخر قطعة من نفس المادة بمبلغ قدره خمسون ديناراً لشخص يدعى (...) يقيم بمنطقة الهضبة وانه عند الساعة الثانية عشرة ليلاً بينما كان نائماً بحجرته الواقعة فوق سطح منزلهم حضر اعضاء المكافحة وقاموا بتفتيش حجرته فوجدوا قطعتين من مخدر الحشيش احدها بحجم قالب الصابون على طاولة التلفزيون والى ما قرره الشرطى (...) استدلالاً ولدى محضر تحقيق النيابة العامة من انه بعد تأكده من المعلومات التى وصلت اليه من احد مصادره واتفاقه ومرشده مع

المتهم على بيعهما كمية من مخدر الحشيش بمبلغ قدره مائة وثلاثون ديناراً وتحديد موعد معه على وقت ومكان التسليم والتسليم وصرف المبلغ له من رئيس مكتب التحقيق ذهب برفقة زملائه والمرشد الى حيث منزل المتهم وانطلق هو والمرشد الى المنزل وعندما خرج لهما المتهم تصافحوا وتبادلوا الحديث ثم سألهما عن المبلغ فسلمه له حيث تأكد منه ووضع به جيب بنطلونه وسلم للمرشد ثلاث قطع من مادة يشتبه في كونها لمخدر الحشيش ودخل الى داخل منزله وعندما ذهب اعضاء المكافحة لتفتيش منزل المتهم ذهب معهم وقد ضبطت بالحجرة الخاصة بالمتهم قطعتان احدهما بحجم قالب الصابون على طاولة التفتزيون ، والى ما اثبتته مأمور الضبط والملازم اول رمضان سلامه لدى محضر جمع الاستدلالات من انه عند تنفيذه لاذن التفتيش الصادر له من وكيل النيابة العامة (...) وجد وزملاؤه اعضاء المكافحة على طاولة التفتزيون بحجرة المتهم الواقعة فوق سطح المنزل قطعتين من مادة يشتبه في كونها لمخدر الحشيش احدهما مستطيلة الشكل بحجم قالب الصابون والثانية متوسطة الحجم والى ما ورد بتقريرى خبير التحاليل الكيمائية الفاحص لقطع المخدرات المضبوطة على ذمة القضية والذي اثبت انها جميعها لمخدر الحشيش.

ومن عدم وجود سابق معرفة أو مشاكل بين المتهم والشرطى (...) وهذا ما اكده الاثنان فى افادتهما ترى المحكمة ان التهم الثلاث المسندة للمتهم ثابتة فى حقه بجميع اركانها القانونية ثبوتاً قطعياً جازماً لا لبس فيه ولا شك وتستخلص من قيامه ببيع الثلاث قطع لمرشد وعضو المكافحة (...) وحجم الكمية المضبوطة بحجرة المتهم وبيعه كميات اخرى من الحشيش لاشخاص آخرين تحقق نية الاتجار لديه فى المخدرات وتأسيساً على ما تقدم مترابطاً

فان المحكمة تدينه عنها جميعا طبق لنص المادة 277 / أ.ج وتعاقبه عنها طبقا لنصوص مواد الاتهام المبينة اعلاه بديباجة هذا الحكم]].
لما كان ذلك وكان قصد للاتجار فى المواد المخدرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يتحقق كلما كان التصرف فيها للغير بمقابل سواء كان هذا المقابل نقدا أو عينا أو منفعة وسواء حصل الفاعل على هذا المقابل أم لم يحصل عليه ولا يلزم تكرار الفعل أو تعدده ، ولا تحقق الربح أو استهدافه ، وبغض النظر عن مقدار المادة المخدرة التى يحوزها أو يتصرف فيها ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد اثبت فى حق الطاعن بيعه ثلاث قطع من مخدر الحشيش لعضو ومرشد المكافحة بمبلغ مائة وثلاثين دينار وأنه باع لشخص آخر قطعة من نفس المادة بمبلغ قدره خمسون دينار ، وهو ما يتحقق به قصد الاتجار فى حقه ، الامر الذى يكون معه النعى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله .

لما كان ذلك وكان ما استلزمته المادة 40 من قانون الاجراءات الجنائية من حضور شاهدين اثناء تفتيش منزل المتهم انما هو خاص بالتفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى طبقا لسلطاته المقررة فى المادة 26 من القانون المذكور ، حيث خولته هذا المادة تفتيش منزل المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أما التفتيش الذى تجريه النيابة العامة فى منزل المتهم أو يجريه مأمور الضبط القضائى فيه بناء على ندب النيابة له فان القانون لم يستلزم حضور احد من الشهود وان استلزم حضور صاحب المنزل أو من ينييه كلما امكن ذلك كما تقضى بذلك المادة 1/76 من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جمع الاستدلالات ان التفتيش الذى اجراه مأمور الضبط القضائى بمنزل الطاعن انما تم بناء على ندب النيابة له ، حيث ان

هذا الندب مدون في محضر جمع الاستدلالات وبذلك فان التفتيش الذي اجراه مأمور الضبط القضائي في منزل الطاعن وبحضوره يكون صحيحا ، واذ رفض الحكم المطعون فيه الدفع ببطلان التفتيش يكون صحيح النتيجة الامر الذي يكون معه النعى عليه في هذا الشأن في غير محله .

وحيث انه لما كان من المقرر ان التناقض الذي يعيب شهادة الشاهد ويبطلها هو ما يقع بين اجزاء الشهادة الواحدة من تعارض وتضارب يجعلها متخاذلة بحيث لا يبقى منها ما يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها أو الاخذ بها ، وكانت اقوال الشاهد التي عول عليها الحكم المطعون فيه على النحو الذي سلف بيانه لا تعارض فيها ولا تضارب وواضحة الدلالة على النتيجة التي استخلصتها منها المحكمة فضلا عن ذلك فان المحكمة المطعون في حكمها قد ردت على هذا الدفع بقولها :- [كما ان التناقض المدعى بوجوده في اقوال الشرطي (...) لا يعد تناقضا مؤثرا في اثبات الدعوى حيث ان واقعة تركه القبض على المتهم عند تسليمه المخدر للمرشد قد برره وان ذلك قد حصل سواء لهذا السبب أو السبب الذي ذكره امام النيابة العامة وهو دخول المتهم الى المنزل فذلك لم يغير من الامر شيئا] وهو رد سائغ سليم ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، الامر الذي يكون معه النعى على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رد على الدفع بكون اعتراف المتهم كان بالاكراه بقوله :- [وتري في انكار المتهم وادعائه التعرض للضرب والخوف من ذلك ما هو إلا مجرد محاولة يائسة منه للافلات من العقاب ذلك ان قوله جاء مرسلا لم يبين من الذي قام بضربه وإلا ابن تم ذلك واما ما ابداه محاميه من دفع فمردود عليه بما سبق ذكره في معرض سرد المحكمة

لأسباب اثبات الاتهام فى حق المتهم [الامر الذى يكون معه نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن فى غير محله .
لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة بتتبع الدفاع فى جميع مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل جزئية يثيرها فيه وانما يكفى فى شأنه الرد الضمنى المستفاد من ادلة الادانة التى عول عليها ، وكان ما اثاره دفاع الطاعن امام المحكمة المطعون فى قضائها فى مذكرته بشأن انعدام الجريمة لعدم صحة الواقعة وبانتفاء الركن المادى للجريمة لكون المادة المخدرة الوارد وصفها بتقرير خبير التحاليل الكيمائية لم تضبط مع المتهم، فان ذلك كله ليس إلا دفاعا موضوعيا الغرض منه التشكيك فى صحة الحكم واثارة الشبهات حول العناصر التى اعتمدها لترتيب النتيجة التى انتهى اليها والتى لها اصل ثابت بالاوراق ، وهو لذلك لا يقتضى ردا صريحا من المحكمة ويكفى فى شأنه الرد الضمنى المستفاد من الادلة التى عول عليها الحكم على النحو السالف بيانه وفيها الرد الضمنى على ما جاء بدفاع الطاعن . الامر الذى يكون معه النعى على الحكم فى هذا الشأن فى غير محله .
وحيث انه متى كان ذلك فان الطعن برمته يكون قائما على غير اساس ويتعين بالتالى رفضه موضوعا .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه.

طعن جنائي رقم 54/76 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الاثنين 10 جمادى الاولى
الموافق 25-6-2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- عبد الحفيظ عبد الدائم الشريف. رئيس الدائرة
وعضوية المستشارين الأساتذة:- سالم حسن اسماعيل.
:- التواتي حمد ابوشاح.
:- بوسيف عيسى الفرجاني.
:- عبدالسلام امحمد بحيج.

وبحضور نائب نيابة

بنياية النقض الأستاذ :- عبد الله أبو رزيزة

لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم 13 لسنة 1996 م بشأن إقامة حدي السرقه والحراية المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 2001 م قد نصت على أن الجريمتين المذكورتين قد تثبتان من بين ما تثبتان به باعتراف الجاني بمرحلتى التحقيق ، أو المحاكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانته للطاعن على اعترافه أمام النيابة العامة فإن نعى الطاعن على الحكم المذكور بأنه أخطأ في تطبيق القانون لكون الطاعن لم يعترف أمام المحكمة يكون في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .	إثبات - اعترف الجاني بارتكابه جريمة السرقة المعاقب عليها حدا أو الحراية أمام النيابة العامة كاف لادانته - أساس ذلك - أثره.
---	---

تقدير قيمة الشيء
المسروق بواسطة
خبير - غير لازم إذا
كان في الأوراق ما
يفيد هذه القيمة
أساس ذلك - أثره.

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن
قد اعترف أمام النيابة العامة بأن
مجموع ما أخذه نقدا من منزل المجني
عليه ، وثمن ما باعه من المجوهرات
التي قام بسرقتها من المجني عليه
حوالي ثمانمائة دينار ، فإنه لا حاجة إلى
نذب خبير لتقدير قيمة الشيء
المسروق ، ويكون الحكم المطعون فيه
وقد اكتفى باعتراف الجاني في شأن
قيمة الشيء المسروق لا يكون قد خالف
القانون ويكون الطعن فيه بمخالفة
القانون في غير محله.

عيوب الحكم - ليس
على المحكمة العليا
أن تبحث في عيوب
الحكم التي قد تكون
اعتورته إذا كان
الطاعن لم يتعرض
لها في اسباب الطعن
ما لم تكن تتعلق
بالنظام العام -
أساس ذلك - أثره .

لما كان من المقرر أنه يشترط في
أسباب الطعن أن تكون واضحة دون
غموض أو إيهام ، وأن تكون محددة
لوجوه العيب الذي يرى الطاعن أنها
اعتورت الحكم ، وكان الطاعن لم يحدد
ماهية الدفوع الجوهرية التي قال إنه
دفع بها أمام المحكمة المطعون في
قضائها ولم ترد عليها ، فإن نعيه يكون
مجملا مشوبا بالإبهام والغموض مما
يتعين معه عدم قبوله.

حالة الضرورة التي
لا يقوم معها حد

لما كان من المقرر أن حالة الاضطرار
التي لا يقوم معها حد جريمة السرقة هي

جريمة السرقة - تلك الحالة التي تتهدد الإنسان بهلاكه إذا لم يرتكب فعل السرقة ، ولما كان الثابت أن مرتب الطاعن مائتان وخمسون ديناراً في الشهر فإن حالة الاضطرار لا تكون متواترة والحالة هذه ويكون الحكم المطعون فيه وقد التفت عن الدفع بحالة الضرورة لا يكون قد خالف القانون ، كما انه لم يخالف القانون عندما التفت عن الدفع بالحاجة لعدم اعتبارها مانعاً من قيام جريمة حد السرقة ولو تحققت وفق أحكام القانون رقم 13 لسنة 1996 م.

الوقائع

تتلخص الوقائع في أن النيابة العامة اتهمت الطاعن لأنه بتاريخ 23-11-2005 م بدائرة مركز شرطة المدينة :-
أخذ خفية المنقولات المبيّنة نوعاً وقيمة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليه (...) بأن سرق من داخل منزله مجموعة مصوغات ذهبية ومبلغاً مالياً قدره خمسة وعشرون ألف دينار والتي تزيد قيمتها وقت حدوث السرقة على القيمة المحددة قانوناً حالة كونه عاقلاً أتم الثامنة عشرة سنة ميلادية مختاراً غير مضطر وعلى النحو المبين بالأوراق .
وقدمته الى غرفة الاتهام المختصة ، وطلبت منها إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد 1، 2، 8، 9 من القانون رقم 13 لسنة 1996م بشأن إقامة حد السرقة والحراية ، والمعدل بالقانون

رقم 10 لسنة 2001 م والمادة الاولى من القرار رقم 2 لسنة 2001 م الصادر عن المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

والغرفة قررت ذلك، والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى وقضت فيها حضورياً بمعاقبته حداً بقطع يده اليمنى من الرسغ وذلك عما نسب اليه وبلامصاريف جنائية .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

بتاريخ 7-8-2006 م صدر الحكم المطعون فيه ، وبتاريخ 12-8-2006 م قرر المحكوم عليه من داخل السجن الطعن فيه بطريق النقض وبتاريخ 14-8-2006 م أودعت إدارة المحاماة الشعبية لدى قلم كتاب المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه مذكرة بأسباب طعنه موقعة من أحد أعضائها .

ونياية النقض أودعت مذكرة برأيها القانون خلصت فيها الى قبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الاعادة .

وهذه المحكمة حددت لنظر الطعن جلسة 21-5-2007 م وفيها نظر ، حيث تلا المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وسمعت الدعوى وتمسكت نياية النقض برأيها السابق، ثم حجزت للحكم فيها بجلسة اليوم .

والمحكمة

بعد تلاوة تقرير التلخيص ، وسماع المرافعة الشفهية، ورأى نياية النقض والاطلاع الاوراق والمدولة قانوناً .
من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه المقررة له فى القانون فهو مقبول شكلاً .

وحيث ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون وإخلاله بحقه فى الدفاع وذلك على التفصيل الآتى:-

1- استند الحكم فى قضاء الادانة على أقوال الطاعن مع أنه قد أنكر الاتهام أمام المحكمة وقد نص قانون إقامة حدى السرقة والحرابة على أن جريمة السرقة المعاقب عليها حداً تثبت باقرار الجانى أمام هيئة قضائية ومن ثم فالعبرة بما ذكره أمام المحكمة التى لم يعترف أمامها بالاتهام وهذا ما يجعل الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون .

2- استقر قضاء المحكمة العليا على أن العبرة فى تقدير قيمة المسروقات هو برأى الخبير المختص وقد خلت الاوراق من مما يفيد تقدير قيمة المسروقات من ذلك الخبير، كما أن الحكم اعتمد على أقوال الشاهد (...) الذى ذكر أنه اشترى قطعة ذهبية من المتهم بمبلغ قدره مئتان وتسعون ديناراً وعلى فرض صحة أقواله فإن هذه القيمة هى أقل من قيمة نصاب جريمة السرقة الحدية الأمر الذى يجعل الحكم مخطئاً فى تطبيقه للقانون .

3- دفع دفاع الطاعن امام المحكمة المطعون فى حكمها بعدة دفعوع جوهرية والحكم وان كان أوردها فإنه لم يرد عليها مكتفياً بكتابة عبارة فى الصفحة الاخيرة منه بعد التوقيع على الحكم وأسبابه وهى (بأن الأدلة المبينة كافية للادانة ورادة على دفاع المتهم)

4- كما أن الدفاع أكد فى دفاعه عن الطاعن أنه كان محتاجاً ومضطراً للسرقة ، غير أن المحكمة لم تتحقق من هذا الدفع الجوهرى وكان عليها أن ترد عليه بأدلة سائغة وذلك كله يعد من الحكم إخلالاً بحق الطاعن فى الدفاع)

وانتهى الطاعن الى طلب قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه مع الاعادة ، وحيث يبين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد قرار الاتهام والاحالة متضمناً مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة معاقبة الطاعن بها وأقرتها غرفة الاتهام ، وأنه قد حضر أمام المحكمة صحبة دفاعه الذى قدم مذكرة بدفاعه تضمنت طلب تعديل القيد والوصف الى جريمة

السرقه المعاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات لأن المتهم كان محتاجاً ومضطراً للسرقه ولأنه لا يوجد تقرير خبرة يبين قيمة المسروقات وطلب اسعافه بظروف الرأفة وأورد ملخصاً لواقعة الدعوى وأقوال المتهم " الطاعن " استدلالاً وتحقيقاً ، أورد وهو بصدد بيان قناعة المحكمة فى واقعة الدعوى قوله (والمحكمة وهى بصدد تكوين عقيدتها من مطالعة كافة أوراق الدعوى استقر لديها يقينا ثبوت الاتهام المسند للتهم باعتراف المتهم تفصيلاً بتحقيقات النيابة العامة، حيث شرح المتهم واقعة السرقه هذه وقال : الذى أقوله أنه بتاريخ 2-10-2005 م وكان ذلك قبل حوالى يومين من شهر رمضان الماضى قمت بأخذ مفاتيح المجنى عليه سالف الذكر الخاصة بسيارته ومنزله لإجل انزال بعض الحاجيات الخاصة بالطهى ، وبعد أن قمت بذلك وقبل أن أقوم بترجيع المفاتيح قمت بأخذ مفتاح المنزل وبعد حوالى شهر قررت الدخول الى منزل المجنى عليه للسرقه منه، واستأذنت من رئيس القسم بالشركة التى أتبعها وكان بحيازتى مفتاح منزل المجنى عليه، وتوجهت الى المنزل وقمت باستعمال الجرس وتأكدت بعدم وجود أحد فيه، وتناولت وجبة الافطار فى المقهى وبعد ذلك عدت الى منزل المجنى عليه وفتحت المنزل بالمفتاح وتوجهت الى حجرة النوم وكانت بحيازتى آلة تقب وفتحتها بالآله وعند دخولى لها قمت بالتفتيش فى الأدراج ووجدت حقيبة صغيرة لونها أسود وفتحتها بالقوة فوجدت بها مجموعة مصوغات ذهبية فأخذتها وأخذت مبلغ خمسة وعشرين ديناراً كانت فى أحد الأدراج ثم اغلقت باب الغرفة وباب المنزل وبعد ذلك توجهت الى سوق الذهب فى باب الحرية وبعث بالمحل سوارا متوسط الحجم بمبلغ ثلاثمائة وأربعين دينار تقريباً ثم توجهت الى محل آخر وبعث له حديدة ذهب بمبلغ مائة وخمسة وأربعين ديناراً ثم توجهت الى محل آخر وبعث له خلال

ذهب بمبلغ مئتين وتسعين ديناراً وبعد ذلك رجعت الى عملى وقمت بوضع المبلغ المالى وقدره حوالى ثمانمائة دينار فى الدرج الخاص بمكتبى بمقر الشركة... وحيث إن المتهم عاقل حيث لم يقدم ما ثبت أنه غير عاقل وأن المتهم أتم ثمانى عشرة سنة ميلادية لأنه من مواليد 1971 م، وأنه مختار لفعل هذه السرقة حيث لا يوجد بالأوراق ما يثبت وقوع اكراه عليه، وأن المتهم غير مضطر لفعل السرقة لأنه موظف يتعاطى مرتباً وقدره مائتان وخمسون ديناراً حسب قوله وأن المتهم أظهر نية التملك على المال المسروق بدليل تصرفه فى بعضه بالبيع ، كما أن المتهم أخذ المال المسروق خفية بنية تملكه وقد اجتازت المسروقات قيمة النصاب الذى حدده قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بدليل أن ما باعه المتهم من المسروقات كان أكثر من ثمانمائة دينار وأن المجنى عليه حدد قيمة المسروقات بثلاثة آلاف دينار وأن النصاب المحدد لا يتجاوز ثلاثمائة دينار ، الأمر الذى يجعل المحكمة فى حل من تقدير قيمة المسروقات الأمر المتعين معه القضاء بعقوبة الحد المنصوص عليها فى شريعة الاسلام المنبثق عنها القانون رقم 13 لسنة 1996 م بشأن اقامة حدى السرقة والحرابة المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 2001 م) .

وحيث ان المادة التاسعة من القانون رقم 13 لسنة 1996 م بشأن اقامة حدى السرقة والحرابة والمعدل بالقانون رقم 10 لسنة 2001 م قد نصت على وسائل معينة لاثبات جريمتي السرقة والحرابة المعاقب عليها حداً من بينها اقرار الجانى بمرحلتي التحقيق أو المحاكمة ، ولما كان ذلك وكان الذى يبين مما سلف ايراده من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قد استند فى ادانة الطاعن على اعترافه أمام النيابة العامة والذى كان على النحو الوارد بها ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بأنه قد أخطأ فى تطبيق القانون

لاستناده على اعتراف الطاعن الذي لم يصدر عنه أمام المحكمة المطعون في حكمها وإنما بمرحلة سابقة عنها مما لا يعد دليل اثبات لهذه الجريمة هو نعى ظاهر البطلان ،ذلك أن القانون المشار اليه جعل من اعتراف الجاني بمرحلة التحقيق دليل اثبات لهذه الجريمة شأنه في ذلك شأن اعترافه بها أمام المحكمة ولذلك فإنه يتعين رفض هذا النعى .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بنذب خبير لإجراء خبرة معينة ومنها تقدير قيمة المال المسروق متى رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عن ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في تقدير قيمة المال المسروق وعلى نحو ما يتضح من أسبابه السالف إيرادها على ما ذكره الطاعن تحقيقاً أمام النيابة العامة من أن ما أخذه نقداً من منزل المجنى عليه وما كان قد باعه من المصوغات الذهبية التي قام بسرقتها حوالى ثمانمائة دينار، ورأى أن ذلك يغنيه عن إجراء الخبرة لتقدير قيمة المسروقات ومن ثم فهو بذلك قد طبق صحيح القانون ،أما عن قول الطاعن بأن الحكم استند على أقوال الشاهد (...) من أنه اشترى من الطاعن قطعة ذهبية بمبلغ مائتين وتسعين ديناراً وهذا على فرض صحته فإن هذه القيمة أقل من قيمة النصاب ، فإن هذا النعى في غير محله لأنه لايبين من الحكم استناده على أقوال الشاهد المذكور في تقدير قيمة المسروقات وإنما قد اعتمد على أقوال الطاعن تحقيقاً من أن ما باعه من المسروقات قد تجاوز قيمة النصاب القانوني لجريمة السرقة المعاقب عليه حداً وعلى نحو ما سلف بسطه ومن ثم يتعين رفض هذا النعى .

وحيث إنه عن النعى الثالث والأخير للطاعن ،فإنه من المقرر أنه يشترط في أسباب الطعن لكي تكون مقبولة أن تكون واضحة دون غموض أو ابهام ومحددة لوجه العيب الذي يراه

الطاعن في الحكم لأنه ليس من واجب المحكمة العليا كمحكمة قانون أن تبحث في الحكم عن العيوب التي قد تكون قائمة فيه من تلقاء نفسها إلا إذا كانت متعلقة بالنظام العام بل إن ذلك من واجب الطاعن نفسه ومن ثم فهو الذي عليه أن يحدد تلك العيوب بشكل دقيق ومفصل حتى يمكن لها مراقبته في هذا الشأن ومدى التزامه بتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً من عدمه وإذا كان ذلك وكان الطاعن لم يحدد ماهية الدفوع الجوهرية التي دفع بها أمام محكمة الموضوع ولم ترد عليها فإن نعيه على الحكم في هذا الشأن جاء مجملاً ومشوباً بالابهام والغموض ، ومن ثم فهو غير مقبول .

لما كان وذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد دفع الطاعن بأنه كان مضطراً للسرقة ورد عليه بقوله في أسبابه (أن المتهم غير مضطر لفعل السرقة لأنه موظف يتقاضى مرتباً وقدره مائتان وخمسون ديناراً حسب قوله) وكانت حالة الاضطرار التي لايقام معها حد جريمة السرقة هي تلك الحالة التي يتهدد فيها الإنسان بالهلاك إذا لم يرتكب فعل السرقة وكان ما أثبتته الحكم من أن مرتبه مائتان وخمسون ديناراً للتدليل على نفي حالة الاضطرار بالنسبة للطاعن كان له أصل ثابت بأوراق الدعوى ويؤدي الى ذلك بما لايتنافر مع العقل والمنطق، وكانت حالة الاحتياج وهي الحالة التي لايتهدد فيها الجاني بالهلاك إذا لم يرتكب فعل السرقة ، وإنما يشعر معها بالضيق والجرح إن لم يرتكبها، ونفي وجودها وتوافرها ليس شرطاً لازماً لاقامة حد السرقة لأن القانون رقم 13 لسنة 1996م وتعديلاته لا يتطلب لاقامة الحد في جريمة السرقة أن لا يكون الجاني محتاجاً، الأمر الذي يجعل من نعي الطاعن على الحكم أنه لم يرد على دفعه بأن الطاعن كان محتاجاً ومضطراً للسرقة في غير محله ،ومن ثم يتعين رفضه ومتى كان ذلك وكانت جميع

مناعي الطاعن على الحكم المطعون فيه في غير محلها ،فإنه يتعين رفض الطعن .

وحيث أنه وان كان طعن الطاعن قد رفض ،الا أنه يجب مع ذلك تطبيقاً للمادة 16 من القانون رقم 13 لسنة 1996م بشأن إقامة حدى السرقة والحراية التى تنص على انه استثناء من القواعد والإجراءات المقررة للطعن بالنقض فى الاحكام النهائية اذا كان الحكم صادراً حضورياً بعقوبة الحد فى الجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والرابعة من هذا القانون وجب عرض القضية على المحكمة العليا بكافة أوراقها....الخ) لمراجعة الحكم والتأكد من سلامته وعدم مخالفته للقانون .

لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه وتحديدأ مما سلف ايراده فى أسبابه أنه قد أورد بها أن قيمة المسروقات التى تم بيعها من قبل الطاعن بلغت حوالى ثمانمائة دينار، وأن قيمة النصاب لا تتجاوز ثلاثمائة دينار وفق ما هو محدد بقرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية وكان القرار المشار اليه قد حدد نصاب جريمة السرقة المعاقب عليها حداً بقيمة خمسمائة وعشرة دنانير، الا أن ذلك لا يؤثر على سلامة الحكم المطعون فيه ما دام قد قرر فى أسبابه أن قيمة المسروقات قد بلغت ثمانمائة دينار وأن هذه القيمة تزيد على نصاب حد السرقة وان كان قد أخطأ فى تحديد قيمة النصاب متى كانت قيمة المسروقات قد تجاوزت قيمة النصاب الذى حدده القرار المشار اليه وهو خمسمائة وعشرة دنانير .

وحيث يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أورد وقائع الدعوى وقرار الاتهام والاحالة والمواد القانونية التى دان بها الطاعن ومضمون الأدلة التى استند اليها فى ادانته ، والتى كان لها

أصل ثابت بأوراق الدعوى وتؤدى الى ما انتهى إليه باستدلال سائغ كما أنه استوثق من توافر الشروط اللازمة لاقامة حد السرقة وأبان عنها وكان الحكم قد صدر من محكمة مشككة وفقاً للقانون ، ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يقع فيه أى بطلان ، كما لا يبين من الأوراق أن إجراءات المحاكمة قد خولفت أووقع فيها بطلان أثر فى الحكم الذى تكفل أيضاً بالرد على دفع الطاعن بما يكفى لدحضها كما أنه لم يصدر بعد الحكم قانون أصليح للمتهم يمكن أن يسفد منه، الأمر الذى يتعين معه القضاء باقرار الحكم المطعون فيه .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع برفضه، وبقبول العرض وباقرار الحكم الصادر بمعاقبة المتهم (...) حداً بقطع يده اليمنى من الرسخ.

طعن جنائي رقم 51/519 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 11 جمادي الآخرة الموافق: - 6.26. 2007 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ: - فتحي عربيي دهان. "رئيس الدائرة"
وعضوية المستشارين الأساتذة: - عبدالعظيم محمود سعود.
:- رجب أبوراوي عقيل .
:- الطاهر الصادق يوسف.
:- الصادق الطاهر سعيد .

وبحضور المحامي العام
بنيابة النقص الأستاذ :- رمضان محمد الزروق.

لما كان من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص ، هو نية إزهاق روح المجني عليه ، وكان هذا العنصر الخاص ذا طابع يختلف عن القصد الجنائي العام ، وهو أمر يبطنه ويضمّره الجاني في نفسه ولا يمكن إدراكه إلا بالظروف والملابسات المحيطة بالدعوى ، فإنه يمكن التعرف عليه اما باعتراف صريح من الجاني ، واما باستدلال عليه من شكل الآلة التي استعملت في الجريمة، أو بموقع الإصابة وشدتها ومكانها وتكرارها .	قصد جنائي - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد - ماهيته - التعرف عليه - أساس ذلك - أثره.
--	--

شروع في جريمة
القتل العمد -
تحقيقه - أثره .

لما كان الثابت ان المتهمين جميعا قد
لحقوا بالمجني عليه بواسطة سيارتهم
وحاولوا دهسه بها الا انهم لم يتمكنوا
من ذلك فوقفوا سيارتهم ولا حقوه جريا
على أقدامهم فظفروا به وانهالوا عليه
ضربا فوق راسه بواسطة آلة حادة ،
وعلى فخذه

تم تركوه اعتقادا منهم أنهم قد أجهزوا
عليه الا أنه قد خاب أثر فعلهم لسبب لا
دخل لإدارتهم فيه مما تكون جريمة
الشروع في القتل ثابتة في حقهم جميعا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بتاريخ 1997.12.13 م
بدائرة مركز شرطة سوق الثلاثاء :-

المتهم الأول / قتل عمداً المجني عليه (...) حالة كون
المتهمين شركاء له بالاتفاق والمساعدة وذلك بأن هجموا على أخ
المجني عليه وبأيديهم أدوات حديدية وعندما حضر المجني عليه
المذكور لنجدة أخيه ضربه المتهم الأول على رأسه مما أدى إلى
كسر جمجمته بمساعدة باقي المتهمين نتج عن ذلك وفاته بالمستشفى
وعلى النحو المفصل بالأوراق .

شروع في القتل من جميع المتهمين / شرعوا في قتل
المجني عليه (...) مع سبق الإصرار وذلك بأن وقفوا سيارتهم عند
مشاهدتهم للمجني عليه قرب الطريق وجروا خلفه وبأيديهم أدوات
حديدية ((قانطاط وسواطير)) حتى لحقوا به وضربوه عدة
ضربات على رأسه حتى سقط على الأرض عندها تمكن الثاني من

طعنه في فخذة حتى سالت منه الدماء بغزاره فتركوه معتقدين أنهم قد أجهزوا عليه وخاب أثر الفعل لسبب لا دخل لأرادتهم فيه وهو إسعافه إلى المستشفى وعلى النحو المبين بالأوراق .

وطلبت من غرفة الاتهام بمحكمة زليتن الابتدائية إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقتهم عما أسند إليهم بمقتضى نصوص المواد (1) من القانون رقم 6 لسنة 1993 م بشأن القصاص والدية المعدل بالقانون رقم 4 لسنة 1997م والمواد 59 ، 1/50 ، 1/60 ، 368 ، 369 من قانون العقوبات .

والغرفة قررت ذلك

ودائرة الجنايات بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها بتاريخ 14.6.1999م حضورياً بمعاقبة الطاعن الأول بالإعدام قصاصاً عن التهمة الأولى وبمعاقبة باقي المتهمين بسجن كل واحد منهم خمس سنوات عن التهمة الثانية وبراءتهم من التهمة الأولى وبعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من ذوي المجني عليه .

قرر الطاعنون بالطعن على الحكم بطريق النقض للمرة الأولى ودائرة النقض الجنائي بالمحكمة العليا قضت بقبول الطعن شكلاً وبنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف مصراته " دائرة الجنايات " لنظرها مجدداً من هيئة أخرى ومحكمة جنايات مصراته بعد أن نظرت الدعوى بهيئة أخرى قضت بمعاقبة الطاعن الأول (...) بالإعدام قصاصاً وبمعاقبة باقي الطاعنين بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة الثانية وبراءتهم من التهمة الأولى . ولم يجد هذا الحكم قبولاً لدى جميع المحاكم عليهم فقرروا بالطعن فيه بطريق النقض للمرة الثانية وقدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانوني انتهت فيها إلى قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر موضوع الطعن ودائرة النقض الجنائي بالمحكمة العليا قضت بقبول

الطعون المقدمة من المحكوم عليهم شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم وتحديد جلسة 2006.4.27 م لنظر الموضوع وبناء على قرار الجمعية العمومية للمحكمة أحيل الطعن إلى الدائرة الجنائية الأولى التي حددت لنظره جلسة 2007.4.17 م ثم توالى نظر القضية في جلسات لاحقة حيث حضر المتهمون وتلى قرار الاتهام فأنكر المتهم الأول ما أسند إليه وقال إنه بتاريخ الواقعة كان يعمل على سيارته في نقل الركاب واعترف الباقر بتبادل الضرب مع المجني عليهما ثم استمعت المحكمة إلى شهادة الشاهد (...) وبعد المرافعة تقرر صدور الحكم بجلسة اليوم .

والمحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، وتلاوة تقرير التلخيص، وسماع المرافعة الشفهية ، ورأى نيابة النقض ، والمدولة قانوناً.
وحيث توجز وقائع الدعوى فيما لا يخرج عن أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بالجلسة في أن المجني عليه (...) كان بمنزله حيث حضر إليه شقيقه (...) مسرعاً وطلب منه أن يذهب إلى شقيقه (...) الذي كان قائماً بحراثة قطعة أرض تخصهم بجوار مساكن الغلالبة ويطلب منه الحضور فوراً فذهب إليه مسرعاً مشياً على الأقدام وقبل الوصول إلى الطريق المعبد جاءت سيارة مسرعة يبدو أن سائقها كان يريد دهسه وعندما عرف أنهم عائلة (...) " المتهمين " هرب منهم نحو منازل الغلالبة وعند ذلك نزل من السيارة أربعة أشخاص من أجل اللحاق به فخاف منهم وقام بالقفز من على الأسلاك الشائكة ولكنهم تمكنوا من اللحاق به وضربه على أنحاء متفرقة من جسمه حيث كان يصرخ طالباً النجدة وعندما سمع صراخه شقيقه (...) الذي كان في طريقه إليه هب لنجدة مسرعاً ولكنه تعرض لضربة ((بشيته)) على رأسه من قبل (...) فسقط أرضاً وكانت الدماء تنزف منه بغزارة وقام بقية المتهمين بضربه

ثم هربوا وتركوهما مطروحين على الأرض والدماء تنزف منهما إلى أن حضر الشاهد (...) الذي أخذ يطلب إحضار سيارة حتى حضر شقيقهما (...) بسيارته الذي قام بنقلهما إلى المستشفى بمساعدة (...) وتم اخطار الشرطة بالواقعة التي قامت على الفور بإجراءات الضبط وجمع الأدلة وبعد أربعة أيام من حفظهما بالمستشفى انتقل المجني عليه (...) إلى رحمة الله متأثراً بجراحه وتم اخطار النيابة العامة حيث قام أحد أعضائها بالانتقال إلى المستشفى ومعاينة جثة المجني عليه المذكور وأثبتت الإصابات التي تعرض لها وأمر بإحالة الجثة على الطبيب الشرعي للكشف عليها وبيان الإصابات التي تعرض لها والتي كانت السبب في وفاته مع تحديد أداة الاعتداء إن أمكن كما انتقلت النيابة العامة إلى مكان الواقعة وأثبتت وجود آثار سيارة المتهمين على شكل قوس أثناء خروجها لمطاردة المجني عليه (...) حيث أرشد (...) النيابة إلى مكان سقوط المجني عليهما حيث تبين وجود آثار دماء تفصل بينها مسافة ثلاثة أمتار كما تبين وجود آثار أقدام المجني عليه (...) أثناء هروبه من المتهمين في اتجاه أرض (...) ووجود جزء من قميصه على الأسلاك الشائكة الخاصة بالأرض المذكورة وهو ما يتفق مع ما جاء في شهادته بأنه تعرض للضرب أثناء تخطيه للأسلاك الشائكة وأن شقيقه قد ضرب بجواره .

وحيث إنه بسؤال الشاهد (...) بمحضري الضبط والتحقيق قال إنه بتاريخ الواقعة شاهد (...) يحرث قطعة أرض تحد أرض الشاهد وأخوته حيث اعتدى على الحد الفاصل بالمحاريث وحصل نقاش بينهما وأثناء ذلك حضر (...) وابنه علي ووفقا غير بعيدين منهما وتبادلا بعض الحركات التي جعلته يخاف منهما وانطلق مسرعا نحو منزله فتبعاه وهما يقذفانه بالحجارة إلا أنه أو صد الباب في وجهيهما وأخذ يراقبهما من داخل سياج المنزل حيث

شاهد معهما (..) و (...) و (...) و (...) و (...) وهم يقولون له أخرج يا جبان وكان عند بعضهم شيتات فطلب من شقيقه (...) أن يذهب إلى شقيقهما (...) الذي كان قائماً بحراثة قطعة أرض لهما ويطلب منه الرجوع إلى البيت فتركوه وذهبوا إلى حيث يوجد أخواه (...) و (...) وقاموا بضربهما وقد أخبره (...) بذلك فقام بالحق بأخويه لنجدتهما وعند وصوله إليهما وجدتهما قد تعرضا للضرب وهما واقعين على الأرض والدم ينزف منهما فقام بنقلهما إلى المستشفى بمساعدة (...) وقال إن (...) و (...) و (...) و (...) و (...) هم من اعتدى عليهما بالضرب وحيث إنه بسؤال المجني عليه الثاني (...) من قبل النيابة العامة بعد أن تحسنت حالته عن كيفية حصول الواقعة ومن قام بالاعتداء عليه وعلى شقيقه (...) بالضرب قال إنه كان بتاريخ الواقعة يمشي على قدميه قاصداً شقيقه (...) حيث لحق به كل من (...) و (...) و (...) في سيارة الأول وطلبا من سائق السيارة أن يدهسه بها إلا أنه هرب منهم الأمر الذي دعاهم إلى وقف سيارتهم والحق به وضربه بقضبان من حديد وقام (...) بطعنه بشيئة في فخذة حتى سقط على الأرض وأخذ يصرخ بأعلى صوته حيث حضر أخوه (...) الذي كان غير بعيد لنجدته فقام المتهم الأول (...) المشهور (...) بضربه بشيئة على رأسه فسقط أرضاً وأخذ الدم ينزف منه وقال إن الجميع كان بأيديهم ((شيتات)) وسواطير وأن الشاهد (...) حضر بعد ذلك وطلب إحضار سيارة لإسعافهما حيث حضر شقيقهما (...) وتم وضعهما في سيارته بمساعدة (...) و (...) وأكد بأن (...) قد ضربه هو بشيئة كما ضربه الباكون على رأسه ولا يستطيع تحديد من ضربه على رأسه .

وحيث إنه بسؤال الشاهد (...) من قبل النيابة العامة قال إنه بتاريخ الواقعة وبعد الانتهاء من حراثة قطعة الأرض القريبة من

منازل الغلالبة وكان معه عمه (...) هما بالرجوع إلى منزليهما وبينما هما في الطريق شاهدا عمه (...) المجني عليه الثاني تلحق به مركبة (...) نوع بيجو 404 وبها أربعة أو خمسة أشخاص وهو هارب منهم فتم وقف المركبة ونزل منها جميع من كان فيها وأخذوا يجرون خلفه وبأيديهم أدوات لم يستطع تحديدها بشكل دقيق وهي أقرب ما تكون ((قانطات)) عدا واحدا منهم كان يحمل بيده أداة قصيرة تشبه ((الشيته)) حيث تعرف عليهم وهم (...) وأخوه (...) و (...) و (...) وعند ذلك تحرك عمه (...) للدفاع عن أخيه (...) أما هو فقد توجه مسرعاً لإبلاغ عمه (...) بما حصل وحيث إنه بسؤال المتهمين (...) و (...) و (...) عما أسند إليهم بمحضر تحقیقات النيابة العامة قالوا انهم صادفوا (...) وشقيقه (...) على الطريق أثناء عودتهم من محطة الوقود لإحضار الوقود للجرار الزراعي حيث استوقفهم المجني عليه (...) وعندما وقفت سيارتهم بصق (...) علي وجه (...) وطلب منهم النزول من السيارة فزل كل من (...) و (...) من السيارة وبقي (...) وحصلت مشاجرة بينهما وبين المجني عليهما حيث تبادلوا فيها الضرب بالعصي وليس بأدوات حديدية كما جاء على لسان المجني عليه (...) .

وحيث أنه بسؤال المتهم الأول (...) المشهور (...) عما أسند إليه بمحضري الضبط والتحقيق أنكر ما أسند إليه وقال إنه لم يحضر الواقعة أصلاً لانشغاله بالعمل على سيارته في نقل الركاب بمحطة زليتن .

وحيث تم تكليف الطبيب الشرعي من قبل النيابة العامة بالكشف على جثة المجني عليه (...) وبيان الإصابات التي تعرض لها والتي كانت السبب في وفاته مع تحديد أداة الاعتداء إن أمكن ذلك . وحيث أرفق بملف الدعوى تقرير الطبيب الشرعي رقم 97/460 الذي أثبت فيه الطبيب المذكور أن الإصابات التي بالرأس

كانت سبباً في الوفاة وهي كسر طويل ممتد على كل من القسم العلوي من عظم الجبهة الأيسر والقسم العلوي من عظم الجدار الأيسر والقسم العلوي من العظم القذالي الأيسر وابتعاد حافتي العظام المكسورة عن بعضها وعلى طول امتداد الكسر بمسافة تقدر بحوالي من 3 إلى 4 ملليمتر وبرز أنسجة المخ من خلال هذه الفتحة وهذه الإصابة هي التي أدت إلى الوفاة وهي إصابة أحتكاكية حدثت من احتكاك جسم صلب بجسم صلب آخر مهما كان نوعه وأنه يقصد بالاحتكاك الضرب وأن الضرب قد تم بأداة حديدية .

وحيث إن المتهمين جميعاً حضروا بالجلسة وحضر معهم محاميهم وأبدى ما لديه من دفاع ودفع كما حضر دفاع أولياء دم المجني عليه ، ومن ثم فإن الحكم يكون في حقهم حضورياً عملاً بالمادتين 210 ، 345 من قانون الإجراءات الجنائية ، وحيث أنه بسؤال المتهمين عما أسند إليهم بحضور محاميهم أنكر الأول ما أسند إليه وقال إنه ساعة حصول الواقعة كان يعمل على سيارته في نقل الركاب كما أنكر الباقيون ما أسند إليهم وقررت المحكمة سماع شهادة الشاهد (...) بناء على طلب محامي المتهمين حيث شهد بأنه بتاريخ الواقعة سمع صراخاً شديداً فتوجه نحوه وإذا به يجد المجني عليهما (...) و (...) أبني (...) ساقطين على الأرض والدم ينزف منهما بغزارة نتيجة لإصابات بليغة تعرضا لها ولم يتمكن من معرفة من أحدث بهما ذلك حيث أخذ يطلب حضور سيارة لإسعافهما وعندما حضرت السيارة اشترك في حملهما فيها لإسعافهما .

وحيث إنه بجلسة المرافعة تمسكت نيابة النقض بطلب إدانة ومعاينة المتهمين حسب قرار الإحالة وترافع محاميهم قائلين إن الواقعة لا تخرج عن كونها مشاجرة بين المتهمين والمجني عليهم تم فيها الاشتباك بالأيدي والعصي أصيب على أثرها المجني عليه

(...) بالإصابات التي أودت بحياته أما إصابة المجني عليه (...) بتمزق في فخذة فكانت نتيجة قفزه فوق الأسلاك الشائكة ومحاولة تخطيها وهو يحاول اللحاق بالمتهم الثاني وان الواقعة لم يكن مبيتا لها ولا متفقا عليها وإنما كانت وليدة اللحظة ومن ثم فإن ذلك لا يكون جريمة القتل العمد أو الشروع فيه لانعدام القصد الجنائي بنوعيه العام والخاص ، ولما كان ورثة المجني عليه (...) قد طلبوا تعويضهم عما أصابهم من ضرر نتيجة وفاته وتمسكوا بطلب القصاص ومن ثم فإن طلبهم للتعويض لا يعدو أن يكون طلباً للدية مما يسقط معه حقهم في القصاص .

وحيث إن تهمة القتل العمد المسندة للمتهم الأول (...) المشهور (...) ثابتة في حقه تأسيساً على شهادة المجني عليه (...) الذي أفاد فيها أنه بينما كان ماشياً على قدميه في اتجاه شقيقه (...) الذي كان قائماً بحرث قطعة أرض لهم قرب منازل الغلالبة بناء على تكليفه بذلك من شقيقه (...) وأثناء ذلك لحقت به سيارة تسير بسرعة ويظهر أن سائقها كان يريد دهسه بها فهرب منها ولكن من كان يقودها وقفها ونزل منها من كان راكباً بها وقاموا بضربه على رأسه أثناء محاولة تخطيه للأسلاك الشائكة فسقط على الأرض وأخذ يصرخ حيث حضر لنجدته شقيقه (...) وعندما أقترب منه ضربه المتهم الأول ((بشيته)) على رأسه فأوقعه أرضاً وبدأ الدم ينزف منه وبعد ذلك هرب المتهمون وحضر الشاهد (...) الذي أخذ يطلب إحضار سيارة لإسعافهما حتى حضر شقيقهما (...) بسيارته وتم إسعافهما إلى المستشفى ، وقال إنه تعرف على من قام بالاعتداء عليه وعلى شقيقه بالضرب وهم (...) المشهور ((...)) و (...) و (...) أبناء (...) و (...) . وأخذاً من شهادة (...) شقيق المجني عليهما التي ذكر فيها أن مشادة كلامية حصلت بينه وبين (...) بسبب اعتداء الأخير على الحد

الفاصل بينهما مما جعل المتهم الأول يحضر مع بعض أفراد عائلة أبو (...) أمام منزله وبأيديهم ((شيتات)) وهو ما جعله يخاف منهم ويدخل إلى منزله ويرسل شقيقه (...) إلى شقيقه (...) الذي كان قائماً بحرث قطعة أرض لهم قرب منازل الغلالبة خوفاً من حصول اعتداء عليه وفي الطريق لحق به المتهمون واعتدوا عليه بالضرب وعندما جاء شقيقه (...) لنجدته اعتدوا عليه بالضرب أيضاً ، واستناداً على شهادة (...) التي أكد فيها أنه شاهد المتهم الأول مع بعض أفراد عائلة (...) أمام منزل ابن عمه (...) على أثر الخلاف الذي حصل بينه وبين (...) ، وقد تعزز ذلك بما تضمنه تقرير الطبيب الشرعي من أن الإصابات التي برأس المجني عليه (...) هي عبارة عن كسر طويل ممتد على كل القسم العلوي من العظم القذالي الأيسر وابتعاد حافتي العظام المكسورة عن بعضها وعلى طول امتداد الكسر بمسافة تقدر بحوالي من 3 إلى 4 ملليمتر وبروز أنسجة المخ من خلال الفتحة وهي التي أدت إلى وفاة المجني عليه وهذه الإصابة ناتجة عن الضرب بأداة حديدية وعلى نحو ما سلف بيانه .

لما كان ذلك وكانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يكون قصد الجاني من ارتكابها إزهاق روح المجني عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم الأخرى وهو أمر بطبيعته يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه ولا يبوح به لأحد وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه ويكون التعرف عليه باعتباره من دخائل النفس ومكوناتها باعتراف صريح وصحيح من الجاني بما يفيد ما لا يحتمل الشك أو التأويل أنه قد نوى من اعتدائه قتل المجني عليه أما إذا لم

يعترف به الجاني فيمكن الاستدلال على توفره أخذاً من الأداة المستعملة في الجريمة ونوع الإصابة وشدتها ومكانها بجسم المجني عليه وما إذا كانت بمكان قاتل من عدمه وتكرار الاعتداء وغيره من الظروف المحيطة بالواقعة ، وحيث ان ما صدر عن المتهم الأول وعلى النحو السالف بيانه من قيامه بضرب المجني عليه (...) على رأسه بغلظة وتوحش بأداة حادة ((شيته)) وهي أداة خطيرة وصالحة لإحداث القتل وفي مكان يعد مقتلاً منه وقد أدى ذلك إلى إحداث الإصابات البليغة به وعلى نحو ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي والتي نجم عنها وفاته مما يدل على جسامة الفعل الذي قام به المتهم وكفايته في إحداث النتيجة التي كان يقصدها وهو ما تنتهي معه المحكمة إلى القول بتوافر نية إزهاق روح المجني عليه المذكور لدى المتهم وتلتفت المحكمة عن دفعه بأنه لم يكن متواجداً بمكان الواقعة إبان حصولها بعد أن تأكد من أقوال الشهود (...) و (...) و (...) تواجده أمام منزل الشاهد الأول على أثر المشادة الكلامية التي حصلت بين الشاهد المذكور وبين (...) وقد أكد الشاهد (...) قد شاهده وهو يضرب المجني عليه (...) عمداً على رأسه .

أما ما ورد في شهادة الشاهد (...) الذي طلب دفاع المتهمين سماع شهادته فإنه لا يستفاد منها ما يتعارض مع حصول الواقعة كما صورها المجني عليه (...) شقيق المجني عليه الآخر المتوفى إذ أنه اقتصر في شهادته على أنه شاهد المجني عليهما بمكان الواقعة وكانا ملقيين على الأرض والدماء تنزف منهما وحاول إسعافهما بأن طلب إحضار سيارة لنقلهما إلى المستشفى وهذا لا يعني نفيه ارتكاب المتهمين للواقعة .

وحيث إنه عن تهمة الشروع في قتل المجني عليه (...) فهي الأخرى ثابتة في حق المتهمين وذلك أخذاً من شهادة المجني

عليه المذكور التي أفاد فيها أن المتهمين لحقوا به بواسطة سيارتهم وهو في اتجاهه إلى شقيقه (...) وحاولوا دهسه بتلك السيارة إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك لهروبه منهم فوقفوا سيارتهم ونزلوا منها ولاحقوه وكانت بأيديهم أدوات حديدية صالحة لذلك حيث قاموا بضربه على رأسه فسقط أرضاً وقام المتهم الثاني بضربه (بشيئته) على فخذه وكان قصدهم من ذلك قتله وخاب أثر فعلهم بسبب إسعافه بسرعة وتلقيه العلاج وذلك بعد أن تركوه والدماء تنزف منه بغزارة لاعتقادهم بأنهم قد أجهزوا عليه واستنادا إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت بعد الكشف على المجني عليه المذكور تعرضه لجروح عديدة بفروة الرأس وجرح قطعي على الواجهة الخلفية من الفخذ الأيسر وقطوع في العضلات وقطع العصب الفخذي الأيسر وأن الإصابات التي بالرأس إصابات إحتكالية تحدث من احتكاك الجسم بجسم صلب آخر مهما كان نوعه وأن الإصابات التي بالإلية والفخذ فهي جرح قطعي يمكن أن يحدث من إحتكاك الجسم بجسم صلب آخر ذو حافة حادة مهما كان نوعها ، وأخذاً كذلك من اعتراف المتهمين الثاني والثالث والرابع بمحضر تحقیقات النيابة العامة الذي ذكروا فيه أنهم صادفوا المجني عليهما (...) وشقيقه (...) على الطريق أثناء عودتهم من محطة الوقود حيث استوقفهم المجني عليه (...) وعندما وقف السيارة بصق على وجه (...) وطلب منهم النزول من السيارة فنزل منها كل من (...) و (...) وبقي (...) بها وحصلت مشاجرة بينهما وبين المجني عليهما وهو ما يفيد تواجدهم بمكان الواقعة واعتداءهم بالضرب على المجني عليهما .

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يعتبر فاعلاً للجريمة في حكم المادة 99 من قانون العقوبات من تكون لديه نية التدخل في ارتكابها فيأتي عمداً عملاً من الأعمال التي ارتكبت في سبيل

تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها بعد ، ونظراً لتواجد المتهم الأول بمسرح الجريمة وقيامه مع باقي المتهمين بضرب المجني عليه الثاني (...) على رأسه وهو مكان قاتل بأدوات حديدية وقيام المتهم الثاني بضربه بأداة حادة على فخذة وقد أثبت الطبيب الشرعي تعرضه لجروح عديدة بفروة الرأس وجرح قطعي عميق على الواجهة الخلفية من الفخذ الأيسر وكان قصدهم من وراء ذلك قتله وقد خاب أثر فعلهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه حيث تركوه بعد أن وقع أرضاً والدماء تتزف منه بغزارة لاعتقادهم بأنهم قد أجهزوا عليه حيث حال إسعافه بسرعة وتلقيه العلاج دون تمام حصول النتيجة التي كانوا يقصدونها وهو ما تستخلص منه هذه المحكمة قيام تهمة الشروع في قتل المجني عليه المذكور في حق المتهمين جميعاً ويتعين معاقبة المتهم الأول عن تهمتي القتل العمد والشروع فيه بعد إعمال أحكام الارتباط بينهما وفقاً لنص المادة 2/76 من قانون العقوبات ومعاقبته عن التهمة الأولى المسندة إليه بالإعدام قصاصاً كما يتعين معاقبة المتهمين الثاني والثالث والرابع عن تهمة الشروع في قتل المجني عليه الثاني وعلى النحو الوارد بالمنطوق وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أن جريمة المشاجرة هي جريمة جماعية لا تقوم إلا بمساهمة عدة أشخاص فيها بتبادل الاعتداء بين ثلاثة أشخاص على الأقل ولا يتحقق ذلك إلا بقيام الاعتداء بين المتشاجرين سواء بالأيدي أو بأية وسيلة أخرى ومن ثم فإن قيام عدة أشخاص بالاعتداء بالضرب على شخص واحد وعندما وقع على الأرض وأخذ يصرخ وحضر شقيقه ثم الاعتداء عليه أيضاً من الأول بالضرب على رأسه وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته لا تقوم به جريمة المشاجرة لأنه لا يوجد في هذه الحالة

طرفان يتبادلان الاعتداء وإنما وقع الاعتداء من المتهمين على المجني عليهما ولم يثبت المتهمون أن المجني عليهما قد تبادلوا الضرب معهم مما يغدو معه ما يثيره محاميهم بأن الواقعة هي مشاجرة نتج عنها موت أحد الأشخاص لا أساس له من الواقع الثابت بأوراق الدعوى الأمر الذي يكون معه دفاع الطاعنين في هذا الشأن في غير محله .

وحيث إنه عن دفع الطاعنين بأن ورثة المجني عليه (...) قد قاموا برفع دعوى مدنية وحددوا بصحيفة دعواهم مبلغ التعويض عن وفاة المجني عليه المذكور وهو ما يعد منهم تمسكا بطلب الدية مما يؤدي إلى سقوط حقهم في طلب القصاص لأن المطالبة بالتعويض هي في حقيقتها مطالبة بالدية ومن ثم فلا يحق لهم المطالبة بالقصاص والدية معاً والجمع بينهما فإنه لما كان يبين من أوراق الدعوى أن ورثة المجني عليه المذكور وإن كانوا قد تقدموا بصحيفة دعوى في مرحلة المحاكمة الأولى أمام محكمة الجنايات طلبوا فيها تعويضهم عما أصابهم من ضرر بوفاة المجني عليه وهو ما لا يعد مطالبة منهم بالدية وفي مرحلة المحاكمة الثانية أمام المحكمة المذكورة تقدموا بطلب القصاص من القاتل وتمسك المجني عليه (...) بذلك بمحضر المحاكمة مما يؤكد اختيارهم للقصاص دون الدية الأمر الذي يكون بعد نعي الطاعنين بأن ورثة المجني عليه قد طالبوا بالقصاص والدية معاً في حين أنه لا يجوز الجمع بينهما في غير محله متعين الرفض .

وحيث إنه عن تقدير العقوبة المقضي بها بشأن تهمة الشروع في القتل فإنه بالنظر إلى خطورة الجريمة المدان بها المتهمون وخطورة المتهمين الذين سولت لهم أنفسهم قتل المجني عليه (...) ظلماً وعدواناً وبسبب خلاف بسيط بشأن حدود عقار فاعتدوا عليه بالضرب على رأسه بأدوات حديدية وعلى فخذه بأداة

حادثة وأحدثوا به الإصابات الخطيرة التي كادت أن تؤدي بحياته لولا إسعافه وتلقيه العلاج بعد أن تركوه اعتقاداً منهم بأنهم قد حققوا هدفهم دون أن يقيموا وزناً لأواصر القرى والجيرة وما سينتج عن ذلك من عداوة وقطيعة إلى الأبد ومن ثم فإنه يتعين معاقبتهم بالعقوبة المبينة بالمنطوق باعتبارها تحقق الردع بنوعيه العام والخاص إلا أنه وإن كانت هذه العقوبة التي أوقعتها هذه المحكمة تقل عن الحد الذي أوجب القانون إنزاله في هذه الحالة إلا أنه لما كان الحكم الذي تم نقضه قد قضى بمعاقبتهم بتلك العقوبة وكان الحكم الذي نقض للمرة الثانية بناء على طعونهم فقد تعين لذلك أعمال مبدا عدم الأضرار بمصلحة الطاعن إذا كان الطعن مرفوعاً منه والالتزام بتوقيع العقوبة التي أوقعها الحكم المذكور .

وحيث إن المصاريف جوازية ولذا فإن هذه المحكمة تعفيهم منها عملاً بالمادة 287 من قانون الإجراءات الجنائية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً /

أولاً / بمعاقبة (...) بالإعدام قصاصاً عن تهمتي القتل والشروع فيه المسندتين إليه وأمرت بنشر ملخص الحكم بصحيفة الفجر الجديد مرتين متتاليتين على نفقة المحكوم عليه ، وإلصاق إعلان بذلك في المنطقة التي صدر فيها الحكم وفي المنطقة التي ارتكبت فيها الجريمة وفي المنطقة التي كان فيها المقر الأخير لإقامة المحكوم عليه .

ثانياً / بمعاقبة كل من (...) و (...) و (...) بالسجن خمس سنوات عن التهمة المسندة إليهم وبلا مصاريف جنائية .

طعن جنائي رقم 53/1207 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الاولى
الموافق 2007/6/26 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .
برئاسة المستشار الأستاذ :- فرج يوسف الصلابي .رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- احمد السنوسي الضبيع .
:- المبروك عبدالله الفاخري .
:- عبدالمنعم جابر الطرابلسي .
:- محمد احمد القائدي .

وبحضور عضو النيابة

بنياية النقض الأستاذ :- محمد مؤمن عمر .

اعتراف - كنهه - اعتراف المتهم ببعض ما نسب إليه ، وانكاره للبعض الآخر لا يمنع المحكمة من القضاء بإدانته اعتمادا على الاعتراف الجزئي - أساس ذلك -أثره .	انه من المقرر ان الاعتراف في مفهومه القانوني ، لا يخرج عن كونه قولاً صادراً عن المتهم يتضمن تسليمه بنسبة كل أو بعض الوقائع المكونة للجريمة إلى نفسه ، واذ كان ذلك فإنه لا يشترط في الاعتراف أن يكون المتهم قد نسب إلى نفسه كل الوقائع المكونة للجريمة بل يكفي أن يتضمن قوله التسليم بأى منهما، وما دام الحكم المطعون فيه قد أخذ باعتراف الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة بأنه قام ببناء سياج ملاصق لسياج المجني عليه وانه قام بقفل الطريق واعتبره اعترافاً جزئياً من المتهم فإنه لا يكون قد خالف القانون .
---	---

تعويض مادی، وأخر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه - الجمع بينهما صحيح قانوناً.

لما كانت المادة 2/174 من القانون المدني قد نصت على جواز الجمع بين التعويض المادي والتعويض بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء أو بأداء امر معين، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بإلزام الطاعن بـرد الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء وبإزالة السياج الذى أقامه ، مع إلزامه أن يدفع للمطعون ضده مبلغ ثلاثمائة دينار جبراً للضرر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

بعد تلاوة تقرير التلخيص ، وسماع رأى نيابة النقض، والأطلاع على الأوراق ، والمداولة ...
الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لأنه بتاريخ سابق 3-7-2005م بدائرة مركز شرطة الزروق - مصراته :-

1- غير حالة ملك الغير وذلك بالحصول على نفع غير مشروع لنفسه بأن قام بقفل الطريق التى تفصل بين أرضه وأرض المجنى عليه (...) المبينة حدودها بالمحضر وعلى النحو الوارد بالأوراق .

2- هاجم أطيان الغير بقصد احتلالها بدون وجه حق وذلك بأن قام بقفل الطريق التى تفصل بينه وبين أرض المجنى عليه المذكور بقصد ضمها الى أرضه وعلى النحو المبين بالأوراق .

وقدمته إلى محكمة مصراته الجزئية " دائرة الجنح والمخالفات" طالبة معاقبته بالمواد 1/454، 1/455، 1/76 عقوبات ، وتقدم المجنى عليه بصحيفة ادعاء بالحق المدنى طالب فى ختامها إلزام المدعى

عليه (المتهم) بأن يدفع مبلغ ألف وخمسمائة دينار وإزالة السياج الذى بناه على نفقته الخاصة ، والمحكمة المذكورة نظرت الدعويين وقضت فيهما حضورياً اعتبارياً:-

أولاً:- ببراءة المتهم مما نسب اليه

ثانياً:- فى الدعوى المدنية برفضها وإلزام رافعها المصاريف. لم ترض النيابة العامة والمدعى بالحق المدنى بهذا الحكم فطعنا عليه بالاستئناف أمام محكمة مصراته الابتدائية - دائرة الجنج والمخالفات المستأنفة - التى نظرت الدعويين وقضت فيهما حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بشقيه الجنائى والمدنى والقضاء :-

أولاً:- فى الدعوى الجنائية بإدانة المتهم (...) ومعاقبته بالحبس لمدة شهرين وبتغريمه مبلغ خمسين ديناراً عما نسب إليه وأمرت المحكمة بوقف نفاذ عقوبة الحبس فقط لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم وبلا مصاريف جنائية.

ثانياً:- فى الدعوى المدنية بالزام المدعى عليه رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء وإزالة السياج والباب الحديدى من مسار الطريق مع إلزامه أن يدفع للمدعى مبلغاً قدره ثلاثمائة دينار جبراً لما لحق هذا الأخير من ضرر والزام المدعى عليه المصاريف .

وهذا هو الحكم المطعون فيه

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 22-4-2006 م، وبتاريخ 20-5-2006 م طعن المحامى (...) بالنقض على الحكم بموجب توكيل يخوله ذلك لدى قلم كتاب المحكمة مصدرة الحكم المطعون فيه ، وبالتاريخ والمكان ذاته أودع مذكرة بأسباب الطعن موقعة منه لصالح الطاعن .

وقدّمت نيابة النقص مذكرة برأيها القانوني في الطعن رأت فيه قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الاعادة .

وحددت جلسة 28-5-2007 م لنظر الطعن ،وتلا المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وتمسكت نيابة النقص برأيها السابق ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضرها ، وحجزت للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

من حيث إن طعن حاز أوضاعه المقررة قانوناً لذلك فهو مقبول شكلاً.

وحيث ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب ، ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون من عدة وجوه :-

الأول:- إن المحكمة المطعون في قضائها لم تمحص الدعوى ولم تحط بها ولم توازن بين أدلتها فجاء حكمها قاصراً فاسد الاستدلال ، حيث نسبت المحكمة إلى الشاهد (...) أنه أكد قيام المتهم بقتل الطريق ببناء سياج في بدايته لاستعماله كطريق خاص في حين أن الشاهد لم يقل ذلك ، بل ذكر انه لا يوجد على أرض الواقع طريق يمر بين ارض المذكورين وأنه يوجد سياج يفصل بينهم حيث قام كل منهما ببناء سياج في الجهة التي يحد بها الطرف الآخر ، وأنه في الوقت الحاضر لا يوجد طريق . وكانت المحكمة قد عولت على شهادة هذا الشاهد في تكوين عقيدتها مما يكون معه الحكم باطلاً ويتعين نقضه .

الثاني:- استندت المحكمة في تكوين عقيدتها إلى ما اسمته إقرار المتهم حين قالت ان التهمتين المسندتين للمتهم ثابتتان في حقه أخذاً بأقواله بمحضر الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة ، حيث أقر ببناء

سياج ملاصق لسياج المجنى عليه وأنه قام بقفله الطريق والتي فى مسار طريق مخطط ، وهذا الذى أورده الحكم غير صحيح ، لان ما ذكره المتهم لا يعد اعترافاً بالجريمة المنسوبة إليه ، الأمر الذى يجعل الحكم باطلاً متعين النقض .

الثالث :- إن مفاد شكوى المجنى عليه أن الاعتداء المزعوم حصل فى الجهة الشرقية التى هى الجهة الغربية للمتهم ، ويبين من الرجوع الى الشهادة العقارية التى قدمها المتهم لمأمور الضبط القضائى أن المتهم يحده من الجهة الغربية (...) وورثة (...) ولا توجد أى إشارة لأى طريق مما يجعل كلام الشاكى باطلاً ، لأنه لم يقدم دليلاً ، وكان الأولى بالمحكمة أن تلاحظ أن المتهم لا يحده طريق من الجهة الغربية واذ هى لم تفعل ذلك يكون حكمها باطلاً متعين النقض .

الرابع :- اكدت المحكمة عقيدتها بقولها إن المتهم قام ببناء السياج الذى يفصل أرض المجنى عليه عن الطريق الترابى الذى يحدها من الجهة الشرقية وقيامه قفل وضم هذا الطريق بقصد احتلاله والانتفاع به كمدخل خاص مع علمه بانه لاحق له فيه ، وما أورده الحكم يخالف الثابت بالأوراق حيث ان الثابت بالشهادة العقارية أن المتهم لا يحده طريق من الجهة الغربية واذ كان الحكم قد ذهب الى خلاف ذلك فإنه يكون معيباً بمخالفة الثابت بالأوراق .

الخامس :- قضت المحكمة مصدرة الحكم بتعويض المدعى تعويضاً عينياً وتعويضاً نقدياً رغم أنه لا يجوز الجمع بينهما ، لأن التعويض فى الأصل لا يكون الا عينياً ، ولا يصار الى التعويض بمقابل إلا إذا استحال التعويض العينى (المواد 206 وما بعدها) من القانون المدنى الذى ، أى أنه لا يجوز الجمع بين التعويض العينى والنقدى ، وحيث إن المحكمة قضت بالتعويضين معاً فإن حكمها يكون معيباً بمخالفة القانون ويتعين نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل وقائع الدعوى بقوله ((إنه بتاريخها تقدم المجنى عليه (...)) الى مركز شرطة الزروق بشكوى ضد المتهم (...)) كونه قام بقفل طريق يحد بقطعة أرض الشاكي وقد قام بضم هذا الطريق لأرضه، ببناء سياج يفصل أرض الشاكي عند الطريق الذي يحدها من الجهة الشرقية ، وانتقل مأمور الضبط لمكان الواقعة ولا حظ قيام المتهم ببناء سياج ملاصق لأرض الشاكي ويفصله عن الطريق والتي هي تقع في مسار طريق مخطط وفقاً لخط التنظيم الخاص بالشاكي ، كما لاحظ وجود مدخل لمنزل شقيق المشكو فيه داخل الطريق الذي قام المتهم بقفله وبضبط أقوال المشكو فيه أقر بأنه فعلاً قام ببناء السياج وقفل الطريق وذكر أنه هذا الطريق خاص به فقط ، وأنه فعلاً يقع في مسار طريق مخطط . وبضبط أقوال كل من (...) و (...) اللذين ذكرا بأن الطريق موضوع الدعوى هي طريق عام وأنها ليست خاصة بأحد ، وأن أهل المنطقة يستعملونها منذ القدم إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ الناس يستعملون في طريق أخرى باعتبارها أفضل وأوسع ، وبالتحقيق مع المشكو فيه بمحضر تحقيق النيابة أكد على أقواله السابقة ، كما أكد المجنى عليه في شهادته على أن الطريق الذي قام المشكو فيه بقفلها هي طريق عام، وأن المتهم قام بالاستيلاء عليها ، وبسماع شهادة (...) ذكر بأنه لا يوجد على أرض الواقع هذا الطريق الذي ذكره الشهود وذكر بأنه يوجد طريق بعرض سبعة أمتار تقريباً وبطول أربعين متراً وهو يصل بمنزل المتهم وشقيقه (...) ، وقد قام المتهم بقفل هذا الطريق ببناء سياج في بدايته لإستعماله كطريق خاص به .

وبسماع شهادة كل من (...) و (...) أكدوا على وجود طريق ترابي يمر بجانب عقار الشاكي من الجهة الشرقية وأن هذا الطريق كان يستعمل من قبل أهل المنطقة وأنه في الآونة الأخيرة ونظراً

لوجود طريق آخر بقى هذا الطريق يصل لمنزل المتهم وعقار الشاكى ، وقد أكد الشاهد الثانى على قيام المتهم ببناء سياج فى هذا الطريق ((.

ثم عرض الحكم لبيان عقيدة المحكمة بقوله ((وحيث يبين لهذه المحكمة بأن التهمتين المسندتين للمتهم قائمتان فى حقه بكافة عناصرها وأركانها القانونية أخذاً بإقراره بمحضرى جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة حيث أقر ببناء سياج ملاصق لسياج المجنى عليه وأنه قام بإقفال الطريق التى هى فى مسار طريق مخطط ، كما أن التهمتين ثابتتان فى حقه بما جاء فى الكشف الذى أجراه مأمور الضبط لمكان الواقعة والذى اثبت فيه قيام المتهم ببناء سياج يفصل أرض المجنى عليه عن الطريق موضوع الدعوى، كما أنها ثابتان بما جاء فى شهادة كل من (...) و (...) و (...) والذين أكدوا بأن الطريق الذى قام المتهم بقفله هو طريق عام وليس خاصاً بأحد ، وأن اهل المنطقة يستعملونها منذ القدم كما التهمتين ثابتتان أيضاً بما جاء فى شهادة (...) والذى أكد قيام المتهم بقفل الطريق ببناء سياج فى بدايته لاستعماله كطريق خاص ، وحيث إن المستندات المرفقة من المتهم والتي منها الشهادة العقارية وخط التنظيم والعلم والخبر تفيد بأن مدخل عقار المتهم هو من جهة الشمال ولا يوجد بها ما يفيد أن هذا المدخل هو طريق خاص بعقار المتهم فقط ، بل إن الثابت بالأوراق ومن أقوال شهود الاثبات أن هذا الطريق هو طريق عام وليس خاصاً بالمتهم أو غيره ، كما أنه وفقاً للثابت بوثيقة التنازل المرفقة والتي تخص عقار شقيق المتهم والذي يحد بمنزل المتهم من جهة الشمال أنه يحده من جهة الغرب طريق وبذلك فإنه يتأكد لهذه المحكمة بأن المتهم وقد قام ببناء السياج الذي يفصل أرض المجنى عليه عن الطريق الترابى الذى يحدها من الجهة الشرقية وقيامه بقفل وضم هذا الطريق بقصد

احتلاله والانتفاع به كمدخل خاص به فقط مع علمه بأن لاحق له في ذلك ، إذ أنه لا يوجد بالأوراق ما يحمله على الاعتقاد أن له الحق في قفل وضم الطريق خاصة وأنه يعلم أنه يقع في مسار طريق مخطط وأن هذا الطريق يحد بعقارات أخرى ، منها منزل شقيقه الذي يطل على هذا الطريق وبه مدخله ، وحيث إن المادة 454 عقوبات قصد بها حماية ملك الغير بما في ذلك ملكية الارتفاقات التي يتعلق بها حق الغير في المرور وبذلك فإنه وتأسيساً على ما تقدم يتعين القضاء بإدانة المتهم عنها وفقاً لمواد الاتهام (...)).

لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصول ثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم يكون ما ينعي به الطاعن في الوجوه الأول والثالث والرابع من طعنه لا تعدو عن كونها مجادلة موضوعية في الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة ، وكونت منها عقيدتها بقصد التشكيك فيها والتوهين من قوتها في الإثبات ، وهو مالا يقبل أمام هذه المحكمة بوصفها محكمة قانون .

وحيث انه عما ينعي به الطاعن في الوجه الثاني من طعنه فهو غير سديد ، ذلك لانه من المقرر أن الاعتراف في مفهومه القانوني لا يخرج عن كونه قولاً صادراً عن المتهم يتضمن تسليمه بنسبة كل أو بعض الوقائع المكونة للجريمة إلى نفسه ، وكانت هذه الوقائع منها ما هو مادي ومنها ما هو نفسي ، فإنه لا يشترط لاعتبار قول المتهم (اعتراف) أن ينسب إلى نفسه كل الوقائع المكونة للجريمة، بل يكفي أن يتضمن قوله التسليم بأى منها وهو ما يطلق عليه في هذه الحالة الاعتراف الجزئي . وكان الحكم

المطعون فيه على نحو ما سلف - قد أخذ بإقرار الطاعن في محضري جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة ، حيث أقر بأنه قام ببناء سياج ملاصق لسياج المجني عليه ، وأنه قام بقفل الطريق والتي هي في مسار طريق مخطط ، واعتبره اعترافاً جزئياً بما نسب إليه ، يكون بمنأى عن العيب الذي رماه به الطاعن ، والتزم بالتطبيق الصحيح للقانون ، ويضحى النعى على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

وحيث إنه عما ينعى به الطاعن في الوجه الخامس من طعنه فهو غير سديد ، لأنه من المقرر وفقاً لنص المادة 2/174 من القانون المدني أن التعويض يقدر بالنقد ، ويجوز للقاضي تبعاً للظروف ، وبناء على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحال الى ما كانت عليه ..ومفاد هذا أنه يجوز الجمع بين التعويض النقدي والحكم بإعادة الحال الى ما كانت عليه عند التعويض عن العمل غير المشروع ومن ثم يكون ما ينعى به الطاعن في غير محله .

ومما سبق يكون الطعن برمته قائماً على غير أساس من القانون ، مما يستوجب رفضه موضوعاً .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع برفضه.

طعن جنائي رقم 53/1267 ق

بالجلسة المنعقدة علنا صباح يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية الموافق 2007.6.26 م بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس.
برئاسة المستشار الأستاذ:- فرج يوسف الصلابي، رئيس الدائرة "
وعضوية المستشارين الأساتذة:- احمد السنوسي الضبيع .
:-المبروك عبد الله ألفاخري.
:-عبد المنعم جابر الطرابلسي.
:- محمد احمد القائدي.

ويحضور عضو النيابة

بنياابة النقض الأستاذ :- محمد مؤمن عمر.

لما كانت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انه يحق لمن قدم الشكوى في الأحوال التي ترفع بناء على شكوى المتضرر ان يتنازل عنها في أي وقت ما لم يصدر حكم نهائي فيها ، وتنقضى الدعوى الجنائية في هذه الحالة بالتنازل وفي حالة تعدد المجني عليهم لا يعتبر التنازل الا إذ صدر من جميع من قدموا الشكوى ...الخ وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليها الأولى دون الثاني فإن الحكم المطعون وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل المقدم من بعض المجنى

تتنازل من بعض المجني عليهم دون البعض الآخر-
القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل في هذه الحالة خطأ في تطبيق القانون -
أساس ذلك - أثره .

عليهما دون البعض الآخر يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور
في التسبب مما يوجب نقضه .

بعد تلاوة التلخيص ، وسماع رأي نيابة النقض ، والاطلاع
على الأوراق ، والمدولة قانونا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده لأنه بتاريخ 2006/2/4 م
بدائرة اختصاص مركز شرطة البيضاء الجديدة .

اعتدى على سمعه الغير بالتشهير به لدى عدة أشخاص
وباسناد واقعة معينة ، وذلك بان ذكر لدى عدة أشخاص بان
المجني عليها (...) على علاقة غير شرعية بالمجني عليه (...)
وعلى النحو المبين تفصيلاً بالأوراق .

وقدمته إلى محكمة البيضاء الجزئية لمحاكمته عما اسند اليه
بالمادة 2/439 من قانون العقوبات والمحكمة المذكورة نظرت
الدعوى فى جلستها المنعقدة بتاريخ 2006/4/12 م وقضت فيها
حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر عما نسب اليه وقدرت خمسة
دنابير كفالة استئناف وبلا مصاريف جنائية .

لم يرض المحكوم عليه بهذا الحكم فطعن فيه بالاستئناف
أمام محكمة البيضاء الابتدائية ، دائرة الجناح والمخالفات المستأنفة "
التي نظرت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ 2006/5/23 م
بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
وبانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وهذا هو الحكم المطعون فيه الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 2006/5/23 م ، وبتاريخ 2006/6/7 م قرر احد أعضاء النيابة العامة الطعن فيه بالنقض ، لدى قلم كتاب المحكمة مصدرة الحكم ، وبالتاريخ والمكان ذاته أودع مذكرة بأسباب الطعن موقعة منه ، وقدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانوني في الطعن رأت فيه قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالنقض والتصحيح ، وحددت جلسة 2007/5/28 م لنظر الطعن ، وتلا المستشار المقرر تقرير التلخيص ، وتمسكت نيابة النقض برأيها السابق ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضرها وحجزت للحكم بجلسة اليوم .

الأسباب

حيث ان طعن النيابة العامة حاز أوضاعه الشكلية لذلك فهو مقبول شكلاً .

وحيث تنعى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون بمقولة ان المحكمة المطعون في حكمها قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل استناداً إلى تنازل المجني عليها (...) الذي لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية لوجود مجني عليه آخر في القضية ذاتها هو (...) ، وبذلك تكون المحكمة قد خالفت نص المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على انه في حالة تعدد المجني عليهم لا يعتبر التنازل إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى ..) .

وانتهت النيابة الطاعنة إلى طلب قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالنقض والإعادة .

وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل وقائع الدعوى بقوله (تلخص الواقعة في الشكوى المقدمة من

المجني عليها (...) بتاريخ 2006/2/4 م والتي مفادها أنها توجد مشاكل بينها وبين زوجها بحيث أصبحت لا تطيق العيش معه وذلك لتعاطيه الخمر والمخدرات وأنها تقيم في بيت شقيقها منذ شهر ، حيث قامت برفع دعوى طلاق أمام المحكمة وبتاريخ الأمس حضرت إحدى شقيقاتها من مدينة بنغازي ولم تكن تعلم ان لديها مشكلة مع زوجها ، فقال لها المستشار ان فاطمة تربطها علاقة غير شرعية بالمدعو (...) وقد تقدم المدعو (...) بشكوى ضد المستشار ذكر فيها نفس أقوال المشتكية ، وكذلك تقدم شقيق المجني عليها المدعو (...) بشكوى ضد المستشار ، حيث حضر اليه وقال له ان أختك ليست مزبوبة ، ثم بعث ابنه (...) وقال له قل لخالك ان (...) ليست مزبوبة وتربطها علاقة بالمدعو (...)، وبالاستدلال مع المشكو فيه أنكر ما نسب اليه ..) ثم عرض الحكم لعقيدة المحكمة بقوله (وحيث ان التهمة المنسوبة للمستأنف " الاعتداء على سمعة الغير بالتشهير " هي من جرائم الشكوى وقد تنازلت المجني عليها عن شكواها لذلك فان المحكمة أصدرت حكمها على النحو الوارد بالمنطوق) .

لما كان ذلك وكان من المقرر قانوناً وفقاً لنص المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية انه " لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة ان يتنازل عنها في أي وقت إلى ان يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل ، وفي حالة تعدد المجني عليهم لا يعتبر التنازل إلا اذا صدر عن جميع من قدموا الشكوى ...) وكان الثابت في قرار الاتهام ان الشكوى قد رفعت من المجني عليها (...) والمجني عليه (...) ، وان المحكمة المطعون في حكمها قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بناء على تنازل المجني عليها الأولى فقط ، الأمر الذي يعد خطأ في تطبيق القانون .

وحيث انه وان كان الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه هو مخالفة التطبيق الصحيح للقانون ، على نحو ما سلف - وانه وفقاً لنص المادة 2/393 إجراءات جنائية يتعين على هذه المحكمة تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، إلا انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اعتبر تنازل المجني عليها فقط تنقضي به الدعوى الجنائية على الرغم من وجود مجني عليه آخر لم يتنازل ، الأمر الذي حجه عن الفصل فى موضوع الاستئناف ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد وقع فى عيب القصور فى التسييب ، فضلاً عن عيب الخطأ فى تطبيق القانون ، الأمر الذي يستوجب نقضه مع الإعادة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول طعن النيابة العامة شكلاً ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة الببيضاء الابتدائية دائرة الجرح والمخالفات المستأنفة ، لنظرها مجدداً من هيئة أخرى .

فهرس هجائى للمبادئ القانونية

فهرس القضاء الدستوري

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
الحصول على نفع غير مشروع- اضراراً بالدولة- التنازع السلبي بشأنه تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى - اساس ذلك- اثره.	55/1 ق	30
تقرير التلخيص في دعاوي الاحوال الشخصية- مدى وجوب اعداده وتلاوته في الجلسة -العدول عن المبادئ التي لا توجب ذلك وضرورة اعداده وتلاوته في الجلسة- اساس ذلك -اثره.	53/34 ق	24
قانون - تجريمه لافعال واقوال تدخلان في ابداء الرأي- مخالفة لاحكام الدستور- اثر ذلك.	59/5 ق	18
مجلس القضاء - القرارات التي يصدرها في الدعاوى التأديبية- عدم جواز الطعن فيها - اعتمادا على عجز المادة 93 من قانون نظام القضاء رقم 6 لسنة 2006- غير صحيح- سببه.	55/5 ق	9
مصلحة - تحققها- في الطعون الدستورية - ماهيتها.	59/5 ق	17

فهرس القضاء الإداري

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
اعمال السيادة - مفهومها - خروجها عن اختصاص القضاء الاداري - أساس - ذلك .	53/62 ق	52
إجازة- من حق الموظف التمتع بها بمقابل او الاحتفاظ بها ولا يشترط ان يكون الاحتفاظ بقرار مكتوب - اثر ذلك.	54/47 ق	60
تدخل انضمامي - طبيعته عدم اعتبار المتدخل انضماميا خصماً أصيلاً في الدعوى- أساس ذلك - أثره .	53/123 ق	37
ترخيص بناء - سحبه من الجهة التي أصدرته لاكتشافها انه فاقد لأحد الشروط المطلوبة- صحيح قانونا- اساس ذلك.	53/123 ق	37
تقاعد - احقية عضو هيئة الشرطه في مقابل اجازاته التي احتفظ بها - القانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص .	54/18 ق	42
تقادم - مقابل الإجازات التي لم يتمتع بها الموظف - عدم خضوعها لاحكام الحقوق الدورية المتجددة.	54/47 ق	60

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
تقادم-انقطاعه في مجال القضاء الاداري بالمطالبة الادارية- صحيح قانونا- سببه- أثره.	54/127 ق	75
ضمان اجتماعي- عامل أجنبي- طريقة الوفاء لصندوق الضمان -مقابل ما يقدمه للأجنبي من منافع- أثر ذلك .	54/26 ق	47
طعن اداري - الدفع بعدم قبوله - من الدفوع الجوهرية - اثر ذلك .	54/87 ق	68
مقابل العمل الاضافي في الوحدات الإدارية - شرطه-تخلفه- اثره .	54/58 ق	64
موظف - تعيينه وفق ما قدمه من مستندات - توالى ترقياته - الطعن في قرار تعيينه - لا يقبل - سببه .	54/122 ق	71

فهرس القضاء المدني

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي - تنفيذها - شرطه - اثره .	54/41 ق	105
اختصاص - المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن تقصير أو أهمال الطبيب المعالج - تختص به المحكمة الجزئية - اساس ذلك - اثره .	52/261 ق و 52/265 ق	100
اختصاص ولائي - ممارسة جهة الادارة لعمل يدخل في صميم اختصاصه جهة إدارية أخرى - يعد اغتصاباً لسلطتها - أثر ذلك .	52/480 ق	164
استئناف شفهي - اجراءاته - اشتمال ورقة احاطت الخصوم علما بموعد الجلسة على البيانات النصوص عليها في المادة 10 من قانون المرافعات غير لازم - سببه - اثره .	51/547 ق	83
تعويض - للقاضي تقديره - شرط ذلك - أثره .	51/546 ق	90

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
تعويض- عن الاضرار التي تنشأ عن مشروع السكة الحديدية - اللجوء للجان المختصة بتقدير التعويض- رفضها لطلب التعويض- اللجوء الى القضاء بعد ذلك صحيح قانونا- اساسه.	51/546 ق	89
تعويض عن اراض نزعت ملكيتها للمنفعة العامة- ومنشآت اقيمت عليها- اساس ذلك.	52/444 ق	122
تعويض عن عقار نزعت ملكيته للمنفعة العامة- الأصل فيه ان يكون نقداً - التعويض العيني بفرض البديل - دون التحقق من وجوده لدى المحكوم عليه - خطأ في تطبيق القانون .	52/658 ق	179
تعويض عن الاضرار التي تلحق المضرورين من حوادث المرور ممن بلغوا الثامنة عشرة- اضافة نسبة اخرى للتعويض- خطأ في تطبيق القانون - اساسه- اثره.	52/102 ق	138
تضامن - حالته- القضاء به دون توافر أي من الحالتين ودون ثبوت مسؤولية جميع من تسبب في الضرر- خطأ في تطبيق القانون.	52/165 ق	113

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
تفويض فرصة التعويض عنه - اساسه.	52/480 ق	165
تقادم - انقطاعه - بإقرار المدين بالدين يجعل تقادم الدعى في هذا الشأن خمس عشرة سنة - اساس ذلك - أثره.	53/317 ق	131
خبرة - أخذ القاضي بتقرير الخبرة من عدمه - مسألة تقديرية - عدم الأخذ به شرطه .	52/351 ق	143
خبرة - طلب التحقيق واجراء المعاينة بواسطة الخبرة - مسألة تقديرية - شرطه - اساس ذلك.	52/244 ق	154
خطأ طبي - الاضرار المادية والمعنوية الناجمة عن الاخطاء الطبية - تقدير التعويض عن الضرر المعنوي بما يجاوز الحد الاقصى للتعويض عن الضررين المادي والمعنوي - خطأ في تطبيق القانون.	52/194 ق	118

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
دعوى منع التعرض - شرط قبولها.	52/280 ق	159
صفة - على الطاعن ان يراقب ما يطرأ على خصمه من تغيير في الصفة - أثر ذلك .	52/504 ق	174
ضمان اجتماعي - المنازعات التي تنشأ بين المضمونين وجهات العمل بشأن تطبيق أحكام القانون رقم 1988/13 م - الجهة المختصة بالفصل فيها - اساس ذلك - أثره .	52/588 ق	126
طعن بالنقض - التوكيل فيه - وجوب التصريح بحق الطعن بالنقض - تضمنه ان التوكيل يشمل جميع المحاكم بأنواعها ودرجاتها - لا يكفي سببه .	52/244 ق	153
عقد عمل - أجره العامل - النص عليها في العقد بأن يكون بعملية أجنبية - وجوب الدفع بالعملية الليبية - بما يعادل العملة الأجنبية المتفق عليها - أساس ذلك - أثره .	53/317 ق	132

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
مسؤولية طبية - مخاصمة جهة الإدارة مع المؤمن - خطأ - سببه.	52/82 ق	95
مسؤولية مدنية - تقصيرية كانت أم عقدية - تدفع بالسبب الأجنبي - عدم رد الحكم على هذا الدفع - بطلان - اساسه - اثره.	53/1012 ق	148
مكافأة نهاية الخدمة - احقية المقيمين في ليبيا من الاجانب فيها - شرطه - عدم التحقق من هذه الشروط - بطلان.	52/499 ق	170

فهرس القضاء الجنائي

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
اثبات - اعتراف الجاني بارتكابه جريمة السرقة المعاقب عليها حداً أو الحرابة أمام النيابة العامة كافي لإدانته - أساس ذلك - أثره .	54/76 ق	212
اعتراف - كنهه - اعتراف المتهم ببعض ما نسب إليه، وإنكاره للبعض الآخر لا يمنع المحكمة من القضاء بإدانته اعتماداً على الاعتراف الجزئي - أساس ذلك - أثره .	53/1207 ق	238
أرض زراعية - حمايتها - قيام الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 15 لسنة 1992 م بشأن حماية الأراضي الزراعية - شرطه تخلفه - أثره .	53/651 ق	185
إيذاء خطير - ماهيته - تحققه - شرطه - أساسه - أثره .	53/921 ق	196
شروع في جريمة القتل العمد - تحققه - أثره .	51/519 ق	224
تناقض بين منطوق الحكم مع بعضه ومع اسبابه - بطلان - أساس ذلك .	53/825 ق	190
تفتيش منزل المتهم من قبل مأمور الضبط القضائي بناءً على ندب من النيابة العامة له وبحضور صاحب المنزل - صحيح قانوناً - أساس ذلك - أثره .	53/1456 ق	202

المبدأ	رقم الطعن	رقم الصفحة
تناقض في شهادة الشهود - متى يكون مبطلاً للشهادة - أساس ذلك - أثره .	53/1456 ق	203
تقدير قيمة الشيء المسروق بواسطة خبير - غير لازم اذا كان في الأوراق ما يفيد هذه القيمة - أساس ذلك - أثره .	54/76 ق	213
تعويض مادي - وآخر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه - الجمع بينهما صحيح قانوناً .	53/1207 ق	239
تنازل من بعض المجني عليهم دون البعض الآخر - القضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل في هذه الحالة خطأ في تطبيق القانون - أساس ذلك - أثره .	53/1267 ق	247
حالة الضرورة التي لا يقوم معها حد جريمة السرقة - ماهيتها - شرطها - تخلفه - أثره .	54/76 ق	213
عيوب الحكم - ليس على المحكمة العليا ان تبحث في عيوب الحكم التي قد تكون اعتورته اذا كان الطاعن لم يتعرض لها في اسباب الطعن ما لم تكن تتعلق بالنظام العام - أساس ذلك - أثره .	54/76 ق	213
قصد جنائي - القصد الجنائي في جريمة القتل العمد - ماهيته - التعرف عليه - أساس ذلك - أثره .	51/519 ق	223
مادة مخدرة - قصد الاتجار فيها - ماهيته - اثر ذلك .	53/1456 ق	202